الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليـــم العـالـــي والبحـث العلمـي

جامعة 8 ماي 1945 قالمة
University of 8 May 1945 GUELMA
قسم العلوم السّياسية

كلية الحقوق والعلوم السياسية
Faculty of Law and Political Sciences
Department of Political Sciences

مطبوعة بيداغوجية بعنوان:

مدخل إلى علم السياسة 2

موجهة لطلبة السنة الأولى علوم سياسية
في مادة: مدخل إلى علم السياسة 2

من إعداد:
د. آسية بلخير
أستاذة محاضرة –أ-

السنة الجامعية: 2021-2022

توطئة:

إن الأهمية البارزة لعلم السياسة جعلت منه حقلا معرفيا حيويا يتضمن مجموعة من المفاهيم والمقاربات والآليات، تجعل منه مجال ديناميكي للتحليل باعتباره إطار لتفاعل عدة مؤسسات سياسية ومدنية، لذا فهو يعنى بدراسة التفاعلات بين مختلف الترتيبات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية المختلفة التي من خلالها يحكم الناس حياتهم، ما يمكن من تفسير الماضي وفهم الحاضر، واستشراف للمستقبل.

وكمجال للدراسة، فإنه يغطي عدة مجالات، من تطور الفكر السياسي إلى مشاكل التنمية في الدول النامية، ومن أداء الحكومات على المستوى المحلي والوطني إلى تفاعل الشعوب والدول على الساحة الدولية، لذا فقد عرف مجاله البحثي اتساع من حيث عدد الموضوعات والظواهر وكذا الفواعل التي تشكل في ملتقاها شبكة علاقات ترسم واقع سياسي معين.

ونظرا لأهمية طبيعة المادة(مدخل الى علم السياسة) وخصوصيتها بالنسبة لطالب علم السياسة، باعتبارها قاعدة التخصص واللبنة الأساسية التي يتلقى منها معارفه الأولية حول التخصص، فإنه لابد من إيلاء الأهمية الكبرى لهذه المادة بتقديم شروحات واسعة ومبسطة حول مختلف الظواهر السياسية وتعقيداتها وتفاعلاتها وعلاقاتها من خلال تقديم تصورات شاملة للطالب حول مختلف العمليات السياسية والقوى المؤثرة من حيث نشأتها وبنيتها وأهميتها في الحياة السياسية وأدوارها...

وتأتي هذه المطبوعة الموسومة بـ **محاضرات في مقرر مادة مدخل الى علم السياسة** والموجهة لطلبة العلوم السياسية في السنة الأولى ليسانس–جذع مشترك–، والتي ركزت بشكل خاص على بعض القوى السياسية والعمليات السياسية والتي وإن كانت مبرمجة في مقرر المادة الوزاري (السداسي الثاني) الا أنها تبقى محل بحث وتحليل دائم

باعتبارها ظواهر سياسية تؤثر وتتأثر بمختلف السياقات المجتمعية، وتأتي المطبوعة متطلعة لتحقيق الأهداف التالية:

1. تمكين الطالب من فهم تركيبة وبنية القوى السياسية بدقة من خلال الاستفاضة في شرحها؛

2. توضيح كيفية وطريقة عمل تلك القوى السياسية وآليات تأثيرها في النظام السياسي والمجتمع حسب المتغيرات المتحكمة ما يمكن للطالب أدوات التحليل الاكاديمي في دراسة تلك الظواهر؛

3. التعرف على أهمية تلك القوى في مختلف العمليات السياسية التي تشكل محور العملية السياسية ؛

4. توسيع قدرات ومفاهيم الطلبة حول طبيعة العلاقة بين القوى السياسية والعمليات السياسية بطريقة سلسة وبسيطة تتماشى وقدراتهم في السنة الأولى.

الفصل الأول:

القوى السياسية

المبحث الأول: الأحزاب السياسية

تمهيد

تعد الأحزاب السياسية من القوى المؤثرة بشكل رسمي وغير رسمي في توجهات النظام السياسي وفي مخرجاته، كما تعد ظاهرة الأحزاب السياسية مظهرا من مظاهر الديمقراطية نظرا لما توفره من ممارسات وعمليات تشكل محور الممارسة الديمقراطية، إذ توفر الأحزاب السياسية الشروط والآليات الضرورية لذلك، كما يعكس وجود الأحزاب السياسية في الدولة الحديثة نشاط ووعي المجتمع بأدوارها في الحياة السياسية، على ضوء ما سبق سنتناول في هذا المحور العناصر التالية:

1/ مفهوم الحزب السياسي: تعريفه، نشأته، عناصره

2/تصنيف الأحزاب السياسية

3/وظائف الأحزاب السياسية

4/تعريف النظام الحزبي وأشكاله

5/الأحزاب السياسية في العالم العربي (مع الإشارة الى حالة الجزائر)

6/ التحديات التي تواجد الأحزاب السياسية

7/سمات الحزب الديمقراطي

1– مفهوم الحزب السياسي: تعريفه، نشأته، عناصره

أ–تعريف الحزب السياسي:

- **الحزب لغة:**

المعنى اللغوي :جاء في مختار "الصحاح": حزب الرجل أصحابه، والحزب أيضا يعني الطائفة، ويقال تحزبوا بمعنى تجمعوا، والأحزاب تعني أيضا الطوائف التي تجتمع على محاربة الأنبياء عليهم الصلاة والسلام. ومن هنا نرى أن كلمة(حزب) لغة تفيد الجمع من الناس، وهو ما يدل على الاعتياد على شيء ما .كلمة سياسي: مأخوذة من كلمة سياسة، والسياسة لغة تفيد القيام بشؤون الرعية واستخدم العرب لفظ السياسة، بمعنى الإرشاد والهداية .غير أن كلمة سياسة تعني في الوقت الحاضر، كل ما يتعلق بالسلطة أو كما يقول مارسيل بريلو: " إن السياسة بالنسبة للعامة، تعني أساسا الحياة السياسية، الصراع حول السلطة، إنها ظاهرة بنفسها أما بالنسبة للناحية العلمية السياسية هي معرفة الظاهرة.[1]

- **الحزب اصطلاحا:**

أ–التعريفات الغربية:

- تعريف **جورج بيردو** : هو كل تجمع من الأشخاص الذين يؤمنون ببعض الأفكار السياسية ويعملون على انتصارها وتحقيقها وذلك بجمع اكبر عدد ممكن من المواطنين حولها والسعي للوصول إلى السلطة، وعلى الأقل التأثير على قرارات السلطة الحاكمة.[2]
- تعريف **هارولد لاسويل** " الحزب هو " تنظيم يقدم مرشحيه باسمه في الإنتخابات "

[1] عبد النور ناجي، المدخل لعلم السياسة، الجزائر: دار العلوم للنشر، 2007، ص 136.

[2] Burdau G.Traite De Science Politique.Cite Par.Menouni(A).Droit Constitutionnel.P141

- تعريف **نرى شلزنجر** هو تنظيم يسعى إلى الوصول إلى السلطة في الأنظمة الديمقراطية .
- تعريف **جيمس كولمان** هو تنظيم له صفة التنظيم الرسمي هدفه الصريح والمعلن هو الوصول إلى الحكم إما منفردا أو مؤتلفا مع أحزاب أخرى. [1]

ب-التعريفات العربية:

- تعريف عاصم احمد عجيلة: فان الحرب السياسي هو : الجماعة من الناس لهم نظام وأهداف ومبادئ يلتقون حولها ويدافعون عنها ويسعون إلى تحقيقها عن طريق الوصول إلى السلطة أو الاشتراك فيها.
- تعريف **سمير عبد الرحمن الشمري** هو: " جماعة اجتماعية تطوعية واعية ومنظمة ومتميزة من حيث الوعي السياسي والسلوك الاجتماعي المنظم ومن حيث الطموحات والآمال المستقبلية ولها غايات قريبة وبعيدة تهدف هذه الجماعة إلى الإستيلاء على السلطة (إذا كانت في المعارضة وإلى تغير سياسي واقتصادي واجتماعي وثقافي وحياتي يتساوق مع قناعتها واتجاهاتها).
- تعريف **صالح جواد ود. علي العاني** هو: تنظيم سياسي لقوى اجتماعية معينة تجمعها نظرة عامة أو ايديولوجية واحدة، هدفه الاخير الحصول على السلطة أو الاحتفاظ بها .
- تعريف **محمد المشهداني** على أنه: عبارة عن تنظيم يضم مجموعة من الافراد لها تصور فكري مشترك وتعمل على تعبئة الراي العام لصالحها، من اجل الوصول الى السلطة.[2]

[1] سليم الزغبي ، الأحزاب السياسية والبرلمان في التجربة الأردنية، الأردن: مركز الأردن الجديد للدراسات ، 1995، ص 82.

[2] عبد النور ناجي، مرجع سابق، ص 137.

مما سبق نقدم التعريف الاجرائي التالي:

الحزب هو مجموعة من الأفراد يجمعهم السعي نحو تحقيق المصلحة القومية انطلاقا من أفكار معينة تتوافق عليها، أي أن الحرب هو تنظيم سياسي لطبقة واعية في مجتمع ما يسعى إلى الوصول للسلطة .

ب-نشأة الأحزاب السياسية:

نشأت الاحزاب السياسية الحديثة بطريقتين، هما: من داخل البرلمان ومن خارجه كما يلي:

1-أحزاب التكوين البرلماني أو الانتخابي: اذ نشأت الاحزاب السياسية الحديثة نتيجة لانقسام البرلمان الى كتل ومجموعات سياسية بسبب التقارب الايديولوجي أو رغبة في الدفاع عن مصالح مهنية أو إقليمية، لم تظهر أحزاب سياسية حديثة حتى عام 1850 إلا في الولايات المتحدة، تقدم برامج لإدارة الدولة، وتسعى للوصول الى السلطة أو المشاركة فيها .

ارتبطت نشأة الأحزاب السياسية بتطور النظام الديمقراطي الذي طبق حق الاقتراع العام، وبتكوين المجالس النيابية، التي كان أعضائها يسعون الي إعادة انتخابهم مرة أخرى . وكلما زاد عدد الناخبين، زادت اهمية التنسيق مع المرشحين الذين يتفقون في الاتجاهات والآراء والمواقف السياسية والفكرية. ومن خلال هذا الالتقاء على اساس انتخابي مهد تأسيس أحزاب سياسية. وهكذا ارتبطت نشأة الأحزاب في الدول الأوروبية بالانتخابات والعمل البرلماني في معظم الأحوال.

2-أحزاب التكوين الخارجي: اذ نشأت الاحزاب السياسية الحديثة نتيجة لجهود الجمعيات الفكرية والنوادي الشعبية والنقابات العمالية وغيرها، خارج البرلمان .

وهذا يعني نشوء أحزاب سياسية خارج اطار المجالس النيابية أو البرلمانات، وليست مرتبطة بالعمليات الانتخابية ارتباطا مباشرا، لأن الهدف الأساسي لأي حزب سياسي هو الوصول الي السلطة أو المشاركة فيها عن طريق الانتخابات .[1]

فالأحزاب ذات النشأة الخارجية تتكون بفضل مؤسسة قائمة ولها نشاط خارج عن البرلمان وعن العمليات الانتخابية، أو بمبادرة من أفراد أو هيئات سياسية أو فكرية .

ويلاحظ أن الأحزاب ذات التوجهات الاشتراكية تكون عادة ذات نشأة خارجية، حيث كان تكوين الكثير منها في الدول الأوروبية مرتبطا بتطور العمل النقابي، وإن كان أهم هذه الأحزاب وأقدمها (حزب العمال البريطاني) نشأ بفضل جمعية ثقافية فكرية هي (الجمعية الفابية) .ولعبت منظمات طلابية وتكتلات جامعية أدوارا مؤثرة في تأسيس بعض الأحزاب السياسية، وخصوصا الاشتراكية أو اليسارية التي تعني بالقضايا الاجتماعية .كما ساهمت الجمعيات الماسونية في إنشاء بعض الأحزاب وخصوصا في فرنسا وبلجيكا. ولعبت منظمات كاثوليكية، دورا بارزا في ظهور الأحزاب المسيحية اعتبارا من أو اخر القرن التاسع عشر وحتي العقد الثاني من القرن العشرين .

وتعتبر حالة تدخل الكنيسة حاسما في نمو الحزب المحافظ المسيحي (كاثوليكي)، ولعبت الجمعية الكاثوليكية للشباب الفرنسي دورا مساعدا في تكوين (حزب العمل الكاثوليكي)، وساهمت جمعيات المحاربين القدامى عقب الحرب العالمية الأولى (1914 – 1918) في خلق الأحزاب الفاشية في ايطاليا وألمانيا التي كانت وراء نشوب الحرب العالمية الثانية (1939 – 1945). وكذلك كان هنالك دور للشركات والتجمعات الصناعية والتجارية والمالية في تأسيس أو تدعيم أحزاب تدافع عن مصالحها، فقد عملت

[1] علي هادي حميدي الشكراوي، تعريف الحزب السياسي وعناصره ونشاته، محاضرة في القانون الدستوري، القيت في 2012/04/19 بجامعة بابل.

مؤسسات اقتصادية كبرى على تأسيس أحزاب سياسية كما في دور بنك وسكة حديد مونتريال في تأسيس حزب المحافظين في كندا عام 1854.

ج-عناصر الحزب السياسي:

اختلف المفكرون في تحديد العناصر الأساسية الحزب السياسي، اذ نجد **(أنطونيو غرامشي)** يحددها في ثلاثة عناصر أساسية:

-عنصر واسع الانتشار يشمل رجالا عاديين يشاركون بانضباطهم وبإيمانهم؛

-عنصر التلاحم الرئيسي الذي يمركز كل القوى في المجال القومي ويجعلها فعالة؛

-العنصر الأوسط الذي يربط الأول والثاني ربطا ماديا ومعنويا، ولكل حزب نسب محددة بين هذه العناصر الثلاثة، ويتوصل الحزب إلى فعاليته القصوى بتحقيق "النسب المحددة"، فإذا توفرت هذه الشروط أمكن القول باستحالة القضاء على الحزب بالطرق العادية.

في حين يذهب "**جوزيف لا بالومبارا**" Palombara La Joseph أن هناك أربعة عناصر أساسية للحزب هي:

1 – منظمة دائمة: يشترط الحزب صفة الدوام نسبيا، بمعنى أنها تدوم حتى بعد انتهاء حياة زعمائها.

2- **منظمة كاملة:** بمعنى أنها متواجدة من قمتها في المركز حتى أصغر وحدة مثبتة في أنحاء البلاد.

3- أن تتوجه إلى ممارسة السلطة مباشرة وعلى المستويين المحلي والوطني.

4- أن يمتلك الحزب قاعدة جماهيرية عريضة[1].

[1] Joseph La Palomabara, Political Parties and Political Development, princeton universitypress, 1966 cité par Jean Louis quermonnt, P203

أما **طارق الهاشمي** فيرى أن هناك عناصر الحزب هي:

-1- **الجماهير (القاعدة الشعبية):** لا بد في كل حزب سياسي من قاعدة جماهيرية (مجموعة من الناس)، فكلما كان وعاء الحزب من الجماهير أو الأعضاء كبيرا كلما كان وصوله إلى السلطة أمرا سهلا.

-2-**وحدة المصلحة والمبادئ:** تعتبر المصلحة عامل توحيد للأحزاب وقد تتوقف أحيانا على المبادئ أو العقيدة، كما أن للمبادئ أهمية كبرى للأحزاب والأنظمة السياسية، فلمن يريد الانتماء إلى حزب سياسي أن يتفهم مبادئه أو لا، وهذا الأمر ينطبق على النظام السياسي هو الآخر.

-3-**وحدة التنظيم:** إذا كانت الأحزاب السياسية أجهزة صراع بهدف الاستيلاء على السلطة فالتنظيم يلعب دورا أساسيا وقياديا لتحقيق الهدف، فعلى أساس التنظيم والضبط يتوقف نجاح الحزب.

-4-**وحدة القيادة:** لكل تنظيم وحدة قيادة التي لها أهمية بالنسبة للأنظمة السياسية وكذلك الأحزاب، فالجماهير تنقاد وراء الزعماء والقادة .

-5- **الوصول إلى السلطة:** غاية كل حزب هو الوصول الى السلطة وممارسة العمل السياسي عن طريق تطبيق البرنامج الذي يتضمن مبادئه الرئيسية في العمل السياسي[1].

وعموما يمكن تحدي عناصر(خصائص)الحزب السياسي في:

1-**العنصر الأيديولوجي:** كل حزب سياسي إذا لم يكن حاملا لأيديولوجية فانه يعبر عن بعض التوجهات، أو أن يكون له مذهب سياسي يسعى لإعلانه وتطبيقه؛

[1] ناجي عبد النور، مرجع سابق، ص138.

2- العنصر التنظيمي-المؤسسي-: كل حزب سياسي له تنظيم على المستوى المحلي والمستوى الوطني وتكون هناك علاقة بين القمة والقاعدة المنتشرة عبر الوطن .

3-**الهدف:** أن تتوفر إرادة واضحة في الوصول أو المشاركة في السلطة وممارستها.

-4القاعدة الشعبية: يعمل الحزب على كسب الدعم الشعبي وتجميع أكبر عدد من المنخرطين والمتعاطفين عن طريق الإقناع للحصول على الأصوات في الانتخابات.

2/تصنيف الأحزاب السياسية

اختلف الباحثون اختلافا كبيرا حول موضوع أنواع الأحزاب السياسية، إذ قسموها وصنفوها لعدة تصنيفات بسبب اختلاف المعايير التي ينطلقون منها لهذا الغرض، ويرى **عبد اللطيف منوي** أنها تصنف إلى ثلاثة معايير:

1- معيار مشاركة الأعضاء في حياة الأحزاب.

2- معيار التنظيم.

3- معيار القاعدة الإجتماعية للحزب .

حسب معيار مشاركة الأعضاء في حياة الأحزاب					
الأحزاب الشمولية والأحزاب المتخصصة	**الحزب الإحتكاري**	**أحزاب الرأي وأحزاب الأيديولوجية**	**أحزاب البرامج**	**أحزاب الأشخاص**	**الأحزاب الخاصة أو المختلطة**
الأحزاب الشمولية: هو شبيه بالأيديولوجي تماما ويتميز بكونه متجانس لأنه يسعى لتكوين الإنسان على مذهب مغلق فدخوله صعب بينما الحزب المتخصص هو حزب لا يتجاوز في نشاطه الجوانب السياسية لحياة المجتمع وهو مفتوح على عدة تيارات وهو قليل التنظيم والإنظباط.	هو الذي لا يقبل التدأو ل على السلطة فهو م يعمل على إخضاع الأحزاب الأخرى	أحزاب الرأي ليس له مذهب سياسي أو أيديولوجية معينة يتمثل مذهبه في جمع آراء أعضاءه المختلفة وتنسيقها ثم استخدامها في نضاله. بينما الأحزاب الأيديولوجية هي التي لها أيديولوجية شمولية وفلسفة متكاملة حول العالم والإنسان بصفة كلية تتجاوز الجوانب السياسية.	هي أحزاب ذات برامج شمولية أو شاملة لكافة نواحي الحياة مبنية على أسس أيديولوجية وفلسفية جامدة تعالج كافة جوانب الحياة .	تتميز بالولاء لشخصية الزعيم الذي ينشئ حزب أو يتولى رئاسته ويصنع برنامجه.	هي أحزاب تجمع بين خصائص وصفات أحزاب البرامج وأحزاب الأشخاص وهذه الأحزاب أكثر انفتاحا واعتدالا وموضوعية .

حسب معيار التنظيم				
أحزاب الإطارات	**الأحزاب الجماهيرية**	**أحزاب الأعيان**	**أحزاب المناضلين**	**أحزاب الناخبين**
تعتمد على لجنة من الأعيان ولا يهمه عدد المنخرطين بقدر ما تهمه نوعيتهم . ويكاد نشاط الحزب ينحصر في تعيين المترشحين للإنتخابات وتنظيم الحملات الإنتخابية لصالحهم .وينتشر هدا النوع في الولايات المتحدة الأمريكية وانكلترا وفرنسا	نشاهد الحزب بفضل حق الإنتخاب العام والمباشر والسري وينطبق على الأحزاب الشيوعية والإشتراكية التي تعتمد على جماهير العمال والفلاحين والطبقات المحرومة	تقتصر عضويتها على الشخصيات المرموقة سواء كانوا مثقفين أو رجال أعمال وهو شبيه بحزب الإطارات	هي أحزاب شعبية وجماهيرية تظم أعداد ضخمة من المنخرطين كما تهتم بالمتعاطفين معه وهذا بغض النظر عن مكانته	هي احزاب لا عتمد على أيديولوجية أو مذهب سياسي معين بل تركز اهتمامها حول المرشحين، وهي تجمع أعداد كبيرة من الأفراد دون أن يجمعهم مذهب سياسي معين.

حسب معيار القاعدة الشعبية	
أحزاب التجمع	**الحزب الأفقي**
هو نوع من الأحزاب التي تجمع جميع المواطنين مهما كانت انتماءاتهم وطبقاتهم الإجتماعية وميولهم الأيديولوجية، ولها مذهب سياسي مرن جدا يوفق بين جميع الأعضاء وينبذ الأيديولوجيات الصارمة.	هو نوع من الأحزاب يجمع بين الطبقات وهو قليل المحتوى الأيديولوجي وهو يجمع بين اليمين واليسا من الناحية المذهبية، ويتميز عموما بكونه يعبر عن اتجاه ديني أو عرقي معين، مثل الأحزاب المسيحية في أو ربا

المصدر: الجدول من اعداد الأستاذة بناء على معلومات مستقاة من المرجع:

– الأمين شريط، الوجيز في القانون الدستوري والمؤسسات السياسية المقارنة، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ص 259–267

–محمد السويدي، علم الاجتماع السياسي، ميدانه وقضاياه،(الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية)،1990 ص 103.

3/ وظائف الأحزاب السياسية

تضطلع الأحزاب السياسية بأدوار بالغة الأهمية داخل المجتمعات وخاصة أنظمتها السياسية ويمكن حصرها في:

- ✓ **وظيفة التعبئة السياسية والتمثيل:** إن هذه الوظيفة تبرز بصفة أساسية في نظم الحزب الواحد أو الحزب المسيطر وخاصة في القارة الإفريقية، فأحد الأدوار الأساسية للحزب تتمثل في حشد المواطنين خلف النظام الحاكم أو بالأحرى خلق الزعامة السياسية التي تتربع على قمة الدول والحزب معا، ولقد استخدمت الأحزاب أدوارا عديدة لتحقيق هذا

الهدف من شأنه توسيع قاعدة التأييد السياسي للسلطة الحاكمة .التعبئة السياسية جوهرها تعظيم التأييد والمساندة الجماهيرية للزعيم تختلف عن المشاركة السياسية جوهرها مشاركة المواطنين عبر قنوات مختلفة في صنع السياسات والقرارات ومراقبة عملية تنفيذها.

- ✓ **وظيفة التنشئة السياسية:** اذ تعد الأحزاب السياسية مدارس لنشر الوعي والثقافة السياسية من خلال تعبئة الافراد وغرس قيم وايديولوجيتهم قصد ضمان تأييدها مستقبلا أو حتى لصالح المصلحة العامة.
- ✓ **وظيفة الرقابة:** اذ تعد الأحزاب السياسية أدوات رقابة للحد من تعسف السلطة القائمة وذلك اما بتواجدها في البرلمان بصفتها أحزاب معارضة تدافع عن المواطنين أو بصفة غير مباشرة بصفتها الشخصية كأحزاب خارج السلطة.
- ✓ **وظيفة اتصالية:** اذ تعد الاحزاب السياسية قنوات اتصالية تربط القاعدة(الشعب) بالقمة(النظام السياسي)، فهي القوة الأكثر احتكاكا بالفئات الشعبية والتي على اطلاع بمشاكلهم وقضاياهم فتعمل على رفع تلك المطالب للنظام ومناقشته فيها وايصال مخرجات النظام السياسي للشعب.
- ✓ **وظيفة دعم الشرعية:** تلعب دورا هاما في تدعيم شرعية النظام السياسي من خلال ممارسة التعبئة السياسية للمواطنين والتأكيد على الصفة الكاريزمية للقائد السياسي حتى وان لم يكن يمثله.
- ✓ **رسم السياسة العامة للدولة:** اذ تشارك في صنع القرار والسياسات العامة ومراقبة تنفيذها وتختلف وظيفتها هته من بلد لآخر حسب طبيعة النظام السياسي القائم.
- ✓ **وظيفة التنمية السياسية:** تسهم الأحزاب في رسم استراتيجيات التنمية السياسية في البلاد والعمل على تطبيقها.
- ✓ **وظيفة الانسجام والتكامل الاجتماعي والسياسي:** خاصة في الدول التي تعاني من الانقسامات على أسس عرقية ولغوية ودينية وطائفية وجهوية واجتماعية واقتصادية حيث

تعمل الأحزاب السياسية على هدف بناء الأمة من ناحية، وبناء الدولة من ناحية ثانية، بحيث يتجه الولاء الأعلى للمواطنين للدولة وليس لأي كيانات أخرى دونها أو فوقها[1].

4/تعريف النظام الحزبي وأشكاله

يمكن تعريف النظام الحزبي بأنه" شكل وطبيعة التنافس السياسي بين الأحزاب السياسية داخل الدولة، وهذه العلاقات المتنوعة اذا كانت ثابتة مستقرة تشكل في مجملها ما يسمى بالنظام الحزبي"، والذي تترك أثرا واضحا على طبيعة النظام السياسي فيه. فقد غير نمو وتطور الأحزاب من هيكلية الأنظمة السياسية واثر على طبيعتها القانونية والسياسية. وقد جرت هناك العديد من المحاولات لدراسة وتحديد طبيعة الأنظمة الحزبية، وعلى الرغم من الاختلافات بين كل من هذه المحاولات، إلا انه يمكن القول أن جوهر هذه التصنيفات يقوم على تقسيم الأنظمة الحزبية إلى نوعين من الأنظمة هي:

الأنظمة الحزبية التنافسية	الأنظمة الحزبية غير التنافسية
يوجد في البلدان التي يوجد فيها حزبين على الأقل، ويتنافسان فيما بينهما للسيطرة على السلطة السياسية. ويمكن أيضا تصنيفه إلى نوعين هما	هذا النظام يوجد في الأنظمة السياسية التي يسيطر على السلطة السياسية فيها حزب واحد، الأحزاب الشمولية. وفي الغالب يمارس الحزب الحاكم سيطرته على جميع مرافق الدولة المدنية والعسكرية. قد يوجد أحزاب أخرى في هذا النظام ولكنها تكون خارجة عن إطار الشرعية وتمارس دورها بصورة سرية. ومن الأمثلة عليها الحزب الشيوعي السوفيتي (قبل انهياره) والأحزاب الشيوعية الأخرى، مثل الصين، كوبا وغيرها من الدول.

[1] علي الدين هلال دسوقي، اتجاهات حديثة في علم السياسة، القاهرة: المجلس الأعلى للجامعات 1999، ص 184

النظام الثنائي الحزبين	نظام تعدد الأحزاب	نظام الحزب الواحد
يقوم على اساس وجود حزبين كبيرين في الدولة يتنافسان على الحكم، فيفوز احدهما ويكون الاخر في المعارضة البناءة . ويعود تطبيق هذا النظام الى عام 1680 في انكلترا عندما ظهرت كتلتان في مجلس العموم، سميت الأولى (الويك (Whig المكونة من البرجوازيين والتجار والصناعيين، والثانية سميت (التوري (Tory المكونة من الارستقراطيين وكبار ملاك الاراضي ورجال الدين . وتحولا الى احزاب سياسية حقيقية عام 1884 فاصبح الويك حزب الاحرار والتوري حزب المحافظين . وظهر في عام 1900 حزب العمال الذي تفوق على حزب الاحرار في انتخابات 1918 وحل محله، وتتناوب منذ عام 1945 على الحكم مع المحافظين. كما شهدت الولايات المتحدة	يقوم هذا النظام على وجود ثلاث احزاب أو اكثر في الدولة تتنافس من اجل الوصول الى السلطة . وقد تبنت الكثير من الدول هذا النظام كما في فرنسا ولبنان والعراق وتركيا ومصر	يقوم هذا النظام على سيطرة حزب واحد على الحياة السياسية، ففي بعض الدول لا يوجد أحزاب سياسية، ولا يسمح بتشكيلها، وهي في الغالب تتبع نظام حكم تقليدي. ومن هذه الدول، على سبيل المثال، السعودية.

الامريكية تطبيق نظام الحزبين الجمهوري والديمقراطي إذ يتولى احدهما الحكم والآخر يتولى المعارضة، مع وجود احزاب ثالثة صغيرة غير قادرة على منافستهما.		

المصدر: الجدول من اعداد الأستاذة، انظر المرجع:

عبد النور ناجي، مرجع سابق، ص 150–156.

5/الأحزاب السياسية في العالم العربي (مع الإشارة الى حالة الجزائر)

سادت الأدبيات السياسية بشكل عام حتى منتصف الستينيات من القرن الماضي نغمة متفائلة حول الإمكانات الواسعة للأحزاب في البلدان النامية، كأدوات حاسمة وفعالة، في إنجاز الجوانب السياسية للتحديث والتغلب على أزمات التنمية السياسية. هذا التفاؤل، ما لبث– تحت ضغط التطورات على الصعيد الواقعي– أن خفت حدته، ليس فقط لما أصاب الأحزاب في البلاد العربية من نكسات، وإنما أيضا لما أسفرت عنه التطورات في تلك البلدان من تعقيدات ومصاعب التحول الديمقراطي والتنموي فيها فضلا عما يتسم به هذا التحول من تمايزات واختلافات من إقليم إلى آخر بل ومن بلد إلى آخر.

نشأة وواقع الأحزاب السياسية العربية:

تشير التطورات التي شهدتها الدولة العثمانية منذ بدايات القرن التاسع عشر حتى سقوطها عقب الحرب العالمية الأولى إلى وجود مجموعة عوامل وظروف ساهمت في توفير الشروط وفي التأسيس لنشوء حركة ثقافية وفكرية وسياسية عربية وفرت المناخ

لنشوء تجارب الأحزاب السياسية العربية في ما بعد. وتظهر هذه التطورات أن ظروف نشأة الأحزاب السياسية العربية اختلفت عن ظروف نشأة الأحزاب السياسية في الغرب في مسألتين بارزتين، الأولى هي أن التجارب الحزبية العربية كانت محكومة برد الفعل أكثر منه بالفعل؛ والثانية هي أن العامل الخارجي كان العامل المحدد في قيام معظم تلك التجارب. دون أن يلغي ذلك وجود أرض خصبة لبروزها. أضف إلى ذلك مسألة ثالثة هي أن تلك الأحزاب لم تولد في رحم الديمقراطية، ولا كانت الديمقراطية بدورها تمثل محور اهتمامات وتحديات وأهداف تجارب تلك الأحزاب، على الرغم من احتلال مسألة بناء الدولة الحديثة وفق أفكار عصر التنوير الأوروبي حيزاً مهماً في أدبيات رواد عصر النهضة العربية الذين ساهموا في مجيء المرحلة الجمعياتية التي مثّلت بدورها المرحلة الجنينية للأحزاب السياسية العربية الحديثة.

وتمثلت دوافع نشوء الأحزاب السياسية المجتمع العربي بمجموعة تحديات وتهديدات خارجية، تمثلت بمظاهر تفكك وتآكل الدولة العثمانية وتزايد إجراءات التتريك وتصاعد النزعة القومية الطورانية فيها، ثم تصاعد الهجمة الاستعمارية على المنطقة وما أسفرت عنه من مشاريع تقسيم للعالم العربي وسيطرة مباشرة عليه، إضافة جاذبية الثورة الحداثية في الغرب ونموذج الدولة القومية الذي أفرزته.

منذ بداية القرن التاسع عشر على الأقل أخذت العلاقة بين الدولة العثمانية وأو روبا تتخذ منحىً عكسياً: نهاية عهد سلسلة طويلة من السلاطين الأقوياء والأذكياء، وضعف يحل بالحكومة المركزية، وفساد يغزو الإدارة، وأزمة اقتصادية بفعل تغير خطوط التجارة العالمية، وزيادة في الضرائب، وتراجع في الزراعة... مقابل دولة قومية تقوم على إدارة حديثة وجيش قوي وثورة صناعية وفائض إنتاج يبحث عن أسواق. وفي ظل هذا الانقلاب في موازين القوى لمصلحة أوروبا، أخذت شروط العلاقة بين الطرفين تتبدل، وأخذ النفوذ الأوروبي والتدخل في الشؤون الداخلية العثمانية يتوسع. وفي سياق هذا التدخل، أُدخلت

الدولة العثمانية في عهد التنظيمات منذ عهد السلطان عبد المجيد، بهدف إصلاح جهاز الدولة وتحديثه وفق النموذج الأوروبي.

كل ذلك دفع بمجموعة من الشبان العثمانيين المستنيرين إلى الشعور بضرورة إعادة الحياة إلى المؤسسات الهرمة والإدارة البالية في دولتهم، الأمر الذي أفضى إلى تكوين نخبة عثمانية جديدة على قدر من الوعي بالهوة التاريخية الكبيرة التي تفصل ما بين الواقع العثماني والواقع الأوروبي والغربي. وقد اشتدت حدة هذا الوعي في الولايات المتحدة العربية ذات الثقافة الراسخة .

وفي هذا السياق أخذ مفهوم الدولة – الأمة يترسخ لدى هذه النخبة، الأمر الذي مهّد إلى نشوء الحركات القومية لدى شعوب الدولة العثمانية بمن فيهم الشعب العربي . مع العلم أن النزعة القومية العربية في بدايتها لم تتخذ منحى استقلالياً كما ظهر لدى قوميات البلقان، بقدر ما كانت تطمح إلى نوع من اللامركزية العربية في إطار وحدة الدولة العثمانية. غير أن النزعة الاستقلالية ما لبثت أن تصاعدت مع تصاعد النزعة الطورانية وسياسة التتريك .

من جهة أخرى، ساهمت ثورة عرابي باشا في تأجيج النزعة القومية العربية ورفع موجة العداء ضد الأتراك لدى العرب، الذين كانوا ينظرون إلى ثورته إذا ما نجحت بأنها ستنطوي على مضاعفات خطيرة من شأنها أن تقرر مصير العرب كأمة .

عبرت الحركة القومية العربية عن نفسها من خلال تأسيس الجمعيات الثقافية والسياسية. وكان أبرز هذه الجمعيات الجمعية العلمية السورية (1857) التي أطلقت الصرخة الأولى للقومية العربية داعية العرب إلى اليقظة، وهي أول جمعية تقتصر عضويتها على العرب. وقد أكدت الجمعيات السياسية السرية التي تألفت في كل من بيروت ودمشق والقاهرة

واستانبول في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، رغبتها في الحكم الذاتي ومن ثم الانفصال عن الإمبراطورية العثمانية . [1]

هكذا مثّل رد الفعل على تداعي الدولة العثمانية والتأثر بنموذج الدولة القومية في أو روبا عنصرين محفزين لليقظة القومية العربية في القرن التاسع عشر. وهما عنصران لن يلبثا أن يتزايد تأثيرهما في تعميق تلك اليقظة وتفعيلها سياسياً في فترة الحرب العالمية الأولى.

ظل النشاط السياسي للنخبة العربية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر محدوداً وسرياً، وبخاصة في ظل مرحلة الاستبداد الحميدي. إلى أن حصلت الثورة الدستورية سنة 1908 التي قضت على العصر الحميدي وأفسحت المجال أمام مرحلة جديدة من العمل السياسي في أو ساط النخبة العربية، "فبادرت النخبة العربية من خلاله إلى نشر وعيها الجديد لمفهوم الأمة المستند إلى مرجعية المثال الغربي وتاريخيته الأوروبية" .

2- نماذج وسمات الأحزاب السياسية العربية :

أسفرت السيطرة الاستعمارية الأوروبية على مختلف المناطق العربية بين الحربين العالمتين وما أسفرت عنه هذه السيطرة من تقسيمات جديدة للكيانات السياسية في المنطقة، عن ظهور عدة نماذج من الأحزاب السياسية العربية:

(1) الأحزاب القومية العربية التي لم تعترف بشرعية الكيانات القطرية الوليدة والتي تعمل من أجل تحقيق الوحدة العربية؛

---

1. [1] جورج طرابيشي، «الايديولوجيا الثورية واستحالة الديمقراطية،» في: برهان غليون [وآخرون]، الديمقراطية والأحزاب في البلدان العربية: المواقف والمخاوف المتبادلة، ط2 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001)، الفصل الثاني، ص 71 – 78.

(2) الأحزاب القومية الإقليمية التي تركزت أساساً في بلاد الشام، الداعية إلى توحيد سورية الطبيعية؛

(3) الأحزاب القومية القطرية والأحزاب الوطنية القطرية؛

(4) الأحزاب الشيوعية؛

(5) الأحزاب الإسلامية.[1]

3-الأحزاب السياسية في الجزائر:

قبيل دستور 1989 كان نظام الحكم في الجزائر يأخذ بالتنظيم السياسي الأوحد، ليظل حزب جبهة التحرير الوطني هو الحزب الحاكم الوحيد والرسمي، إلا أنه مع التعددية السياسية ظهر على الساحة السياسية أكثر من 60 حزب، وتنتمي الأحزاب الموجودة الآن في الجزائر إلى ثلاث تيارات حزبية مختلفة وهي :

-أحزاب التيار الوطني : وهي حزب جبهة التحرير الوطني(FLN)(**1954**)، حزب التجمع الوطني الديمقراطي (RND)(تأسس في فبراير 1997).

-أحزاب التيار الإسلامي: وهي حركة مجتمع السلم "حمس"(تأسست الحركة في 30 يونيو 1991)، حركة الإصلاح.

-أحزاب التيار العلماني: وهي جبهة القوى الاشتراكيةFFS(والتي تأسست في 29 سبتمبر 1963)[1]، وحزب العمال PT الذي تأسس سنة 1990م،حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية RCD الذي تأسس الحزب في 1987/02/11.

[1] نظام بركات، "الحزب السياسي في ظل النظام الديمقراطي،" في: هاني حوراني [وآخرون]، المرشد إلى الحزب السياسي (عمان: مركز الأردن الجديد للدراسات، 1995)، ص 50.

تعاني أغلب الأحزاب من العديد من المشكلات، فالكثير منها تأسس بموجب القوانين المؤسسة للتعددية وليس من خلال مشروع اجتماعي تسعى إلى تحقيقه.[2]

وتعد الأحزاب السياسية من أكبر القوى غير الرسمية النشطة في الجزائر في مجال التحسيس والتعبئة السياسية ضد الفساد وخاصة الأحزاب المعارضة التي تقوم إستراتيجيتها على الهجوم على النخب الحاكمة وتحين وقوعها في شرك الفساد ومن ثم الحصول على تأييد الجماهير في الضغط على السلطة، فقد ساهمت الأحزاب السياسية في تحسيس الرأي العام الوطني وتوعية المواطن داخل المجتمع وطالبت بتدخل السلطات ل وضع حد للمفسدين وجماعات المصالح التي تنخر جسد الاقتصاد الوطني باستمرار، بالصرامة في تطبيق القانون وتفكيك شبكات الفساد والإجرام.

غير أن ما يعاب على السياسات الحزبية هو عدم استنادها إلى برنامج محدد وخطة واضحة وعدم التعاون بينها، مما يدعو إلى الاعتقاد أن الهدف المسطر ليس المصلحة الوطنية وبالتالي تناسي الاختلافات الإيديولوجية بين الأحزاب، وإنما لها أغراض انتخابية محضة تسعى إلى استمالة الناخبين.

وتمر الأحزاب السياسية في الدول العربية والجزائر منها في الوقت الراهن بمرحلة انتقالية بالغة الصعوبة والتعقيد خاصة بعد موجة الحراك الاجتماعي الذي عرفته المنطقة وحالة اللااستقرار الذي لا تزال تعيشه رغم الإصلاحات المنتهجة، ما يطرح التساؤل حول إمكانية أن تساهم هذه الأحزاب في إخراج النظم السياسية من أزماتها وتأخذ بزمام عملية التحول الديمقراطي، أم أنها ستتخذ موضع المتفرج ما يعمق أزمة الديمقراطية في النظم العربية من جهة، وتعميق أزمة ديمقراطية الأحزاب السياسية في حد ذاتها من جهة ثانية،

---

[1] Ramadane Redjala , l'opposition en Algérie depuis 1962, Alger : le press -CNDR le FFS, 1991,P161.

[2] احمد منيسي ،التحول الديمقراطي في المغرب العربي ،القاهرة :مركز الدراسات السياسية الإستراتيجية ،2004 ،ص 157-158

وللتعرف على ذلك يستوجب علينا التعرف على المعيقات التي تعترض عمل الأحزاب السياسية في الجزائر.

6/ التحديات التي تواجد الأحزاب السياسية:

- إشكالية الدور التي تقوم به الأحزاب السياسية: إن هدف الأحزاب السياسية هو الوصول إلى السلطة، حتى إن بعضها لا يتورع من تشكيل ميليشيات، وربما يستخدم العنف أو يبرره وقد يلتجأ إلى العمل السري والانقلابي خلافا للقوانين النافذة، وهو ما يشوب أدوارها من ضبابية والتباس ما يقتضي الوضوح إزاء تدخلاتها وأدوارها خاصة حول ما يتعلق بدورها التنويري بأهمية المرحلة الانتقالية عبر الحوار والشفافية ونشر ثقافة السلام والتسامح والديمقراطية وقبول الرأي والرأي الآخر والتمسك بمبادئ المساواة والتداولية ونبذ ثقافة العنف والإقصاء والعزل والإلغاء.

- ضعف الثقافة الديمقراطية والنقص الشديد في الوعي السياسي بأهمية المرحلة وهو ما يقف عائقا في إرساء الديمقراطية، إذ لا يمكن الحديث عن تغيير أو توجه ديمقراطي دون الحديث عن تعدية سياسية حقيقية، فالنظام الديمقراطي يستوجب بالضرورة، وجود أحزاب سياسية من تيارات مختلفة تضمن المساءلة والشفافية، وكلما توسعت وتنوعت الأحزاب السياسية كلما تمكنت من نشر وتعزيز الثقافة الديمقراطية، وبالتالي يصبح عنصر المراقبة والرصد مسألة أساسية، إضافة إلى ترشيد إدارتها وتناوبها عبر انتخابات دورية.

- غياب أو ضعف المبادرة عل المستوى الفكري والعملي وعدم التوجه لدراسة الظواهر الجديدة وتأثيراتها على الوضع القائم، وإن تمت دراستها فإنها في الغالب بصورة سطحية وإن مواقفها تتراوح بين الرفض والتأييد دون التعمق مما يؤدي إلى سوء تقدير الموقف ما

ينعكس سلبا على توجهاتها خاصة فيما يتلق بدورها في التنشئة الاجتماعية والسياسية (قضية الإرهاب الدولي والتفرقة بين الإرهاب والمقاومة).

-انشغال الأحزاب السياسية بالحقوق السياسية وإهمال باقي الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وهو ما يشكل نقصا في حركية الأحزاب السياسية، إذ أن حق السكن والعمل والصحة لا تقل أهمية بل الوجه الآخر لمبدأ المساواة وفصل السلطات والمساءلة والتعددية وحرية التعبير والمشاركة والمواطنة الحقة بغض النظر عن التوجه السياسية أو الديني أو العرقي.

-تتسم الأحزاب السياسية العربية والجزائرية بخصائص غير ديمقراطية، إذ تشهد أغلبها صراعات على المراكز القيادية وحركات انشقاقية، وغياب التداول على السلطة، الأمر الذي يعطي في كل مرة مبررا للسلطة للتدخل فيها، وحسم الخلاف لصالح الطرف الذي يبدي استعداد وولاء تاما لها.

-عدم وضوح أهداف بعض الأحزاب السياسية وبرامجها ما يؤدي إلى ضبابيتها وفشلها، وعدم استيعابها لعدد من الفئات الاجتماعية المؤثرة والفاعلة، مثل الشباب والمرأة والطبقة الوسطى المتعلمة.

-ضعف أهلية القيادات الحزبية، حيث نجد العديد من القيادات الحزبية شاخت ولكنها ظلّت متشبثة بمواقعها وعملت على تأبيد أو تخليد تلك المواقع باعتبارها مكسبًا أو ملكًا شخصياً، كما سعت إلى تحويل المؤسسات التي تديرها إلى مؤسسات شخصية أو شخصانية ووقفت عند أي معطى لمأسسة هذه المنظمات، سواء من خلال تجميع "الاتباع" والمشايعين أو عدم إجراء انتخابات، أو اجراءات انتخابية شكلية لتجديد "الثقة" وفي أو ضاع استثنائية، وغياب وضعف الشفافية.

– النشاط المناسباتي لهذه المؤسسات، إذ أنها تنشط في أو قات معينة كالمواعيد الانتخابية، كما أن غالبيتها تعتمد على الاحتجاجات والنقد بدل من طرح أفكار جديدة والابداع في وضع برامج توافق طموحات الشعوب.[1]

– التدخل والتضييق الذي تمارسه الدولة على بعض التنظيمات الحزبية: باستخدام أدوات قانونية وسياسية واقتصادية مختلفة ومتعددة، الأمر الذي مكنها من ضبط قوة الحزب والإبقاء عليه ضعيفا إلى الدرجة لا يمكنه معها تهديد ومصالحها ومعارضة قراراتها وسياساتها.

8/ تعريف الحزب الديمقراطي وخصائصه

الحزب الديمقراطي هو :

• الذي ينتهج مزيدا من المشاركة الفعالة في صنع القرار من خلال انطواء هيكله التنظيمي علي توزيع معين للسلطات والاختصاصات الحزبية على مستوياته التنظيمية المختلفة ولا تحصرها فقط في مستواه القيادي، ومن ثم تحظي عملية صنع القرار فيه بمشاركة حقيقية من كافة مستوياته التنظيمية، أو علي الأقل تحظي القرارات المتخذة بالرضا العام من كافة مستويات الحزب التي لم تشارك في صنعها ؛ • الذي لا تحتكر فيه سلطة مركزية عملية صنع القرار، بل يتيح هيكل توزيع السلطة فيه لفروع ووحدات الحزب

[1] بوحنية، ق وآخرون. (2011). مفهوم الديمقراطية وواقع الأحزاب في البلدان العربية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، دص

برو، ف.(1998). علم الاجتماع السياسي. تر: محمد، ع .بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، ص542

حرب، أ. (1987). الأحزاب السياسية في العالم الثالث. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ص123

في الأقاليم سلطات واختصاصات حقيقية ولا تقصرها فقط على المركز الرئيسي للحزب، بحيث تكون السلطات الحزبية موزعة ما بين الوحدات الجغرافية المختلفة للحزب ؛

• الذي يتمتع بدرجة عالية من المؤسسية التنظيمية، حيث تخضع فيه عملية صنع القرار لضوابط وإجراءات رسمية وواضحة؛

• أن تشهد نخبته تجديدا دوريا وتداولا للسلطة في كافة مواقعها من خلال انتخابات دورية تنافسية تعكس مشاركة قاعدية منتظمة في اختيار النخبة الحزبية ؛

• أن يشرك أكبر عدد من مناصريه في اختيار مرشحي الحزب في الانتخابات؛

• الذي يتضمن آليات لإدارة التنافس على النفوذ داخل النخبة الحزبية؛

• الذي يحترم ثقافة الاختلاف وشرعية الاجتهاد ويحتضن الاتجاهات الفكرية المختلفة ويرعى حقها في الوجود والتعبير عن نفسها داخل الحزب وخارجه بكل الوسائل الممكنة بما يؤدي إلى إثراء الحزب بإبداعات أعضائه وتكريس حق الاختلاف داخل الوحدة الحزبية ويحول دون الاندفاع فيه إلى حد التناقض مع هوية الحزب وثوابت وجوده بحيث لا تأخذ ظاهرة الخلافات السياسية والفكرية طابع الأجنحة ولا تتحول إلى صراع على النفوذ يستقطب معظم النخبة الحزبية إليه بما قد يؤدي في النهاية إلى تفكك الحزب أو الانشقاق عنه على الأقل؛

• أن تكون آليات وطرق الانضمام إليه واضحة ومعروفة ومعلنة لمن يرغب في الانضمام إليه، وأن يكون منصوصا عليها في وثائقه الداخلية ولا تحمل أي قدر من السرية؛

• أن تكون عضويته مفتوحة أمام جميع المواطنين دون أي قيد أو مانع أو تمييز أيا كان نوعه أو مصدره . وهنا تثار قضية "المواطنة" وموقف الحزب منها ومدى حرصه عليها، فموقف الحزب من أقلياته من أهم ما يميزه كحزب ديمقراطي؛

• أن تكون العضوية فيه هي وحدها مصدر الحقوق ومناط الواجبات، وهو من يتساوى جميع أعضائه أمام نظم الحزب ولوائحه وكذلك في الحقوق التي يتمتعون بها والواجبات التي عليهم تأديتها؛

• الذي يؤسس فيه مبدأ الولاء على قواعد ومبادئ عقلانية تمثل كيان اعتباري يدين له الجميع بالانتساب والدفاع عنه بما يجعل فكرة المؤسسة سائدة ومهيمنة على أداء الحزب وليس الولاء أو الطاعة والخضوع للقيادات أو الزعامات أو الشخصيات النافذة ؛

• الذي يقبل غيره من الأحزاب الموجودة في نفس الساحة السياسية دون إقصاء أو محاولة للاحتواء بالترهيب أو التغييب أو الإنكار، واعترافه بحق الأحزاب الأخرى في الوجود والتعبير عن نفسها والتنافس النزيه معها للوصول إلى السلطة وتداولها سلميا دون أن ينظر إلى نفسه نظرة اصطفائية؛

• الذي يسعى إلى إدماج المواطنين أفراد وجماعات في الحياة السياسية بحيث يقوم الحزب فعلا بدور الوسيط بين المواطن والحياة السياسية.[1]

[1] حرب، أ. (1987). الأحزاب السياسية في العالم الثالث. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ص56
حوراني، ه وآخرون. (1995). المرشد إلى الحزب السياسي. عمان: مركز الأردن الجديد للدراسات، ص126

خلاصة:

يتفق دارسو الأحزاب، بشكل عام، على تحديد الوظائف التي تضطلع بها الأحزاب في النظم السياسية الحديثة، مثل التمثيل، والاتصال وربط المصالح وتجميعها، وقد تصاغ تلك الوظائف في شكل أكثر تحديدا لتشمل :تجنيد واختيار العناصر القيادية للمناصب الحكومية، ووضع البرامج والسياسات للحكومة، والتنسيق بين أفرع الحكم والسيطرة عليها، وتحقيق التكامل المجتمعي من خلال إشباع مطالب الجماعات والتوفيق بينها، والقيام بأنشطة التعبئة السياسية والتنشئة السياسية.

المبحث الثاني: المجتمع المدني

تمهيد:

شهدت السنوات الأخيرة، وما تزال، نقاشا صاخبا ومتنوعاً، حول موضوع "المجتمع المدني" والإشكاليات المرتبطة به. حيث أصبحت الإشارة اليه لازمة ضرورية في كل مناسبة تخص نقاش مشكلة الديمقراطية، أو التنمية أو الإصلاح السياسي،...وغيرها، ويعد موضوع المجتمع المدني من بين المواضيع التي ما فتأت تستهوي أفكار الباحثين والدارسين في شتى الميادين المعرفية نظرا لما أحدثه هذا المفهوم من تغيرات في أساليب التسيير وتحويل الأدوار التقليدية الخاصة بالكيانات المشكلة للمجتمع بما فيها الدولة . وكذا لعمل ولفعاليات مؤسسات المجتمع المدني بصفة عامة .

1/ تعريف المجتمع المدني

أصبح مفهوم المجتمع المدني ملازما للدولة العصرية، حيث حل محل مصطلح المجتمع الفاضل في الفلسفة السياسية، ولم نعد نتحدث عن علاقات مباشرة بين المواطن والدولة، وإنما عن علاقات غير مباشرة تتوسطها مؤسسات المجتمع المدني من أحزاب وجمعيات ونقابات،...، ويعرف الدكتور "**سعد الدين إبراهيم**" المجتمع المدني بأنه "مجموعة التنظيمات التطوعية الحرة غير الحكومية وغير الإرثية، التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة، لتحقيق مصالح أفرادها من أجل قضية أو مصلحة أو للتعبير عن

مصالح جماعية، ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الاحترام، التراضي، التسامح والإدارة السليمة للتنوع والاختلاف". [1]

-المجتمع المدني هو مجموع المؤسسات السياسية والاقتصادية والثقافية التي تعمل في ميادينها المختلفة في استقلال عن سلطة الدولة لتحقيق أغراض متعددة منها أغراض سياسية، كالمشاركة في صنع القرار على المستوى الوطني ومثال ذلك الأحزاب السياسية، ومنها أغراض نقابية كالدفاع عن المصالح الاقتصادية لأعضاء النقابة، والارتفاع بمستوى المهنة والتعبير عن مصالح أعضائها، ومنها أغراض ثقافية كما في اتحادات الكتاب والمثقفين والجمعيات الثقافية التي تهدف إلى نشر الوعي وفقا لاتجاهات أعضاء كل جمعية، ومنها أغراض اجتماعية للإسهام في العمل الاجتماعي لتحيق التنمية. وبالتالي يمكن القول إن العناصر البارزة لمؤسسات المجتمع المدني هي: الأحزاب السياسية، النقابات العمالية، الإتحادات المهنية، الجمعيات الثقافية والاجتماعية."[2]

إن المجتمع المدني ظاهرة اجتماعية نسقية ومؤسسية، فهو عبارة عن مجموعة من التنظيمات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية. وبغض النظر عن تعدد تعريفات مفهوم المجتمع المدني في الفكر العربي، وما تثيره هذه القضية من مشكلات منهجية ونظرية، خاصة في ظل تعدد مظاهر التوظيف الايديولوجي للمفهوم واستخدامه من قبل قوى عديدة وفي سياقات مختلفة .

[1] سعد الدين إبراهيم ، المجتمع المدني و التحول الديمقراطي ، القاهرة : دار قباء للطباعة ، 2000 ، ص 13

[2] سيف الدين عبد الفتاح اسماعيل، "المجتمع المدني والدولة في الفكر والممارسة الإجتماعية المعاصرة"، بحث مفدم إلى: المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1992، ص 292.

2-نشأة المجتمع المدني

عرفت أو روبا قبل القرن الثامن عشر نظاما اجتماعيا تراتبيا، استند إلى مبدأ توزيع الأرض بالتميز الواضح بين ملاك الأراضي الذين يشكلون الطبقة الأولى التي احتكرت الملكية والطبقة العاملة التي تمثل الأقنان الذين يشتغلون مقابل ضريبة عيشهم على جزء من تلك الأرض، كما يتقاسم في إطاره النبلاء ورجال الدين السلطة والمكانة الاجتماعية، بحيث كانت السلطة تستمد قدسيتها ومشروعيتها الدينية من الكنيسة القائمة على نظرية الحق الإلهي، التي أضفت صفة الحكم الإلهية على الملك، باعتباره حاكما مطلقا يتمتع بهالة من القدسية والاحترام الديني، وبكل السلطات، فأصبح ينظر إلى الملك بأنه صورة حية لله*، وبأن سلطاته تضاهي سلطات الله في السماء.[1]

وبهذا فإن الملك أصبح يمثل سلطة مرجعية وزعامة روحية على مجتمع الدول المسيحية وعلى سلطات الكنيسة الديني والقانوني، والتي كانت تدعي بالحق المطلق والعدالة المتناهية اعتمادا على الحق الإلهي، وبالتالي فهي تتحكم في مصير الأفراد وحياتهم الخاصة والعامة وما عليهم سوى الإذعان والطاعة العمياء والخضوع المطلق بداعي المصلحة العامة.

ولقد تمكنت هذه الاعتقادات الدينية السائدة البابا وأعطته الحق في اختيار أو خلع الأباطرة عن عروشهم استنادا إلى نظرية الحق المطلق.[2]

كما شكلت الأوضاع السائدة في المجتمع الأوروبي آنذاك والتي تميزت بسيطرة الجانب الديني على جميع الجوانب الأخرى عائقا أمام أي إصلاح أو تغيير داخلي، كونها

---

[1] عزمي بشارة ، المجتمع المدني دراسة نقدية ، ط 1 ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1998، ص ص 77-80

[2] كمال عبد اللطيف ، تعقيب على بحث : سعيد بنسعيد العلوي " نشأة وتطور مفهوم المجتمع المدني في الفكر العربي الحديث " بحث مقدم إلى : المجتمع المدني في الوطن العربي و دوره في تحقيق الديمقراطية ، الطبعة الأولى ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، سبتمبر 1992 ، ص 75

سيطرت على حرية الأفراد وأفكارهم، لأن الأفكار التي عمل رجال الدين على ترويجها ترى في أي نشاط هدفه الربح المادي بمثابة الخطيئة التي لا تغتفر، فالأخلاق الدينية لا تسمح للفرد أن يمارس نشاطا غير الذي تسمح به الكنيسة شرط أن لا يؤدي إلى تحقيق منفعة وربح ماديين.

لكن مع نهاية القرن السادس عشر وبداية القرن السابع عشر، دخلت أو روبا عصرا جديدا شكل بداية تحول في الوعي الأوروبي، خاصة مع بداية عصر النهضة، الذي تميز بإنتاجه الفكري والفلسفي الغزير، والذي شكل ثورة ضد مقومات المجتمع القديم ورفض سيطرة رجال الدين والكنيسة على الحياة السياسية والفكرية، ومقاومة الحكم المطلق وأقر بسلطة الملك المستمدة من الشعب، وأكد على حرية الفرد، وهذا ما يتجلى بشكل واضح مع الاتجاه الإصلاحي التنويري، الذي دعى إلى مقاومة الحق المطلق للملك ونظرية الحق الإلهي، وطالب بأن يكون القانون هو العقل والحكمة نفسها والحد من سلطة الملك وخضوعه للقانون. [1]

ولقد كان للثورات الفكرية التي عرفتها أو روبا الداعية للإصلاح الديني والاجتماعي دورا في إحداث بذور التغيير الجذري على المستوى السياسي والاجتماعي، وكذا على مستوى التنظير الفكري، وهذا ما يتجلى بوضوح مع المذهب الإنساني الذي عارض سلطته وطالبت بمبدأ تفتح الشخصية الإنسانية، وأكد على حق التمتع بملذات الدنيا وإشباع مختلف الحاجات، أي دافع عن كرامة الإنسان وأرجع له مكانته الإنسانية، وتوسع فيما بعد ليجعل منه مركز العالم.

إن هذا التحول الفكري انعكس إيجابا على الجانب الاجتماعي والاقتصادي، فصار البحث عن الموارد واستغلالها عاملا مهما في بناء النشاط الاقتصادي وتشجيع التجارة

[1] أحمد شكر الصبيحي ، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي ، الطبعة الأولى ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، أكتوبر 2000 ، ص 18 .

وتوسيع اقتصاد الأسواق، ولقد صاحب هذا النمو تطور اجتماعي تمثل في نمو برجوازية المدن، وكذا برجوازية الريف التي أصبحت تشغل أموالها في الصناعة.

وهكذا دشنت الثورة الصناعية نظام إنتاج جديد وحياة جديدة، الأمر الذي استدعى البحث عن أسس نظام حكم قادر على تنظيم الحياة، وحماية البنية الاقتصادية، بمعنى آخر إيجاد نظام يحمي مصالح الطبقة البرجوازية، ويكرس المبادرة الفردية والبحث عن الربح، ويعطي للأفراد حرية أكبر لتسيير شؤونهم وأحوالهم عن طريق تشكيل علاقات جديدة بينها، وهذا ما تجسد مع الثورة الفرنسية، بحيث أعطت نمطا جديدا في العلاقات بين الأفراد وبين السلطة المركزية، ولقد اقر قانون 22 ديسمبر 1789 حق إنشاء جمعيات أو لية وجمعيات إدارية ولا مركزية لم تكن معروفة من قبل، وهو ما أدى إلى ظهور مجتمع جديد يختلف تماما عن المجتمع القديم سواء من جانبه الفكري أو الوظيفي، فقد أعادت الثورة صهر جهاز الدولة مع المبادئ العامة للمجتمع البرجوازي الجديد. وهكذا فقد تشكل مجتمع لا يقتصر على كونه منظومة مبادلات داخلية وخارجية، بل هو قبل كل شيء عامل إنتاج لذاته، وخلق اتجاهات العمل الاجتماعي انطلاقا من الممارسة وإنتاج الشغل.[1]

وفي الأخير يمكن القول انطلاقا من كل ما تقدم أن المجتمع المدني لم يولد من العدم، بل جاء نتيجة صراع طويل تمخض عنه ثورة فكرية تزامن مع تفجر الثورة الصناعية، التي استطاعت أن تنير العقل الأوروبي وتخلصه من سيطرة الكنيسة وجبروت الملوك، كما أعادت الاعتبار للإنسان ومكانته، وساهمت في بروز أنماط اجتماعية واقتصادية وسياسية جديدة، الأمر الذي تطلب وجود تنظيم جديد يحدد وينظم علاقات الأفراد فيما بينهم ويضمن حرياتهم.

[1] عبد الله هوادف ، "مفهوم المجتمع المني بين العالمية و الخصوصية " ، ورقة مقدمة إلى الملتقى الدولي الثامن حول : دور المجتمع المدني في تنمية الدولة ، الجزائر : جامعة أدرار ، أيام 20-22 نوفمبر 2005 ، ص 2 .

-المجتمع المدني في الفكر الغربي الحديث(الليبيرالي-الماركسي)

إن التطرق إلى معرفة وفهم التأصيل النظري للمجتمع المدني الغربي سيتم من خلال اختيار الفكرة القائلة: بأن المجتمع المدني في الفكر الغربي جاء نتيجة صراع طويل بين ما هو ديني ومدني، وبين النظام الرأسمالي والإقطاعي القديم، ليتبلور خلال النهضة العلمية والفكرية التي عرفتها أو روبا والتي ساعدت على تنظيم المجتمع وتوسيع مؤسساته.

إن مفهوم المجتمع المدني جاء نتيجة تزامن النهضة الفكرية مع الثورة الصناعية إلى جانب فصل الكنيسة عن الدولة، وبذلك تجاوزت هذه المجتمعات الحالة الفطرية (الطبيعية) إلى المجتمع المدني، ولقد تبلور هذا المفهوم لأول مرة مع نظرية العقد الاجتماعي وبعض منظري الحقوق المدنية أمثال **فرغسون وهو بز** "**Hobbes**" وهذا استجابة للتحولات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي عرفتها أو روبا في تلك الفترة، فحسب هذه النظرية فإن المجتمع المدني هو ذلك المجتمع المتحرر من دور الدين في بنائه، والقائم على الحرية الفردية والتعاقد الإنساني الحر، وفي هذا الصدد يقول **جون لوك** "**John locke**" :" لما كان البشر بالطبيعة أحرارا متساوين ومستقلين، فلا يستطيع أي أحد أن يخضع أي كان سلطته السياسية دون اتفاق خاص معه، لأن الاتفاق هو الطريقة الوحيدة التي بها يسلب الفرد حريته الطبيعية ويدخل في التزامات المجتمع المدني، باتفاقه مع البشر على خلق حكومة واحدة، وبذلك يتعاونون على خلق جسم سليم واحد، وبهذا تكون السلطة كجسم واحد وتكون القرارات للأغلبية".[1]

إن تحول المجتمع المدني الأوروبي من مرحلة إلى أخرى تميز بتطور المجتمع وظهور حاجات جديدة أدت إلى بروز الصراع داخله، الأمر الذي أدى إلى ضرورة

[1] الحبيب الجنحاني ، المجتمع المدني و أبعاده الفكرية ، الطبعة الأولى ، دمشق : دارالفكر بدمشق ، 2003 ، ص 15 .

التنازل عن جزء من السيادة لفرد أو جماعة لحفظ الأمن والتمتع بالحقوق داخل المجتمع، وبهذا يتم الانتقال من المجتمع الطبيعي إلي المجتمع السياسي أو المجتمع المدني، بحيث يرى هو بز بأن قيام سلطة الحكم على الاتفاق، هو أساس وحدة المجتمع المدني، والعقد هو الأسلوب الوحيد لتأسيس تلك الوحدة، وبهذا يكون مفهوم المجتمع والدولة كل متكامل، ومن ثم فإن المجتمع المدني لا يعرف المراتب الاجتماعية ولا التدرج الاجتماعي، كما ان تركيبته الداخلية لا تعرف السيطرة ولا التبعية بمعنى أنه التجمع الإنساني العالي الذي ينشأ عن إرادة الأفراد وهو مؤسس للمصلحة العامة بشكل يسمح للأفراد والأسر تفادي حالة الطبيعة.

وعليه فإن نظرية العقد الاجتماعي هي انعكاس لمرحلة تاريخية نوعية في عملية انتقال المجتمع الأروبي من الحالة الطبيعية إلى الحالة الاجتماعية، كما أنها أسهمت إسهاما كبيرا في القضاء على سلطة النظام الإقطاعي وسلطة الكنيسة حتى وإن كانت من وحي برجوازي.

هذا وتشكل كل من مساهمة " **فرغسون وتوماس باين**" بداية مرحلة فصل المجتمع المدني عن الدولة، وكيفية حمايته من سيطرة النظام السياسي بعدما كان يشكل في نظر العقد الاجتماعي كلا متكاملا ولا فرق بينهما. فحسب **فرغسون** فإن المجتمع المدني هو ذلك المجتمع المحكوم بقوانين تسمح بالمشاركة الفعالة للمواطنين في حياتهم العامة، وهذا يتجسد من خلال تعدد الجمعيات بالنسبة للمواطنين في مختلف المجالات الاجتماعية، كمحتوى شامل للمجتمع المدني.[1]

وبهذا يكون فرغسون قد وسع مجال المجتمع المدني في جانبه المؤسساتي، الأمر الذي يسمح بتنظيم نشاط الأفراد وحماية حقوقهم، وهذا ما يؤدي إلى توسيع جانب

[1] عبد الله هوادف، مرجع سابق، ص68

المشاركة الجماعية المنظمة للأفراد داخل الدولة، وبالتالي حماية المجتمع المدني من تسلط النظام السياسي.

وعليه فإن الروابط الوثيقة بين الملكية الخاصة والمواطنة التي بناها فلاسفة القرنين السابع عشر والثامن عشر أدت إلى تأسيس العقد الاجتماعي بوصفه مبدأ جامعا في المجتمعات الصناعية الأوروبية الجديدة، وكان المجتمع المدني قد استمد قوته في العصر الكلاسيكي من هذا السياق المنطقي ومن الشرعية السياسية القوية.

عرفت المجتمعات الأوروبية تحولات عميقة تمخضت عنها بروز علاقات اجتماعية جديدة ترتب عنها نشوء مؤسسات ومنظمات، برز من خلالها ناشطون في المجال الاجتماعي، فتجاوز مرحلة الانطواء على الفردية لأنهم اكتشفوا أهميتهم في الحياة العامة والمشاركة الجماعية والمساهمة في بناء رأي مؤثر، وذلك بدء بالمرحلة التي طرحت فيها قضية الديمقراطية وحقوق الإنسان، وهذا ما أضاف بعدا جديدا للتفريق بين الدولة والمجتمع المدني،*فأصبح ينظر للمجتمع المدني بأنه مجتمع قادر على تسيير ذاته خارج إطار الدولة.

إلا أن مفهومه اتخذ صيغة جديدة مع بداية القرن السابع عشر خاصة مع مساهمة هيجل الذي أعطى له مفهوما جديدا، وأهمية استثنائية للدولة بقصد تدارك ظاهرة التأخر التي كانت تعيشها ألمانيا في تلك الفترة، بالمقارنة مع بريطانيا وفرنسا، فبالنسبة لهيجل فإن المجتمع المدني هو الذي يضم كافة الأفراد والطبقات والمؤسسات الاقتصادية التي تنظم في ظل القانون المدني، وهو مجال تقسيم العمل والتنافس بين المصالح الخاصة المتضاربة، وهذا يعني أن المجتمع المدني هو حقل تنافس وصراع لتحقيق المصالح الذاتية غير المستقرة التي تشكل تهديدا مستمرا، وعليه فهو هيئة عاجزة تتطلب المراقبة

الدائمة من الدولة، ومن هنا خلص إلى أنه لا يقوم إلا عبر الدولة المؤهلة لحل إشكالياته الداخلية، لذلك وجب خضوعه إلى سلطة الدولة. [1]

إن هذا التحليل يسمح بتصور المجتمع المدني عند **هيجل** من خلال منطقه الجدلي بأنه نقيض للقضية الأولى المتمثلة في الأسرة التي تتهدم في إطاره، ثم تأتي الدولة كتركيب آخر مرحلة، وكقوة مستقلة عن المجتمع المدني.

وبالنتيجة فإن هيجل لم يبد حماسا شديدا للمجتمع المدني على عكس أصحاب نظرية الحق الطبيعي، كونه اعتبره بأنه وحدة عاجزة في حاجة مستمرة إلى المراقبة الدائمة من طرف الدولة، كما أنه ناتجا تاريخيا يتموضع بين مؤسستي العائلة والدولة.

لقد كان تصور هيجل للمجتمع المدني بهذه الصورة نابع من تأثره بظروف مجتمعه، خاصة وأنه كان ينزع نحو تحقيق وحدة ألمانيا، وهذا لن يتم إلا في ظل دولة قوية تتجاوز صراع المجتمع البرجوازي.

أما بالنسبة **لدوتوكفيل** فإنه انطلق من التجربة الأمريكية في الديمقراطية لتجديد تحديد مفهوم المجتمع المدني، حيث ركز على الدور الكبير الذي تلعبه الجمعيات داخل مجتمع ديمقراطي متحضر يبحث عن تجسيد معاني العدل والحرية والمساواة، وقد لفت انتباهه إقبال الأمريكيين على تأسيس الجمعيات، حيث يقول "...الأمريكيون على اختلاف ظروفهم وميولهم وأعمارهم يسارعون إلى إنشاء جمعيات، فليس عندهم شركات تجارية وصناعية يشاركون فيها جميعا فحسب، بل عندهم كذلك جمعيات شتى من آلاف الأنواع، فثم جمعيات دينية وأخلاقية، وجمعيات عامة للمجتمع وأخرى خصوصية...".

أعجب توكفيل كثيرا بالجمعيات الأمريكية لأنها تملك المبادرة، بل أنها الوسيلة المثلى للحد من الاستبداد، الذي يختفي وراء القوانين والتشريعات.

[1] أحمد شكر الصبيحي ، المرجع السابق ، ص ص 21، 22 .

أما العلاقة بين الجمعيات المدنية والسياسية فيقول:"...هكذا الجمعيات المدنية هي السبيل لقيام الجمعيات السياسية وتقويتها...". [1]

وبالنتيجة فإنه أبرز أهمية المجتمع المدني بكل مؤسساته في الحياة المدنية وما تلعبه من دور مهم في الحياة السياسية، خاصة بعد التطورات الاقتصادية والاجتماعية، التي عرفها المجتمع الأمريكي، يعد إرساء قواعد الديمقراطية اللبرالية، ويكون بهذا قد أعطى للمفهوم بعدا مؤسسيا يمكنه من التأثير في الوظيفة السياسية لدعم وتطوير الحريات والديمقراطية، وهنا يتفق معظم المهتمين بهذا الجانب مع توكفيل على أن تقدم العالم المعاصر جاء نتيجة التطورات المؤسسية التي وجدت بتعبيرها الأكثر وضوحا في الاقتصاد الرأسمالي.

أما بالنسبة **لكارل ماركس** فقد وضع المجتمع المدني في إطار مفهوم جديد بحيث اعتبره ساحة للصراع الطبقي، واعتبره نتاج التطور التاريخي البرجوازي متميزا بالتنافس والصراع بين المصالح الاقتصادية الفردية ومتماثلا مع الاقتصاد البرجوازي الصاعد ومع النزعة الفردية، وهو أساس الأخلاقية البرجوازية، ويعتبره بأنه الأساس الواقعي للدولة التي تستمد وجودها واستمرارها من ظاهرة انقسام المجتمع إلى طبقات فيقول:" إن النظام الذروي الذي يتجلى بواسطة المجتمع المدني، عندما يعبر عن ذاته سياسيا ناتج بالضرورة عن كون المحيط الجماعي الذي يعيش فيه الفرد فعلا هو المجتمع المدني المفصول عن الدولة...الدولة السياسية".

والملاحظ أن هناك اختلافا في الرؤية بين ماركس وهيجل فيما يخص العلاقة بين المجتمع المدني والدولة، لأن ماركس لا يعتبر الدولة مستقلة، بل هي تابعة له.

[1] ستيفن ديلو ، التفكير السياسي و النظرية السياسية و المجتمع المدني ، الطبعة الأولى ، القاهرة : المجلس الأعلى للثقافة ، 2003 ، ص ص 505 – 515

والجدير بالذكر أن هذا المفهوم الذي ترك لعقود عديدة لم يستقر كفكرة حتى غاية نهاية الحرب العالمية الثانية وزوال الفاشية المعادية لفكرة الديمقراطية حيث عاد بعد ذلك إلى دائرة الجدل السياسي مع الفيلسوف الإيطالي أنطونيو غرامشي **Gramsci** .[1]

تجاوز غرامشي الصراع الهيجلي والماركسي كونه نقل هذا الأخير من مجال التنافس الاقتصادي إلى مجال التنافس الإيديولوجي، حيث رأى انه جزءا لا يتجزأ من مستوى البناء الفوقي وذلك بالتوازي مع المجتمع السياسي، فالمجتمع المدني الذي يتموقع على مستوى بناء الإيديولوجيا الفوقي ذو وظيفة هيمنية، وهي وظيفة يتم القيام بها بواسطة المثقفين والتي تحدث بطريقة غير مباشرة في حين تمارس الدولة وظيفة السيطرة والقيادة عن طريق مؤسساتها.

إن نظرته هذه ارتبطت كثيرا بظروف المحيط الذي عايشه، حيث كانت فكرته ناتجة عن المقارنة بين الثورة التي نجحت في روسيا والثورة التي لم تنجح في أو روبا، فأراد أن يدل الماركسيين إلى طريقة أخرى تمكنهم من تحقيق دولة شمولية دون اللجوء إلى العنف الثوري الذي أو صل البلاشفة إلى السلطة حيث يرى أن أحسن الطرق هي التي تتمثل في احتلال المواقع المؤثرة في القضاء الخاص بالمجتمع المدني واستخدامه لتحقيق الهيمنة الإيديولوجية والثقافية، ومن ثم التخلي عن القوة والعنف.

ويرى غرامشي أن هناك علاقة تفاعلية بين المجتمع المدني والدولة، بحيث تمارس هذه الأخيرة وظيفة السيطرة المباشرة عبر مختلف مؤسساتها، ونتيجة لذلك فإن المجتمع المدني يحوي على الإيديولوجيا بمكوناتها المتعددة يخلق إيديولوجيا مضادة، ونتيجة

[1] Antonio GRAMSCI, Gramsci dans le texte , Paris: Editions Sociales , 1977 , PP 565- 566

لعلاقة الصراع تتمكن مؤسسات المجتمع المدني من تحقيق استقلاليتها ومراقبة الدولة والضغط والتأثير في السياسات العامة.[1]

ولهذا عرف المجتمع المدني تطورا خاصا، فأصبح يعبر عن مجال للتنافس الإيديولوجي من أجل الهيمنة، كما أنه استخدم مفاهيم جديدة لم تكن معروفة مثل الهيمنة والإيديولوجية، والمجتمع السياسي، وبذلك تعتبر آراء هذا الفيلسوف مساهمة كبيرة وتطورا فكريا ونوعيا بالغ الأهمية.

وعليه فإن ميلاد مفهوم المجتمع المدني ونشأته وتطوره في الفكر الغربي ارتبط بميلاد ونشأة وتطور الدولة الحديثة، فهو مفهوم جاء في سياق تاريخي خاص نتيجة للتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، التي حدثت في أو روبا خلال عصر التنوير والثورة الصناعية.

أما على مستوى المرجعية الفكرية والنظرية للمفهوم فقد كان محل اهتمام الكثير من الفلاسفة والمفكرين الغربيين الذين أسهموا في بلورة مكوناته المعرفية والنظرية، بداية من فلاسفة العقد الاجتماعي التي مهدت للمنطلقات الرئيسية المرتبطة بالمجتمع عامة والمجتمع المدني خاصة، امتدادا إلى الفكر الهيجلي والماركسي الذي اعتبره مجال للتنافس الاقتصادي، وصولا إلى الفكر الغرامشي، الذي نقل هذا الأخير إلى مستوى البناء الفوقي بالتوازي مع المجتمع السياسي، إلى جانب هذا يأتي التصور التوكفيلي والذي أضاف له بعدا مؤسساتيا وهو ما يوضح بأن مفهوم المجتمع المدني لم يولد من فراغ بل جاء نتيجة صراع فكري عبر مسيرة طويلة من الزمن.[2]

[1] Antonio GRAMSCI, Gramsci dans le texte , Paris: Editions Sociales , 1977 , PP 565- 566

[2] Luciano GRUPPI , " Le Concept D'hégémonie chez A.Gramsci " , R . Dialectique , no 4-5 (1976) , PP 44 – 54 .

3- أركان المجتمع المدني

يرى المفكر سعد الدين إبراهيم وآخرون أن مفهوم المجتمع المدني سواء في الفكر الغربي أو الفكر العربي ينطوي على أربعة أبعاد تعبر عن وجوده وتشكل أركانه وهي :

أ – الركن الأول هو البعد التنظيمي (التنظيم الجماعي – المؤسسية):

يضم المجتمع المدني مجموع التنظيمات التي يشكلها الأفراد بشروط يتم التراضي بشأنها وقبولها . فهي تنظيمات تسير وفق نظام معين، وقانون أساسي محدد، ولهدف واضح.[1]

ب- الركن الثاني هو الفعل الإرادي الحر (الطوعية): تتشكل تنظيمات المجتمع المدني بالإرادة الحرة للأفراد، وينضمون إليها طوعا، بشروط صريحة أو ضمنية يتم التوافق عليها من طرف من يؤسسون التنظيم .

ج- الركن الثالث هو الاستقلالية :يشترط أن تتمتع التنظيمات المدنية باستقلالية حقيقية عن سلطة الدولة من جميع النواحي المالية والإدارية والتنظيمية.

د – الركن الرابع هو الإطار الأخلاقي (القيمي) :يتمثل في مجموعة القيم والمعايير التي تلتزم بها تنظيمات المجتمع المدني كقيم التسامح والقبول بالتعدد والاختلاف والالتزام بقيم التنافس والتعاون واللجوء إلى الطرق السلمية في إدارة وحل الصراعات والخلافات.[2]

[1] حسنين توفيق ابراهيم ،النظم السياسية العربية – الاتجاهات الحديثة في دراستها – ،بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 2005، ص 155

[2] ناهد عز الدين ،المجتمع المدني ، القاهرة ، مركز الدراسات السياسية و الاستراتيجية ، 2000، ص 37

4- خصائص المجتمع المدني

يمكن حصر خصائص المجتمع المدني في أربعة خصائص تضم كل خاصية مؤشرات فرعية تساهم في تعميق الدراسة وهي:

أ – **القدرة على التكيف:** يقصد بذلك قدرة المؤسسة على التكيف مع التطورات البيئية بما يزيد من فاعليتها، ولهذه الخاصية عدة مؤشرات فرعية هي :

– **التكيف الزمني:** ويقصد به القدرة على الاستمرار لفترة طويلة من الزمن، إذ كلما طال وجود المؤسسة ازدادت درجة مؤسسيتها.

– **التكيف الجيلي:** ويقصد به قدرة المؤسسة على الاستمرار مع تعاقب أجيال من الزعماء على قيادتها، فكلما ازدادت درجة تغلب المؤسسة على مشكلة الخلافة، والتبادل السلمي وإبدال مجموعة من القادة بمجموعة أخرى ازدادت درجة مؤسسيتها. [1]

– **التكيف الوظيفي** :ويقصد به قدرة المؤسسة على إجراء تعديلات في أنشطتها، للتكيف مع الظروف المستجدة بما يبعدها على أن تكون مجرد أداة لتحقيق أغراض معينة.

ب – الاستقلال : ويقصد به ألا تكون المؤسسة خاضعة لغيرها من المؤسسات أو الجماعات أو الأفراد أو تابعة لها .وتحدد درجة استقلال مؤسسات المجتمع المدني من خلال مؤشر استقلال نشأة مؤسسات المجتمع المدني، ومؤشر الاستقلال المالي، ومؤشر الاستقلال الإداري والتنظيمي.

[1] حسنين توفيق ابراهيم ،النظم السياسية العربية – الاتجاهات الحديثة في دراستها – ،بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 2005، ص 155

ج- التعقد : ويقصد به تعدد المستويات الرأسية داخل المؤسسة بمعنى تعدد هيئاتها التنظيمية من ناحية ووجود تراتبية داخلها، وتحقق انتشار جغرافي واسع داخل المجتمع الذي تمارس نشاطها فيه .

د- التجانس :ويقصد به عدم وجود صراعات داخل المؤسسة، تؤثر على ممارستها لنشاطها، وتجانس المؤسسة لا يعني تحولها إلى تشكيل صلة لا تباين فيه فوجود معارضة ايجابية وسلمية دليل على مرونة المؤسسة . [1]

5- وظائف المجتمع المدني

تختلف وظائف المجتمع المدني باختلاف التنظيمات التي تشكله واختلاف الفاعلين الاجتماعيين فيه واختلاف مجالات نشاط تنظيماته واختلاف أهداف أفراده، ويمكن حصرها بناء على مراجعة كتابات العديد من الباحثين في ما يلي :

- **تحقيق النظام والانضباط في المجتمع:** باعتباره أداة لفرض الرقابة على سلطة الحكومة، وضبط سلوك الأفراد والجماعات تجاه بعضهم البعض.

- **التنشئة السياسية والاجتماعية** : من خلال غرس القيم والمبادئ في نفوس أعضاء جمعياته ومنظماته، وعلى رأسها قيم الولاء والانتماء والتعاون والتضامن والاستعداد لتحمل المسؤولية، والمبادرة بالعمل الإيجابي والاهتمام والتحمس لشؤون العامة.

- **الوفاء بالحاجات وحماية الحقوق** :كحق حرية التعبير والتجمع والتنظيم وتأسيس الجمعيات والانضمام إليها، والحق في معاملة متساوية أمام القانون، وحرية التصويت، والمشاركة في الانتخابات ...

[1] ناهد عزالدين ، مرجع سابق ، ص 39

- **الوساطة والتوفيق:** تشكل تنظيمات المجتمع المدني سبل وقنوات وسيطة للاتصال، وطرق آليات سلمية لنقل الأهداف والرغبات بينهما.

- **توفير الخدمات والمساعدة للمحتاجين**[1]

- **تحقيق الدمج الاجتماعي:** خاصة في حالات الصراع والتوتر والغليان الاجتماعي، فالمجتمع المدني هو عنصر وقاية المجتمع من الانقسام والصراع والتفكك، وأداة هامة لتحقيق عملية الدمج الاجتماعي .

- **أداة للتعبير والمشاركة الفردية والجماعية:** تشكل تنظيمات المجتمع المدني قنوات متوفرة ومفتوحة للأفراد، لعرض أرائهم والتعبير عن مصالحهم ومطالبهم بحرية ودون خوف، حتى وان كانت تعارض الحكومة وسياساتها .

- **ملء الفراغ في حالة انسحاب الدولة أو غيابها**[2]

- **التنمية الشاملة**

- **تحقيق وحماية الديمقراطية**

إن العلاقة وثيقة بين الديمقراطية والمجتمع المدني، بل يذهب الكثير إلى اعتبار الديمقراطية توأم المجتمع المدني، وأن لا وجود لمجتمع مدني دون ديمقراطية ولا وجود للديمقراطية دون المجتمع المدني. باعتبار المجتمع المدني أداة لمراقبة الدولة وموازنتها، أو باعتباره أداة لحماية المجتمع من تعسف السلطة وللدفاع عن الحقوق المدنية والسياسية للأفراد، وباعتباره إطارا لنشر الثقافة الديمقراطية وممارسة المشاركة السياسية وحرية

[1] أماني قنديل، "تطور المجتمع المدني ي مصر"، مجلة عالم الفكر، العدد الثالث (يناير/ مارس 1999)، ص ص 99، 100.

[2] سعد الدين إبراهيم ، مرجع سابق ، ص 13.

التعبير أو باعتباره أداة للمبادرة الفردية المعبرة عن الإرادة الحرة والمشاركة الإيجابية، النابعة من التطوع وليس من التعبئة الإجبارية.[1]

كخلاصة، يمكن القول أن تنظيمات المجتمع المدني تعد من أبرز التطورات العالمية الجديدة حيث تزايد عددها واتسع نطاق نشاطها بما يتخطى حدود الدولة القومية، وأصبحت تحتل مركزا قويا في التأثير على السياسات الحكومية فضلا عن تحقيق الإصلاح الاقتصادي والسياسي، والضغط على الحكومات من أجل فتح المجال أمام المجتمع المدني وعدم تقييد الحريات والدفاع عن حقوق الإنسان. فبدأ الحديث عن تكون " المجتمع المدني العالمي" (Global Civil Society) ليلعب أدوارا جديدة في التأثير بعد دخولها في تحالفات وروابط مع المنظمات العالمية خارج الحدود بما يزيد من قوتها ويحسن من مركزها إزاء الدولة .

[1] ناهد عزالدين ، مرجع سابق ، ص 39

المبحث الثالث: جماعات الضغط وجماعات المصالح

تمهيد

تُعد جماعات الضغط أو اللوبيات من أهم القوى غير الرسمية تأثيرا على توجهات النظام السياسي وسياساته؛ اذ تملك من الوسائل ما يساعدها على الضغط والتأثير في توجهات النظام السياسي وعلاقاتها معه ومع الأشخاص البارزين فيل مجتمع وكبار رجال الدولة من أجل تع الحفاظ على مصالحها وأهدافها ومصالحها والدفاع على ايديولوجياتها ومزاياها.

تعتبر جماعات الضغط قوة سياسية رغم أنها تنظيم اجتماعي–اقتصادي بالدرجة الأولى ولكنها تمارس العمل السياسي باتحاد مجموعة من الافراد تجمعهم مصالح مشتركة وقناعات بضرورة التأثير في العملية السياسية لأجل الحفاظ على تلك المزايا أو تثمينها .

سنحاول فيما يلي التطرق الى جملة العناصر التالية:

1. مفهوم جماعات الضغط: تعريفها، نشأتها
2. السمات العامة لجماعات الضغط
3. أهم الفروقات بين جماعات الضغط والأحزاب السياسية، جماعات الضغط وجماعات المصالح
4. وظائف جماعات الضغط

5. تصنيف جماعات الضغط

6. وسائل تأثير جماعات الضغط

1. مفهوم جماعات الضغط: تعريفها، نشأتها

جماعة الضغط أو اللوبي "Lobby" كلمة إنجليزية تعني الرواق أو الردهة الأمامية في فندق، وتستخدم هذه الكلمة في السياسة للدلالة على الجماعات أو المنظمات التي يحاول أعضاؤها التأثير على صناعة القرار في هيئة أو جهة معينة، وقد تبلور هذا المصطلح في الولايات المتحدة الأمريكية خلال عام 1830 عندما تحولت اتحادات ارباب العمل الى جماعات مصلحية تمارس الضغوط على الكونغرس وحكومات الولايات المحلية.[1]

فاللوبي عبارة عن جماعة قانونية منظمة تدافع عن قضايا ومواقف ومصالح معينة، محددة لدى السلطات العامة في الدولة، يجمع بين أفرادها مصالح مشتركة وتنشط في سبيل تحقيق هذه المصالح عن طريق الاتصال بمسؤولي الدولة ومؤسساتها ومحاولة إسماع صوتها مستخدمة كل ما تملك من وسائل متاحة وفى مقدمتها أسلوب الضغط، وتلعب اللوبيات دورًا محوريًا وهامًا في الحياة السياسية، حتى بات معروفًا بأن لوبيات الضغط القوية هي المُتخذ الحقيقي للقرارات وهي التي تصنع السياسة المُتبعة داخل الدولة وفي حالة وجود لوبي قوي من لوبيات الضغط في دولة معينة ينحصر دور سلطات تلك الدولة في إضفاء الصفة الرسمية على تلك السياسات والقرارات.

لغةً :الجماعة وفقاً لقواعد اللغة مأخوذة من الجَمْع أيْ الضم وهو خلاف التفريق، وهو مصدر جَمَع وبابه قطع ، والجماعة من كل شيء يطلق على القليل من الناس والكثير

[1] شراب ناجي، السياسة–دراسة سيكولوجية، سوريا: مكتبة الامارات،1984

أيضًا، والجماعة العدد الكثير من الناس والشجر والنبات وطائفة من الناس يجمعها غرض واحد.

أما **الضغط** لغة، فهو من باب الضاغط وهو الرقيب والأمين على الشيء، يقال أرسله ضاغطًا على فلان، وسُمّيَ بذلك لتضييقه على العامل، ويقال ضغطه ضغطاً، أي عصره وزحمه، والكلام بالغ في إيجازه، وعليه شدد وضيق.

اصطلاحًا :عرَّفَ جانبٌ من الفقهاء جماعات الضغط السياسية بأنها: (كل جماعة ثانوية ترتكز على مصلحة خاصة وتسعى طواعية إلى خدمتها من خلال التأثير على السلطة، لا عن طريق الإمساك بزمام الأمور، غير أنَّ بعض أصحاب هذا الاتجاه فضَّلوا استخدام مصطلح (جماعات المصالح)، على اعتبار أنَّ مصطلح (الضغط السياسي) غير مُستحبٍّ لانطوائه على ما يفيد العنوة والإكراه، لذلك فقد عرَّفها جانب منهم بأنها: "المجال الذي تمارس فيه جماعات منظمة نشاطها من أجل تحقيق مصالح مشتركة عن طريق التأثير بما لها من نفوذ في الهيئات العامة. [1]

بينما عرفها البعض بأنها: الجماعات التي تمارس الضغط بهدف الوصول إلى هدف معين في مواجهة متخذ القرار أو هي تلك الجماعات التي تهدف من خلال ممارسة الضغط السياسي إلى الحفاظ على مصالح أعضائها من خلال انتهاج سبل سياسية.[2]

[1] عصام سليمان، مدخل الى علم السياسة، لبنان: 1976، ص35.

[2] كريم كشاكش، جماعات الضغط وأثرها على الأنظمة السياسية المعاصرة، مجلة مؤتة للبحوث والدراسات، المجلد السابع، العدد الخامس، 1992، ص5

تعريف الموسوعة العربية:

جماعة الضغطpressure group –هي مجموعة منظمة – وعادة ما تُنظّم هذه الرابطة رسميّاً– من الأشخاص أو المنظمات الذين يتشاركون في المصالح والاهتمامات، والذين يحاولون التأثير في الحكومات وفي وجهات نظر الأشخاص، لإقناع السلطات المعنية بإحداث تغيير ما في السياسة العامة، وذلك بهدف كسب منافع لأنفسهم أو لقضاياهم التي يتبنونها، كتغيير القوانين. تسعى جماعات الضغط إلى تحقيق أهدافها عن طريق الحشد والضغط على الجهات المعنية بصنع القرار.[1]

يقول **جون مينوانه** لا توجد جماعات المصلحة في شكل تنظيم للضغط الا ابتداء من اللحظة التي يبدأ فيها المسؤولون استخدام التأثير على الجهاز الحكومي وذلك من أجل تحقيق مطامحها أو مطالبها.[1]

ويعرف **ن. هنت** جماعة الضغط على انها "اية منظمة تسعى إلى التأثير على سياسة الحكومة بينما ترفض تحمل مسؤولية الحكم"

اما جان دانيل فيعرفها على انها كل الجماعات التي تضغط للتأثير على السياسات العامة على الصعيد السياسي" بذلك تكون الجماعات الضاغطة هي فقط الجماعات التي تعمل على الساحة السياسية وهم يختارون ان يعملوا في السياسة خارج نطاق الأحزاب والحركات السياسية للفروقات العديدة الموجودة بين الحزب والمنظمة أو المؤسسة ابتداءً من هيكلية التنظيم وحجمه مروراً بأليات العمل فانتهاء بالقاعدة الجماهيرية التي يحتاجها الحزب لأجل تحقيق اهدافها.

بينما **صادق الأسود** يعرف جماعة الضغط على انها "جماعة من الاشخاص تربطهم علاقات اجتماعية خاصة ذات صفة دائمة أو مؤقتة بحيث تفرض على اعضائها

[1] الموسوعة العربية، على الرابط: https://political-encyclopedia.org/dictionary

نمطاً معينا في السلوك الجماعي، وقد يجتمعوا على اساس وجود هدف مشترك أو مصلحة مشتركة بينهم يدافعون عنها بالوسائل المتيسرة لديهم.[1]

مما سبق يمكن القول أن جماعات الضغط هي "تنظيم يضم مجموعة من الافراد تمارس الضغط بهدف الوصول إلى هدف معين في مواجهة متخذ القرار، وتكون لهم مصالح يدافعون عنها وقد تكون اهداف يسعون إلى تحقيقها، والغالبية الفعالة المؤثرة من هذه الجماعات هي تلك التي تتشكل من افراد لديهم اهداف مشتركة يسعون إلى تحقيقها كالمنظمات الغير حكومية وتجمع الشركات التجارية (شركات الضغط) وسنورد فقرة خاصة فيما يعد عن دور هذه الشركات في الضغط على السياسات العامة."

من هذا التعريف يتبين أن جماعة الضغط تختلف عن الحركات الاجتماعية فالحركة الاجتماعية هي ظاهرة غير معيارية في حين إن جماعة الضغط تتميز بكونها:

أ – ذات هيكل تنظيمي قار ومستديم (اللوبيات، جمعيات المستهلكين, النقابات العمالية) في حين الحركة الاجتماعية ليس لها هيكل تنظيمي وإنما هي تلقائية.

ب – جماعات الضغط تقبل قواعد اللعبة, حتى وإن رمت إلى التغيير في اتجاه معين فإنها لا تتميز بخصائص ثورية جذرية, في حين كثير من الحركات تتميز بكونها راديكالية وبدرجة أقل اصلاحية.

ج – جماعات الضغط تتميز بالتجانس الداخلي بمعنى وحدة الهدف والمبدأ في حين كثير من الحركات الاجتماعية تتميز بالتنوع المذهبي والأيدلوجي الثورة الفرنسية كحركة جذرية كانت تضم مختلف لون الطيف المذهبي, ولكن بهدف واحد هو قلب النظام القديم.

[1] ناجي عبد النور، المدخل الى العلوم السياسية، الجزائر:دار العلوم، 2007، ص163.

د – الطابع الفئوي لجماعة الضغط بمعنى أنها تعبر عن مطامح فئة اجتماعية واحدة, على عكس الحركات التي قد تكتسب طابعا وطنيا.[1]

هـ– الجماعة الضاغطة تتميز بالدوام فرغم تحقيق أهدافها الآنية فإنها لا تنقطع عن النشاط ويضمحل وجودها كما هو شأن الحركات الاجتماعية، بل تستمر في البحث عن سقف جديد من المطالب.

ز– بعض الحركات الاجتماعية هي نتاج لعمل مجموعات الضغط فتبدو هذه الجماعات كمغير مستقبل مثال ذلك تفعيل الحركة الشبابية (الطلابية) 1968 من طرف النقابات الفرنسية.

ح– الجماعات الضاغطة لها سند قانوني بمعنى مشروعية (القوانين التي تنظم عمل النقابات، لجان الأحياء، اتحادات المستهلكين، ومختلف الأنشطة اتحادات أرباب العمل...) وحتى اللوبيات ذات الطابع السياسي كما هو الشأن بالنسبة للولايات المتحدة .

في حين الحركات الاجتماعية تفتقد عنصر ا لمشروعية، بحيث لا يوجد دستور واحد يقول بحق الجماهير في الثورة على النظام, أو لها الحق في العصيان المدني.

التشابه الأساسي بين مفهوم جماعة الضغط والحركة الاجتماعية يتجلى من الناحية الوظيفية، بمعنى الدور الذي يقوم به كلاهما من محاولة التأثير على صانع القرار.[2]

[1] محمد نصر مهنا، علم السياسة، مصر: دار غريب للنشر، 1997، ص 76

[2] السيد صدر الدين القبانجي، علم السياسة، لبنان: الشركة العالمية للكتاب، د ت ن، ص64.

2-السمات العامة لجماعة الضغط

تتكون جماعات الضغط من ثلاثة عناصر أساسية هي عنصر التنظيم ووجود مصالح مشتركة يدافع عنها الأعضاء وممارسة آليات واستراتيجيات الضغط:

-**عنصر التنظيم/المؤسسية:** لاستمرار وجود الجماعة الضاغطة ينبغي لها أن تتوافق على قواعد خاصة لتنظيم شؤونها، فهي كيان مستقل قائم بذاته ويؤثّر ويتأثر بتصرّفات الأفراد المنتسبين إلى الجماعة. وهذه العلاقات قائمة على المصلحة المشتركة بين الأفراد وليست علاقات شخصية بالأساس.

-**الدفاع عن المصالح** :جماعة المصلحة هي كل جماعة تسعى لتنظيم مصالحها والدفاع عنها، سواء كانت هذه المصالح مادية أو معنوية. وتتحول جماعة المصلحة إلى جماعة ضاغطة أو جماعة مصلحة سياسية-اقتصادية عند محاولتها التأثير في السلطة لتحقيق منافع تخدم مصالحها. وجدير بالذكر أنّ مصطلح الجماعة الضاغطة قد نشأ لأول مرة في الولايات المتحدة الأميركية، إلّا أنّ المؤلفين الأميركيين يفضّلون استخدام تعبير جماعة المصالح. وتأتي هذه المصالح على أنواع: مادية، إيديولوجية، إثنية، أو مهنية.

-**ممارسة الضغط** :هذا العنصر ما يميز جماعة المصلحة عن جماعة الضغط. حيث يميز العديد من المؤلفين بين جماعات المصالح وجماعات الضغط على أساس محاولة التأثير في قرارات السلطة العامة، فعندما تحاول الجماعة أن تضغط على الجهاز الحكومي للتأثير على اتخاذ قرارات تحقّق مصالحها تتحوّل عندها جماعة المصلحة إلى جماعة ضغط. كمثال عملي على ذلك، تعتبر أي نقابة جماعة مصلحة، إذا استخدمت أدواتها الخاصة لتنظيم المهنة، وضبط القواعد المهنية للمنتسبين إليها، أما إذا حاولت

الضغط والتأثير في السلطة الحاكمة للحصول على تعديل قانوني يخص تنظيم أعمالها تصبح عندها جماعة ضاغطة[1].

3/ أهم الفروقات بين جماعات الضغط والأحزاب السياسية، جماعات الضغط وجماعات المصالح

	جماعة الضغط	الأحزاب السياسية	جماعة المصلحة
من حيث التنظيم	هيكلي منظم/غير منظم غير رسمي	هيكلي منظم غير رسمي	هيكلي منظم/غير منظم غير رسمي
من حيث الهدف	التأثير على السلطة	الوصول للسلطة	التأثير على السلطة
من حيث الوسائل	الترغيب والترهيب	الحشد والتعبئة	الاقناع والاغراء

وقد تلتقي جماعات الضغط وجماعات المصالح في جملة النقاط التالية:

1. **وجود مصلحة مشتركة بين أفراد تلك الجماعة** :وهذه المصلحة قد تكون مادية وقد تكون معنوية، وقد تكون مصلحة فئوية أو مصلحة عامة، وقد تكون تلك الأهداف دينية أو اقتصادية أو سياسية، المهم أن يجمع بينهم نمط ثابت من العلاقات ويسعون لتحقيق أهداف مشتركة.
2. **أن تمارس هذه الجماعة ضغطًا على الحكومة** :ويقصد بالضغط هنا، أن تضع الجماعة ما اتخذته من آراء أو اتجاهات موحدة قبل موضوع معين موضع التنفيذ، من خلال التأثير على صانعي القرارات في النظام السياسي من أجل تحقيق أهدافهم.

[1] صدفة يحي فاضل، مبادئ علم السياسة، السعودية، 2006، ص 84.

4– **تبني** العمل السياسي من طرف الجماعات الضاغطة، والذي يعتبر هدفاً فرعياً من جملة الأهداف العامة لجماعات المصلحة، فجماعة المصلحة طالما مارست السياسة فهي جماعة ضغط.[1]

4- وظائف جماعات الضغط

تؤدي هذه الجماعات مهاماً مختلفة **كتجميع وتمثيل مصالح** مجموعات الأفراد بطريقة لا يستطيع فرد واحد القيام بها، الأمر الذي يزود صانعي السياسة بالمعلومات الضرورية لوضع القوانين من جهة، بالإضافة الى **تثقيف أعضاء المجموعة** حول القضايا التي يتبنونها من جهة أخرى، الأمر الذي يساعد على تسهيل عملية اتخاذ القرار، بالإضافة إلى **تمكين أفراد المجموعة ومنحهم خبرة سياسية** (التنشئة وتزويدهم بالوسائل الضرورية) قد تساعدهم على دخول السياسة فيما بعد، حيث تقوم المجموعات في بعض الأحيان بترشيح أفراد داعمين لقضاياهم للمناصب العامة، الا أن الوظيفة الأساسية لها تبقى **التأثير في صناع القرار ام بطريقة مباشرة أو غير مباشرة** من خلال المشاركة في تقديم مقترحات السياسة العامة والإبقاء على سياسة معينة أو تعديلها أو الغائها بما يخدم أهدافها وغاياتها.[2]

[1] ناجي عبد النور، مرجع سابق، ص 164

[2] محمد نصر مهنا، مرجع سابق، ص 56.

5-تصنيف جماعات الضغط

حسب طبيعة الجماعة			
الجماعات السياسية	**شبه سياسية**	**الإنسانية**	**جماعات الضغط المهنية**
لها مصالح سياسية بحتة، تعمل على ان يكون لها علاقات دائمة مع رجال السلطة (اللوبيات)	بالإضافة الى الهدف السياسي لها غايات اهداف اقتصادية – اجتماعية كالنقابات	كل نشاطها ذو طابع انساني محض، كالدفاع على حقوق الانسان، الحيوان...	تدافع على حقوق العمال وأصحاب المهن.

حسب معيار التنظيم	
جماعات ضغط منظمة	جماعات ضغط غير منظمة
تكون منظمة من حيث التركيب، العضوية، التمويل وهي اقرب للأحزاب السياسية	تعاني ضعف في التنظيم نتيجة القيود المفروضة عليها كنقص التمويل وعم توفر المقرات وسيطرة الحكومات عليها

حسب معيار الاستمرارية	
جماعات ضغط دائمة	جماعات ضغط مؤقتة
تتسم بالديمومة لاستمرارية أهدافها فهي تضغط على الحكومات بشكل مستمر	تختفي بمجرد تحقيق أهدافها فالضغط الذي تمارسه ظرفي ومؤقت.

حسب طبيعة أهدافها		
جماعات المبادئ والمصالح	جماعات المهن والحرف	جماعات ذات اهداف تخريبية
تدافع على قيم ومبادئ محلية، وطنية، عالمية كمبادئ حقوق الانسان، الحق في التنمية....	تدافع على مصالح أصحاب الحرف والمهن، كالأجر، ظروف العمل، الترقيات....	أهدافها زعزعة استقرار الدولة والمساس بالنظام العام في البلاد بما يسمح بتمرير امتيازاتها وتحقيق مصالحها أو الاستفادة من الوضع القائم

حسب الولاء	
جماعات ضغط اجنبية	جماعات ضغط وطنية
ترتبط أهدافها بمصالح جهات اجنبية وقد يكون التمويل الخارجي من أبرز الأسباب التي تزيد من الولاء الأجنبي كاللوبي الصهيوني في الو.م.أ	ترتبط أهدافها بأهداف السياسة العامة الوطنية ومهما سعت للضغط عليها الا انها لا تخرج عن المصلحة العليا للبلاد

تصنيف غابريال الموند لجماعات المصلحة			
الجماعات الترابطية	**الجماعات غير الترابطية**	**جماعات المصلحة المؤسسة**	**جماعات المصلحة الفوضوية**
هي جماعات مترابطة هيكليا وتعبر عن مصالح أعضائها	تكون على أساس جغرافي، عرقي، ديني، لغوي، فكري، مهني..	يغلب عليها الطابع الحكومي المؤسسي كالبيروقراطيات المدنية والعسكرية(عمال في الحكومة يتحولون الى جماعة مصلحة)	تعول على المظاهرات، الإضرابات اعمال الشعب والعنف وليس لها تنظيم وتتسم بالتلقائية والعنف.

6-وسائل تأثير جماعات الضغط

قبل الحديث على الوسائل التي تستعين بها جماعات الضغط في التأثير على الأنظمة لتحقيق مصالحها لابد من تحديد العوامل التي تساعدها في ضبط استراتيجياتها ومخططاتها والتي نحددها في 03 عوامل أساسية:

1. **طبيعة النظام السياسي:** سواء ديمقراطياً كان أم سلطوياً. حيث تكون الخيارات المتاحة أكبر في المجتمعات الديمقراطية لوجود عدد أقل من القيود عليها، وتكون الاستراتيجيات والتكتيكات المتبعة فيها أكثر رسمية وانفتاحًا من تلك التي تنشأ في المجتمعات الاستبدادية، التي تتسم بالمحدودية والتخصيص، كما تكون أقل وضوحًا للعامة. لذا تبرز علاقة وثيقة بين الجماعة الضاغطة والليبرالية الديمقراطية. حيث

تستفيد جماعات الضغط من مناخ الحريات السياسية والمدنية القائمة في هذه الأنظمة، ويمكن إلى حدٍّ ما اعتبار الجماعة الضاغطة أحد مظاهر الديمقراطية الحديثة.[1]

2. **عملية السياسة:** حيث تسهم جماعات الضغط في رسم السياسة العامة عبر أساليب تؤثر في صناع القرار الرسميين وغير الرسميين، حيث تستهدف السلطة المعنية باتخاذ القرار وفقاً للنظام السياسي التي تمارس دورها فيه، وذلك يعتمد على توزيع الصلاحيات وطبيعة العلاقة بين هذه السلطات. على سبيل المثال، تمتلك السلطة التنفيذية سلطة أكبر من التشريعية في صنع السياسة في الأنظمة البرلمانية الديمقراطية، حيث يتم اختيار السلطة التنفيذية من الحزب السياسي الرئيسي أو ائتلاف الأحزاب في البرلمان (مثل فنلندا والهند وجمهورية أيرلندا)، وفي هذا الحال تكون السلطة التشريعية ذات سلطات أقل من رئيس الوزراء ومجلس الوزراء. وهنا قد تلجأ جماعات المصالح لممارسة نفوذها على اللجان البرلمانية التي كثيرا ما يؤكد مجلس الوزراء اقتراحاتها بشأن تعديلات مشروع القانون. على النقيض من ذلك، تعد الولايات المتحدة واحدة من الدول القليلة التي يمثل فيها الضغط التشريعي استراتيجية رئيسية لمجموعات المصالح؛ نظرًا للصلاحيات التي يتمتع بها كل من الكونغرس والولايات المتحدة والهيئات التشريعية للولاية. وبالرغم من محدودية الدور الذي تلعبه المحاكم في معظم النظم البرلمانية في صنع السياسات، إلا أنها قد تلعب دوراً رئيسيًا في إبطال التشريع في نظم أخرى، كما في الولايات المتحدة، حيث وفر نظام فصل السلطات للمحاكم دورًا أكبر في صنع السياسات، ونتيجةً لذلك تتبنى مجموعات المصالح استراتيجيات التقاضي بشكل كبير في الولايات المتحدة.

3. **الثقافة السياسية المرتبطة بالنشاط الجماعي والضغط:** على سبيل المثال، يلقى استخدام جماعات الضغط التعاقدية – أولئك الذين تم التعاقد معهم بموجب عقد محدد للضغط على الحكومة – رواجاً أكبر بكثير في الولايات المتحدة مقارنةً بمعظم

[1] عصام سليمان، مرجع سابق، ص 55.

الديمقراطيات الغربية والأوروبية الأخرى، حيث يفضل المسؤولون الحكوميون عادة التعامل مباشرة مع أعضاء المجموعة أو المنظمة أو الأعمال المعنية.[1]

الوسائل	توظيفها
الاقناع	من اهم الوسائل عبر اقناع الحكومات ورجال الدولة بأهدافها وجذب أكبر قدر من المؤيدين.
الاعلام	عبر تمويل الحملات الإعلامية أو توفير إعلانات مدفوعة الأجر لنشر مقترحاتها التي تعارض أو تدعم سياسة معينة وإيصالها إلى الأجهزة الحكومية
نشر البحوث والدراسات العلمية	الداعمة لآرائها والمؤيدة لأنشطتها والتي تشرح أهدافها فتستميل بذلك الفئات المثقفة
التهديد	كالرسال الرسائل التهديدية والبرقيات، والتهديد بسحب الثقة من الحكومة، وعدم دعم مرشح معين وقد تصل الى الابتزاز والقتل والاختطاف والتحريض على الإضرابات واعمال العنف، التأثير في أعضاء البرلمان بالتصويت لصالحهم....
التمويل	من خلال تمويل حملات انتخابية لمرشحين معينين، وتمول حملات ضد الفقر والإهمال...
المقاضاة	من خلال رفع شكاوى قضائية للمحاكم ضد شخصيات أو هيئات أو مؤسسات تمتلك ضدهم حجج وأدلة تستعملها لكسب القضية لصالحها
التأثير في الرأي العام	من خلال تحويل القضايا التي تدخل في حيز اهتمامها الى قضايا وطنية فتعمل على حشد الراي العام ازائها بما يخدم اهدافها

[1] ناجي عبد النور، مرجع سابق، ص 166.

خلاصة:

تنسب صفة الضغط على هذا النوع من القوى غير الرسمية نظرا لما تمارسه من تأثيرات على أصحاب القرار لتحقيق أهدافها وإن تراوحت تلك الوسائل بين السلمية (الاتصال، الترغيب...) والعنف (التهديد، الابتزاز..) الا انها تبقى من القوى الأكثر تأثير في عالمنا المعاصر في الحياة السياسية نتيجة الظروف الاقتصادية التي أو جدت بيئة ملائمة لمثل تلك الممارسات في مقابل ضعف الأنظمة السياسية، وقد تتحول جماعات الضغط الى أحزاب سياسية اذا ما تحولت غايتها الى الوصول الى السلطة وممارسة العمل السياسي كما الحال في حزب العمال البريطاني، في المقابل تعمل الدولة اما على احتواء تلك الجماعات أو التضييق عليها اما عن طريق التمويل أو منع الاشهار والتجمعات أو منع المقرات.

المبحث الرابع: الرأي العام والاعلام

أو لا: الرأي العام

أصبحت جل الدول وأنظمتها السياسية تعطي للرأي العام مكانة خاصة، وذلك عبر إقامة مراكز متخصصة، وفاعلة لدراسة الرأي العام، بهدف إدارته والتفاعل معه، لأن هذا يضمن لها الحفاظ على استقرارها السياسي والاجتماعي.

يؤدي الرأي العام دورا كبيرا في عملية صنع القرارات داخل الدولة، إلا أن هذا الدور يبقى رهينا بمدى تمتع المجتمع بمعطى الحريات العامة، وكذلك بطبيعة النظام السياسي والفلسفة التي تحكم هذا النظام، فالحريات العامة هي التي تصون وتكفل الرأي العام، والنظام السياسي هو الذي يحدد حجم ومدى تفاعله مع آراء المواطنين وتوجهاتهم. يوجد الرأي العام كإحدى القوى السياسية الفعالة داخل الحقل السياسي، حيث يعطي تفسيرا لكل حدث سياسي أحرزه المجتمع، ويقوم بدور مركزي في خلق الثقافة السياسية، وبلورتها وتطويرها، وبالتالي فهو يقوم بالتأثير في السلوك السياسي ويساهم في تحقيق التكامل القومي من خلال بلورة الهوية القومية وتقوية الترابط الحضاري وتحقيق التعبئة الاجتماعية والاتصال السياسي.[1]

[1] محمد نصر مهنا، علوم سياسية: دراسة في الأصول والنظريات، القاهرة: دار المعارف، د س ن، ص 296.

1- تعريف الرأي العام

1- هناك من المفكرين من نظر إلى الرأي العام نظرة أكثر شمولية واعتبره" مجموعة الآراء والأحكام السائدة في المجتمع والتي تكتسب صفة الاستمرار والتي قد تختلف في وضوحها ودلالاتها، لكنها تصدر عن اتفاق متبادل وإدراك بين غالبية الأفراد، ذوى العلاقة، رغم اختلافهم في فهم أبعادها وإدراك درجة تمثيلها لمصالحهم المشتركة".

2- عرفه "**فلويد أو لبورت**" في مؤلفه "نحو علم للرأي العام" Towards a science of public opinion بأنه:

"تعبير حجم كبير من الأفراد عن آراءهم في موقف معين إما من تلقاء أنفسهم أو بناء على دعوة توجه إليهم، تعبيرا مؤيدا أو معارضا لمسألة أو شخص معين أو اقتراح دي أهمية واسعة...بحيث تكون نسبة المؤيدين أو (المعارضين) في عدد ودرجة اقتناعهم وثباتهم واستمرارهم...كافية لاحتمال ممارسة التأثير على اتخاذ إجراء معين، بطريق مباشر أو غير مباشر اتجاه الموضوع الذي هم بصدده".

3- ونظر إليه سعد عبد الرحمان باعتباره "محصلة للاتجاهات النفسية الاجتماعية ذات الدرجة العالية سالبة كانت أو موجبة، لأفراد جماعة منظمة، متمايزة التركيب اتجاه مشكلة محددة، تمثل نوعا من التوتر وعدم الاتزان في المجال النفسي الاجتماعي للجماعة". [1]

2- خصائص الرأي العام

-الرأي العام يفترض وجود "جماعة واسعة"، قد تكون هذه الجماعة هي كافة أفراد المجتمع فيكون رأي عاما للمجتمع، وقد تكون جماعة جزئية تمثل قطاعا محددا أو عدة قطاعات من المواطنين فيكون "**رأي عاما خاصا**" .

[1] صادق الأسود، الراي العام: ظاهرة اجتماعية وقوة سياسية، بغداد، دار الحرية للطباعة والنشر، 1993، ص 199.

-وجود قضية معينة **ذات أهمية** تتطلب إبداء الرأي اتجاهها، ويشترط في هذه القضية أن تكون موجودة، في بيئة الجماعة ومتصلة بمصالحها، وأن تخلق حالة تأزم فعلية لها.

-وجود رأي للجماعة اتجاه تلك القضية سواء بالقبول أو الرفض، والذي يفصح عنه شفاهة أو كتابة، فالرأي العام يفترض عملية تفاعلية **عقلية أو انفعالية** بين أفراد الجماعة المعنيين وبين القضايا المعنية.

-الرأي العام تعبير عن **سلوك موحد** لأفراد الجماعة المعنية، وهو بذلك لا يعبر عن علاقة جمعية لسلوك أفراد الجماعة (مجموع سلوكياته)، بل هو **محصلة** تفاعل تلك السلوكيات.

-الرأي العام في وجوده النهائي (النتيجة المعلنة)، تعبير عن طاقة عامة تساوي في شدتها وقوتها محصلة طاقات الأفراد المتفاعلين في الموقف المعني، وقد تكون الطاقة إيجابية مساندة وقد تكون سلبية مدمرة.[1]

3- نشأة الرأي العام وتطوره

دراسة الرأي العام وقياس اتجاهاته وعوامل تكوينه، حديثة النشأة، إلا أن هذه الظاهرة قديمة من حيث الوجود. هذا وقد تعرض عديد من الفلاسفة عبر مراحل التطور الفكري لمفهوم الرأي العام وأبرزوه بشكل أو بآخر. وكان في بعض الأحيان يشكل محورا رئيسيا من محاور فكرهم، فاليونان عندما كانوا يجتمعون في جمعياتهم وساحاتهم العامة للحوار حول مسألة معينة، كانوا يستهدفون وجهة النظر النهائية التي سوف تفوز في النهاية، وهذا تأكيد على إبراز الرأي العام كسلطة عليا عندهم، وتجدر الإشارة أيضا في هذا الصدد إلى أن كل من أفلاطون وأرسطو كانا يتحدثان عن **الرأي الجماهيري** Mass Opinion وأهميته حيث شكك أفلاطون في قدرة الجماهير وكفاءة رأيها.

[1] محمد نصر مهنا ، مرجع سابق، 290.

أما الرومان فقد كانوا يتحدثون عما أسموه" **صوت الشعب**" حيث يقولون " صوت الشعب من صوت الله"Vox die vox populi .ويستعرض "بول بالمر" Palmer تاريخ المصطلح فيقول" يذهب كثير من الباحثين إلى أن الرأي العام في العصور الوسطى كان سلبيا... ولعل ذلك يرجع إلى السيطرة المطلقة للأحكام والمعتقدات الدينية... ومع ذلك فقد عرف العالم المسيحي عبارة **الاتفاق العام** communis Sensus، التي كان يستعملها أنصار البابا وخصومهم أنصار الإمبراطور لتعبير عن التقاليد السائدة والاتجاهات العامة للرأي العام في المناطق المختلفة المتنازع عليها.[1]

أما التراث الإسلامي فقد تحدث هو الآخر عن "**آراء الرعية**" التي تحيلنا بشكل أو بآخر على الرأي العام، وقد نص القرآن الكريم على مبدأ الشورى" وأمرهم شورى بينهم" وكذلك قوله تعالى:" وشأو رهم في الأمر" وقد روى ابن ماجة عن عبد الله بن عمر عن الرسول "ص" أنه قال:" اتبعوا السواد الأعظم"، وهذه الإشارات تحيلنا على أهمية الاهتمام برأي الرعية الذي يشكل في نهاية المطاف رأيا عاما.

وفي عصر النهضة وحتى الثورة الفرنسية نجد أن الحديث كان منصبا حول " **الإرادة العامة**" وخاصة لدى" روسو"، أما بعد ذلك فقد أصبح الحديث عن الرأي العام، حديثا واسعا، وإن كان يختلف الاهتمام به من مجتمع للآخر، فنجده يحظى باهتمام كبير في المجتمعات الغربية، وبينما نجده معدوما ومحاصرا في المجتمعات المتخلفة أو النامية، ونجده موجها ومنظما في المجتمعات الشمولية.[2]

[1] صادق الأسود، مرجع سابق، ص200.

[2] محمد نصر مهنا، مرجع سابق، نفس الصفحة.

ثانيا: وسائل الإعلام

1-تعريف وسائل الاعلام

وسيلة الإعلام، هي مجموعة من الدعائم المتجانسة بمعنى التي تتعلق بشكل معين من الاتصال ».

لاقت وسائل الإعلام الاهتمام الكافي من طرف الباحثين في ميدان الاتصال، وعلى رأسهم المنظر (Mac Luhan الذي قدم طرحا خاصا بعمل وسائل الإعلام، والذي لخصه في عبارتين الأولى تقول بأن الرسالة هي الوسيلة (le message c'est le media)، فالوسيلة الإعلامية تحمل رسالة، ولكن في الأساس قبل كل شيء نعد اتصالا، فالرسائل كمحتوى لعملية الاتصال ما هي إلا خدعة تصرف انتباهنا عن إدراك تأثير الوسيلة الإعلامية التي تمارسه علينا وهذا ما يقرره الباحث (M.Luhan) عندما يعتبر بأن محتواها يحجب عنا طبيعتها لذلك فإن وسائل الإعلام ليست أوعية سلبية، بقدر ما هي عمليات إيجابية، لهذا فإن هذا الباحث يذهب بعيدا عندما يعتبر بأنها تقوم بتشكيل الفرد وصياغته، فهي امتداد لحياتنا الحسية ومنه فان لكل وسيلة إعلامية مميزاتها الخاصة. أما الطرح الثاني فيتمحور حول وظائف وسائل الإعلام الثقيلة أين ينظر إليها الباحث (B.Cathelat) من زاويتين: جانب الوظائف النفسية، وجانب الوظائف الاجتماعية. يرى هذا الباحث أن وسائل الإعلام هي مصاف ثقافية، بحيث تعد نواقل **غير حيادية** للمعلومات.[1]

2-وظائف الاعلام:

يمكن حصر هذه الوظائف في خمس نقاط أساسية :

[1] صدفة يحي فاضل، مبادئ علم السياسة، السعودية، 2006، ص 84.

1- وظيفة الهوائي (antenne): تلعب الوسيلة الإعلامية دور المغذي بالمعلومات الجديدة وتعد محفزا قويا، بل تمس حتى أنماط العيش، وهنا يبدو دور التلفاز قويا جدا .

2- وظيفة التضخيم(Ampli): بحيث تطرح مسائل التغيير للنقاش، وتقوم بتضخيمها لغرض الحصول على الردود الاجتماعية، وهنا يبدو دور الصحافة والمذياع كبيرا .

3- وظيفة التوجيه (Focus) : تقوم وسائل الإعلام باقتراح أنماط فكرية، أنماط عيش، أفكار تجديدية للتكيف مع حركية العالم، هنا دور المجلات، وصحافة الرأي يبدوا جليا .

4- وظيفة الموشور (Prisme): هي وظيفة بيداغوجية تغذي الطرف المستقبل، بأنماط سلوكية، المواقف العصرية، وتعمل كمدرسة للتغيير، دور الصحافة والمجلات المتخصصة يبدوا واضحا .

5- وظيفة الصدى (Echo): تعبر وتدعم وتقوي أنماط العيش، والفكر المهيمن، هنا يبدو دور الصحافة المحلية.[1]

[1]Burdau G., Traite De Science Politique, Cite Par.Menouni(A),Droit Constitutionnel,P141

الفصل الثاني

العمليات السياسية

المبحث الأول: التنمية السياسية

تمهيد:

حظي مفهوم التنمية السياسية بانتشار واسع في تراث العلوم السياسية، وبخاصة فيما يتعلق بدراسة العلاقة بين السياسة والمجتمع، وعمليات بناء الأمم الجديدة في دول العالم الثالث، ونظرا للصعوبات العديدة التي ينطوي عليها فيما يتصل بتحديد المفاهيم والإطارات الفكرية التي تناولت الموضوع فمن الضروري أن نتتبع المراحل التي مرت بها دراسات التنمية السياسية كقضية علمية .

يعد مفهوم التنمية من بين أهم المفاهيم التي طرحت في القرن العشرين، فالمفهوم مبدئيا جاء ليحدد معالم رئيسية للدولة حديثة العهد بالاستقلال، والتي تنتمي في جلها إلى العالم النامي، هده البلدان تعيش حالة من التخلف المجتمعي وتفصلها حقبات زمنية عن البلدان الصناعية، فقدم طريق التنمية على انه الطريق الأوحد الموصل إلى الرقي والتقدم، وتقليص الهوة الفاصلة بين الشمال والجنوب.

ارتبط هذا المفهوم بدول العالم الثالث واخذ بعدا متزايدا من الاهتمام. وفي العالم الرأسمالي لم يستعمل هدا المصطلح مند أدم سميث إلا نادرا، فالمصطلح الذي يستعمل للدلالة على حدوث التطور أو التقدم في المجتمع الغربي كان هو التقدم المادي "Matériel progresse". أو التقدم الاقتصادي (Economic.p).

وعندما ثارت مسألة تطوير بعض اقتصاديات أوربا في القرن19م، كانت الاصطلاحات المستخدمة هي التحديث، modernisation أو التصنيع industrialisation

وقد برز هذا المفهوم في ميدان علم الاقتصاد حيث كان يعني: "عملية إحداث مجموعة من التغيرات الجذرية في مجتمع معين، بهدف إكساب ذلك المجتمع القدرة على التطور الذاتي المستمر بمعدل يضمن التحسين المتزايد في نوعية الحياة لكل فرد."، ثم انتقل في ستينات القرن الماضي إلى حقل الدراسات السياسية، وعرفت التنمية إذ ذاك بأنها عملية تغيير اجتماعي متعدد الجوانب، غايته الوصول إلى مستوى الدول الصناعية بمعنى إيجاد نظم تعددية على شاكلة النظم الغربية لتحقيق النمو الاقتصادي، والمشاركة السياسية، والمنافسة السياسية وترسيخ مفاهيم الوطنية والسيادة، والولاء للدولة القومية.

وضعت تعاريف عدة لمفهوم التنمية السياسية، فمنهم من ركز على العلاقات الاجتماعية والروابط السياسية في المجتمع، ومنهم من ركز على بنية الأجهزة والهياكل السياسية وطبيعتها ومكانتها ودورها في الدولة، ومنهم من اهتم بقدرات النظام السياسي وفعالية الأداء الحكومي، ومنهم من أولى عنايته لاستقرار النظام السياسي وشرعيته في المجتمع. وهكذا ظهرت تعاريف كثيرة للتنمية السياسية نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

- يعرف "**جابريل الموند**" التنمية السياسية بأنها: الزيادة في مستوى التمايز البنيوي والتخصص الوظيفي في النظام السياسي، والذي يمكنه من الاستجابة لمختلف الحاجات الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع.[1]

فألموند يرى أن التنمية السياسية تمثل استجابة النظام السياسي للتغيرات في البيئة المجتمعية والدولية، وبالذات استجابة النظام لتحديات بناء الدولة وبناء الأمة والمشاركة والتوزيع. ولقد قام بتحديد وفهم التنمية السياسية في إطار التحديث السياسي، حيث تتمثل معايير التنمية السياسية في التمايز البنيوي واستقلالية

[1] بومدين طاشمة ، " مسألة لتنمية السياسية و التجربة الديمقراطية في الجزائر 1988-1992" ، جامعة الجزائر : رسالة ماجستير (غير منشورة) ، 2000-2001، ص4.

النظم الفرعية وعلمانية الثقافة , وهكذا فإن ألموند Almond واجه بشكل مباشر المشكلة التي شغلت غيره من علماء السياسة وهي مشكلة تحديد ماهية التنمية السياسية.

- هناك من يعرفها على النحو التالي : " التنمية السياسية هي محاولة لصياغة إطار نظامي للوصول إلى حلول ملائمة ودائمة نسبيا للمشكلات الاجتماعية، فهي ليست مجرد عملية تهدف على تحقيق وضع سياسي معين".[1]

يميل البعض على اعتبار التنمية السياسية قائمة متى ما تحققت عملية التنوع والانتشار والتداخل على كل الأصعدة الثلاثة التالية: المشاركة الشعبية، قدرة النسق السياسي، التنوع البنيوي، التخصص الوظيفي للدولة. وطبقا لـ باكنهام Packenham فإن التنمية السياسية ترادف الديمقراطية والتحديث السياسي.

- وهناك من يرى أن التنمية السياسية هي عملية تنمية قدرات الجماهير على إدراك مشكلاتهم بوضوح، وبالتالي تعبئة كل الامكانات المتاحة لهم لمواجهة هذه المشكلات بشكل علمي واقعي، هذا إلى جانب تعريف الجماهير بقيم الديمقراطية وتحقيق المساواة السياسية بين أبناء المجتمع، [2]بينما هناك من يرى أن التنمية السياسية هي عملية تتضمن بناء المؤسسات وتوسيع قاعدة المشاركة السياسية وترشيد تولي السلطة بهدف تحقيق اكبر قسط من الاستقرار السياسي.[3]
- كما تعتبر دراسة أو ركانسكي Organski من أكمل الدراسات التي ظهرت حتى اليوم حول التنمية السياسية، فهي عنده تعني "زيادة الكفاءة الحكومية على

---

[1] نور الدين زمام ، القوى السياسية و التنمية – دراسة في سوسيولوجيا العالم الثالث – ، الطبعة الأولى ، الجزائر : دار الكتاب العربي ، 2003 ، ص ص 232 , 233 .

[2] بومدين طاشمة ، مرجع سابق ، ص 12 ، 13

[3] عامر رمضان أبو ضاوية ، التنمية السياسية في البلاد العربية و الخيار الجماهيري ، الطبعة الأولى ، ليبيا : دار الرواد ، 2002 ، ص ص 55،56

استخدام الموارد الإنسانية والمادية اللازمة لتحقيق أهداف قومية "، فالتنمية السياسية عنده ليست إلا جانبا من جوانب التنمية المجتمعية.

- بالإضافة إلى نظرية إيزنستات Eisenstadt الذي نظر إلى التنمية السياسية من خلال منظورين أساسيين وهما :المنظور الوظيفي والمنظور التاريخي[1].

فمن جانب الرؤى الوظيفية تقوم التنمية السياسية على تنمية أبنية أساسية عالية التخصص والتنوع، إضافة إلى حدوث توسع مستمر في أنشطة الحكومة المركزية، أما من حيث المنظور التاريخي، فتتضمن مرحلتين أساسيتين، **مرحلة التحديث المحدود** والمتمثلة في وصول الطبقات الوسطى على الحكم، **ومرحلة التطور التكنولوجي العلماني.**

- حدد هنتنجتون Huntington ثلاثة مقومات للتنمية السياسية تتمثل فيما يلي :
  - ✓ ترشيد السلطة.
  - ✓ تمايز المؤسسات والوظائف السياسية.
  - ✓ المشاركة السياسية .[2]

فهو يرى أن النمو السياسي هدفه الاستقرار السياسي، وهذا لا يتأتى إلا أثناء ازدياد تأسيس المنظمات والإجراءات السياسية، وقد ركز أساسا على أن التغير السياسي هو نتاج للعلاقة بين المشاركة السياسية والمأسسة السياسية، فالعلاقة بين هذين المتغيرين تحدد استقرار النظام السياسي.

[1] عبد المنعم المشاط ، " العسكريون و التنمية السياسية في العالم الثالث " ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 92 (نيسان / أفريل 1988) ، ص 51 .

[2] أحمد و هبان ، التخلف السياسي و غايات التنمية السياسية ، مصر : دار الجامعة الجديدة للنشر ، 2000، ص ص 107 – 109 .

مما سبق، يمكن تحديد مفهوم التنمية السياسية في النقاط التالية:

- التنمية السياسية هي نماذج العلاقات بين الناس من خلال المؤسسات الحكومية السياسية والاقتصادية والاجتماعية.
- التنمية السياسية هي زيادة المساواة وقدرة النظام السياسي وتمايز البنى السياسية.
- التنمية السياسية هي قدرة النظام على التعامل مع بيئته الداخلية والخارجية.
- التنمية السياسية هي قدرة النخبة الحاكمة على تحقيق التنمية.
- التنمية السياسية هي عملية بناء الديمقراطية.

نستنتج من التعريفات السابقة أن عملية التنمية السياسية تهدف إلى مشاركة أكبر عدد من المواطنين في العملية السياسية في الدولة على أساس مبدأ المساواة بينهم وهذا له أثر كبير علي خطط وبرامج التنمية الاخرى– حيث يتولد شعور قوى لدى المواطنين بأنهم صانعوا التنمية، وهم هدفها.

2–مسلمات المفهوم:

يرتكز مفهوم التنمية على عدة منطلقات تشكل مسارا لتحقيق التنمية نذكر منها:

ا– غلبة الطابع المادي على الحياة الإنسانية، حيث تقاس مستويات التنمية المختلفة بالمؤشرات المادية البحتة .

ب– اعتبار المصدر البشري المبني على الواقع المشاهد والملاحظة كأساس للمعرفة، وتحييد الدين وإقصائه من ساحة الحكم العقلي، والتفسير (يبدو أن هذا السلوك ترك أثارا مدمرة على الصيرورة، وللتدليل على ذلك أن الأزمات التي تمر بها الرأسمالية

الحديثة هي نتاج لهذا الوضع، الذي تم فيه إقصاء للمعايير القيمة المهمة جدا "البعد القيمي" éthique).

ج- إن تطور المجتمعات البشرية يسير في خط متصاعد (بناء) يتكون من مراحل متتابعة، كل مرحلة أعلى من سابقتها، وهذا انطلاقا من أن النموذج الأوروبي مر بعدة مراحل متعاقبة، ويجب إتباع نفس المسار الذي تتبعه النموذج الغربي إلى التنمية(Rostow).

د- تجدر الإشارة إلى أن أصحاب الاتجاه السيكولوجي الثقافي في دراستهم لهدا المفهوم يركزون على السمات الثقافية والسيكولوجية للأفراد معتبرين أن درجة الدافعية أو الحاجة للإنجاز هي أساس التنمية الاقتصادية وتعتبر مثل هده الأفكار امتدادا لإسهامات ماكس فيبر، انطلاقا من بحثه الشهير حول الأخلاق البروتستانتية وانتشار الرأسمالية (1905).

وضمن هدا المنظور سار"Maclelland"، حينما اعتبر بان التنمية تحدث عن طريق البناء الاجتماعي، ودلك إدا ما توفرت درجة عالية من الدافعية لدى الأفراد، وإدا ما أحسوا بالفعل حاجتهم إلى الانجاز (Achievement).

نظرية التبعية وتفسيرها لظاهرة التخلف

جاء بروز مدرسة التبعية بأقطابها "بول باران"، "سمير أمين"، و"اندريه ج .فرانك"، " ايمانويل والرشتاين". كرد على النظريات والنماذج الغربية، خاصة **المدخل التحديثي**، والذي يأخذ النظريات الغربية كنموذج مثالي، ومن الضروري الاسترشاد به ونشير إلى أن أقطاب هذه المدرسة ينتمون إلى النيو-ماركسية، وقد وجهوا نقدا لاذعا للطروحات التنموية الليبرالية، والتي تتسم بالعمومية الشديدة، والعاجزة عن تقديم معايير كافية لفهم عملية التغيير الاجتماعي والاقتصادي، والسياسي. بل ذهبوا بان الوصفات المقدمة والمروج لها

عبر المؤسسات الدولية التي تسيطر عليها البلدان الصناعية هي التي كرست التخلف في البلدان النامية.

يختلف الماركسيون المحدثون مع ماركس في اهتمامهم أو لا بالبلدان النامية كموضوع للدراسة، فلم يلتفت ماركس إلى دراسة هذه البلدان إلا فيما نذر، فجل تركيزه كان منصبا على دراسة المجتمعات الرأسمالية، وللمفارقة يرى ماركس أن الرأسمالية الامبريالية "يمكن أن تكون عامل تنموي في المستعمرات كما يفترضه حول حالة الهند، فهو يرى بان الاستعمار يعتبر جسرا لنقل الثقافة، وأساليب التنظيم. هذا ما يرفضه بالمطلق النيوماركسيون .

في معنى التبعية: القضية الجوهرية لدى هذه المدرسة تدور حول وضع البلدان النامية بالنظر إلى البلدان المتقدمة بحيث أقطاب هده المدرسة نظروا للبلدان النامية على أنها ملحقة بالدول الصناعية، وان التحولات التي يشهدها العالم الثالث ليست أصيلة، بل هي نتاج مصدر خارجي هي دول المركز، فتصبح بذلك البلدان النامية دول المحيط المنفعلة لا الفاعلة، ويرجعون سبب التخلف إلى عوامل هيكلية ساهم فيه الطرف التاريخي بقسط كبير. ودعا النيوماركسيون إلى فهم التراكمات التاريخية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية كظاهرة التوسع الرأسمالي الذي أخذ صورا عنيفة تجلت في الاستعمار.

يرى" Grief Fen ":" بان الدول المتخلفة كما نلاحظها اليوم هي نتاج قوى تاريخية، خاصة تلك التي تحررت من التوسع الأوروبي والسيطرة العالمية... أوربا لم تكتشف الدول المتخلفة على العكس من ذلك فهي التي أحدثتها ".

يعرفها "Dos Santos " بأنها : "حالة يتحدد فيها مسار اقتصاديات عدد من الدول بالتطور والتوسع في اقتصاد آخر تتبع له اقتصاديات الأولى، طابع التبعية يكون عندما تستطيع بعض الدول المسيطرة منها أن تتوسع وان تعتمد على ذاتها، بينما الدول

الأخرى التابعة، لا تحقق ذلك إلا كانعكاس لهذا التوسع الذي تكون له آثار ايجابية أو سلبية على تنميتها المباشرة .»

1- بول باران

كانت لأفكار عالم الاقتصاد " بول بران" Paul Baran" تأثير كبير وواضح على أفكار الماركسيين المحدثين، والذي كان يرى في كتابه الاقتصاد السياسي للنمو.1958، بان التنمية الاقتصادية في الدول المتخلفة تضر بشدة بالمصالح المسيطرة في الدول المتقدمة.

وأكد باران بان تخلف البلدان النامية لا يمكن فصله عن تقدم الدول المتقدمة، وسبب ذلك راجع إلى نوعية العلاقات المتبادلة:

1-التبادل التجاري: إيجاد المواد الأولية زهيدة الثمن لصالح الدول الصناعية، ويحبط كل خطط التنمية الداخلية عن طريق قتل الصناعات الناشئة في هذه البلدان عن طريق المنافسة بأسعار المواد المصنعة.

2 تدفق الفائض : حيث يتم ذلك في شكل أرباح وحصص الأسهم ويتسبب ذلك في حرمانها من موارد الاستثمار.

3النفود السياسي والعسكري: بحيث يساعد النفوذ السياسي للبلدان المتقدمة على الإبقاء على تلك الحكومات الموالية للاستثمار الأجنبي .

ويرى باران أن سبب التخلف يكمن أساسا في الفائض الذي لا يتم استثماره فيها بل يتم نقله باستمرار إلى دول المركز، مع استفادة طبقة ضيقة منه في الداخل، وبالتالي فان الرأسمالية لا تؤدي بالضرورة إلى التنمية، وإنما تعمل على خلق أشكال متخلفة من الرأسمالية .

أشار باران إلى إن التحالف بين رأسمال الأجنبي وبين الفئات المحلية المسيطرة يساعد على بقاء أساليب الإنتاج التقليدية، كما يساعد على إهدار ذلك الفائض الذي تحصل عليه العناصر الداخلية في الاستهلاك المترف.

2- أندريه ج. فرانك:

- بالرجوع إلى "André Gunder Frank" نرى بأنه يساند طرح باران خاصة مسالة استنزاف الفائض، فهو يرى انه إذا كانت العلاقات السائدة في دول المركز تتسم بالحرية والمنافسة، فان النظام الرأسمالي أخد مسلكا احتكاريا مع دول المحيط، ويزيد المفهوم تفصيلا بطرح الفكرتين:

- تناقض الاحتواء (الاستقطاب)، بازدياد الهوة نتيجة النقل العكسي للثروة.

- تناقض الاستمرارية: بقاء الهيكلية ثابتة ببقاء النظام الرأسمالي المتوسع.

وعموما يرى فرانك أن استمرار تخلف الدول النامية هو انعكاس مباشر لتبعيتها، ويرجع ذلك إلى الفترات الاستعمارية والرأسمالية التجارية التي فرضت تخصصا وتقسيما دوليا للعمل والإنتاج، فالدول النامية كانت تميل للتصدير المحدود، وتلبي احتياجات الدول الامبريالية من المواد الخام.

وقد شكلت نخب الدول النامية جسما مندمجا، دون أن تحاول الاستقلال أو التغيير، فأخذت شكل الوسط بين الدول الغنية والفقراء (الفلاحين) ويسميهم فرانك بالنخبة الكمبرادورية، ففائض النتاج يتم الاستحواذ عليه في المنطقة المحلية، ومن طرف النخب الحاكمة (المزارعين والتجار الكبار) ثم يتم نقله بعد ذلك إلى المتربول، بمعنى انه توجد سلسلة من التبعية تبدأ من المراكز الدنيا إلى المراكز العليا المتقدمة، وهذا ما يسمى بالتدرج الهرمي للمراكز. لهذا توجد سلسلة كاملة من المركز والتوابع، التي تنحدر من

المركز العالمي نزولا إلى المركز المحلي: فابسط فلاح في ابعد قرية يرتبط ارتباطا توسعيا بأكبر الرأسماليين في الدول الصناعية.

وقد اقترح **فرانك** بان الطريقة الوحيدة لوضع جد لهذه الهيمنة هو قطع سلسلة التبعية عن طريق الثورة الاشتراكية التي يقوم بها العمال.

وقد دعا **جوندر** فرانك إلى نبد المركزية في التفسير، ويدعو إلى إعادة كتابة التاريخ (بالنسبة للبشرية) الاقتصادي من منظور جديد، وينفي بذلك تفوق العرق الأبيض الفطري، بل يرد تفوق أوربا إلى الاقتصاد الأطلسي، استغلالها المباشر للمستعمرات الأمريكية، تجارة العبيد وتسخير الأموال الأمريكية، كما انه يرى بان الغرب يبدأ دورة انحسار، والشرق يبدأ دورة صعود.

3- سمير أمين :

يقدم أمين في كتابه التراكم على الصعيد العالمي 1974 ما يسميه بالرأسمالية الطرفية التي تختلف عما يسميه بالتطور الرأسمالي المركزي الذاتي.

وينطلق سمير أمين من التدفق العكسي للرساميل والثروة باتجاه دول المركز، كما يشير إلى أن البنية الداخلية للمجتمعات التابعة تهيئ كافة الوسائل الاقتصادية وغير الاقتصادية في قطاع التصدير، وذلك بالاعتماد على الأيدي العاملة الزهيدة .

" إن وظائف الدولة والطبقة يمكن تحديدها وكشفها من خلال الحاجة الأساسية، تحديد الأجور إلى أدني جد ممكن، أن تاريخ ظهور هذه البنية وخضوعها وتبعيتها للعلاقات الخارجية بكل ما تتطلبه هذه العلاقات إنما هو تاريخ استنزاف وهضم احتياجات الدول المحيطة لصالح احتياجات الرأسمالية المركزية".

– يمثل كتابه التطور اللامتكافئ 1978 إطارا تصوريا إضافيا لفهم ظاهرة التخلف، فهو يؤكد على وجود علاقة عضوية بين المركز

والأطراف، فتقدم المركز يدفع بتخلف دول المحيط الناتج عن ميكانيزمات نقل الثروة من هذه البلدان التي توجد في مرحلة ما قبل رأسمالية: " الفارق بين المركز والمحيط يتفاقم أي أن الرأسمالية لا تنتج تراكما كافيا على المستوى العالمي ."

وقد ركز سمير أمين على مفهوم "النظام العالمي" كوحدة للتحليل، واعتبر سمير أمين أن الرأسمالية التي تشكلت في البلدان النامية مشوهة ومكيفة، عكس تلك التي حدثت في أو ربا والتي كانت ذاتية وأصلية وغير مفروضة، فلبرالية الدول النامية موجهة لخدمة دول المركز لأنها لا تستجيب أصلا لمتطلبات الداخل.

ويقدم الحل لهاته المعضلة **بفك الارتباط** déconnection بهذا النظام الرأسمالي العالمي بتبني النهج الاشتراكي. " إن تجاوز أي نظام لا يتحقق في مركزه وإنما انطلاقا من محيطه".

ويذهب (F.Perroux) قريبا من هذا حينما يعتبر بان التنمية ترتبط بمجموع التغيرات في الهياكل الفكرية والذهنية، والعادات الاجتماعية للسكان.

اذن التنمية هي حالة ذهنية لا ترتبط بشروط مادية بحتة .

3-مداخل التنمية السياسية

يوضح الجدول التالي مداخل التنمية السياسية لدى الباحثين: " هنتنجتون Huntington، إيزنستاتEisenstadt، ألموندAlmond ، و ركانسكي Organski

صامويل هانتنجتون	ايزنستات	ألموند	أوركانسكي
1– ترشيد السلطة . **2–** تميز الوظائف والأبنية **3–** زيادة المشاركة .	**1–** تحديث محدود يرافقه استيعاب الطبقات الوسطى، تنمية العلم و التكنولوجيا . **2–** تحديث جماهيري : استيعاب الجماهير ، الانتشار المكثف للعلم و التكنولوجيا .	**1–** بناء الدولة. **2–** بناء الأمة . **3–** المشاركة . **4–** التوزيع .	**1–** سياسة التوحيد البدائي **2–** سياسة التصنيع ، بدائل : (أ) نموذج بورجوازي . (ب) نموذج ستاليني . (ج) نموذج فاشستي . **3–** سياسة الرفاهية القومية ،بدائل : (أ) نموذج الديمقراطية الجماهيرية . (ب) النموذج النازي . (ج) النموذج الشيوعي . **4–** سياسة الوفرة .

المرجع : نداء مطشر صادق، التخلف والتحديث والتنمية السياسية– دراسة نظرية –، بنغازي : منشورات جامعة قاريونس ص138.

وهناك من يرى أن التنمية السياسية باعتبارها من التنمية الشاملة تتجسد في تلك العملية التي يحدث بمقتضاها تغيير في القيم والاتجاهات السياسية والنظم والبنى وتدعيم ثقافة سياسية جديدة بحيث يؤدي ذلك كله إلى إلى مزيد من التكامل للنسق السياسي، وزيادة جدوى النظام وفاعليته في مواجهة المشكلات التي تعترضه عبر إعادة جدولة هذه القيم والإتجاهات، وهنا يتبلور دور المواطنين المنشود في المشاركة وفي وضع وجدولة هذه القيم من منطلق ثقافة سياسية جديدة .[1]

ولدراسة مفهوم التنمية السياسية توجد مجموعة من المداخل النظرية، والتي استخدمت في إطار محاولة إيجاد تفسيرات نظرية للمفهوم من طرف مختلف الباحثين في إطار تحليلاتهم لقضية التنمية السياسية وما يرتبط بها، وأهم هذه المداخل النظرية (البحثية) ما يلي:

[1] محمد نصر مهنا ، علم السياسة ، القاهرة : دار غريب للطباعة و النشر ، 1997 ، ص 266

1- **المدخل القانوني:** يعتبر المدخل القانوني في دراسات التنمية السياسية من المداخل الكلاسيكية التقليدية، الذي تنطلق تحليلاته من مقولة أساسية مؤداها أن النظام السياسي العصري المتطور عبارة عن نسق من القواعد والقيم والمعايير القانونية العامة والمجردة. تقوم على تطبيقها وتعميقها وحمايتها منظومة من المؤسسات والهيئات السياسية الرسمية، التي تتمتع بسلطة القهر والإكراه لكل من جهاز الدولة والأفراد على حد سواء، ومعنى هذا أن جوهر التنمية السياسية حسب هذا المدخل إنما يتمثل بشكل أساسي في قيام الدولة القانونية (Legal State) تلك التي تخضع الهيئات الحاكمة فيها للقانون، ويخضع الحاكم والمحكوم لقواعد قانونية معروفة سلفا، وبذلك تتحدد مراكزهم القانونية على نحو واضح، وتكون السيادة والكلمة العليا في الجماعة للقانون وليست لإرادة الحاكم.[1]

ويتطلب قيام هذه الدولة وجود دستور أو وثيقة قانونية يحدد السلطات العامة ومؤسساتها، ويقرر دور وحدود وصلاحيات كل منها وعلاقتها ببعضها البعض، ويعين في الوقت نفسه حقوق وواجبات الأفراد والجماعات، وما يرتبط بكل ذلك من ضوابط نظامية تكفل تحقيق العدالة والمساواة بين الجميع، وبذلك تصبح ثمة إمكانية للحكم على النظام السياسي بأنه نظام عصري متطور.

ومع التسليم بكل ذلك وعلى الرغم من ما يقدمه المدخل القانوني للدراس للتنمية السياسية، إلا أنه من غير الممكن أن يكون هو المعيار الوحيد أو المحك الأساسي لتحقيق التنمية السياسية والإحاطة بالظاهرة من جميع جوانبها، كما أن تحليلات المدخل القانوني وان كانت تولي اهتماما كبيرا بالمؤسسات الرسمية للدولة فإنها تقتصر عادة على وصف هذه المؤسسات، دون اهتمام يذكر بالبحث في كيفية أدائها الوظيفي، ومن هنا كان التركيز أساسا على الجوانب الشكلية والستاتيكية للنظام السياسي وليس ككيان دينامي

[1] أحمد زكي بدوي ، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية ، بيروت : مكتبة لبنان , 1978, ص 408 .

متفاعل، يضاف إلى هذا أنه يضيق من حيز الدراسات حينما يحصر موضوعها في الدولة وأجهزتها الرسمية، كما أنه يهمل الاعتبارات غير القانونية. [1]

– لا يزال المدخل القانوني– رغم ما عرفه من تراجع مع بروز المداخل التحليلية والتفسيرية الأخرى– صالحا إلى حد كبير في دراسة الكثير من الظواهر السياسية، ومن بينها قضايا التنمية السياسية .

2– المدخل الماركسي: لقد اتضح لنا من قبل أن التنمية السياسية تهتم أساسا بتطوير النظام السياسي وإكسابه طابعا عصريا تقدميا على نحو أو آخر. والفكر الماركسي ينظر إلى النظام السياسي باعتباره بناء يعكس الأوضاع الاقتصادية والعلاقات الاجتماعية السائدة في المجتمع.

ويعتبر النظام السياسي متطورا حسب المدخل الماركسي حين يعكس هذا النظام مصالح الطبقة العاملة (البروليتاريا) ويؤكد سيطرتها على وسائل الإنتاج، ومعنى هذا أن جوهر التنمية السياسية حسب المدخل الماركسي يكمن أساسا في انتقال السلطة إلى الطبقة العاملة . وذلك اتساقا مع ما يقضي به التحليل المادي للتاريخ، وما ينطوي عليه هذا التحليل من تأكيد على دور العوامل الاقتصادية والاجتماعية للطبقات المختلفة، وما يقترن بذلك من نمو للوعي الطبقي وانتصار الطبقة العاملة في النهاية، وبالتالي تطوير للبناء الكلي للمجتمع.[2]

إذا تنطلق تحليلات المدخل الماركسي لقضية التنمية السياسية من اعتبار ديكتاتورية البروليتاريا "دولة ديمقراطية حقيقية تعكس نمطا ديمقراطيا على درجة عالية من الجدة هو ديمقراطية الغالبية الساحقة من الجماهير "

[1] عبد الحليم الزيات ، التنمية السياسية دراسة في الاجتماع السياسي – الأبعاد المعرفية و المنهجية ، المرجع السابق ، ص 138 .

[2] عبد الحليم الزيات ، المرجع السابق ، ص 163 ، 164

ففي ظل التحليل الماركسي يملك العمال فعلا جميع وسائل الإنتاج، فيتولون إدارة شؤون الحكم – بشكل مباشر أو من خلال ممثليهم –، وهذا في حد ذاته جوهر التنمية السياسية والمعيار الحقيقي للتطور السياسي في سياق الفكر الماركسي[1].

تجدر الإشارة إلى أن المدخل الماركسي أو كما يطلق عليه في بعض الكتابات المدخل(البنيوي – الماركسي) يضم كلا من الاتجاه التقليدي (الرسمي) والاتجاه الماركسي الجديد كما تبلور على يد أتباع مدرسة التبعية .

إن هذا المدخل الذي ينطلق من اعتبار أن النظام السياسي النامي هو الذي يعكس المصالح المختلفة للطبقة العاملة وحدها ويؤكد سيطرتها على وسائل الإنتاج مما يحول دون الاستغلال في المجتمع، لا يعني بالضرورة تطوير النظام السياسي ووظائفه مادام انتقال السلطة السياسية إلى طبقة واحدة سيحيل النظام السياسي إلى أداة تعكس مصالح هذه الطبقة وتعبر عنها وتحميها دونما اعتبار لمصالح الطبقات الأخرى، فإن النتيجة اللازمة عن ذلك هي انعدام المساواة السياسية والاقتصادية والاجتماعية بين الطبقات، وفقدان التكامل الاجتماعي والسياسي.[2]

3- المدخل البنائي الوظيفي: يعتبر هذا المدخل من بين أكثر المداخل النظرية استخداما لدراسة التنمية السياسية، حيث تقوم تحليلاته على اعتبار النظام السياسي أحد المكونات الرئيسية للنسق الاجتماعي الكلي، ولذلك فهو يرتبط بغيره من النظم الاجتماعية المكونة لهذا النسق. كما أنه يتفاعل ويتساند مع هذه النظم ويتكامل معها من خلال الأدوار والوظائف التي يؤديها وبذلك يساهم في تشكيل وتدعيم البناء الكلي للنسق الاجتماعي الذي يشمله كبناء دينامي متكامل .[3]

[1] هشام عبد الكريم، المجتمع المدني والتنمية السياسية في الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2014، ص 62

[2] عبد الحليم الزيات ، المرجع نفسه ، ص 173

[3] هشام عبد الكريم، مرجع سابق، ص 63.

ويساعد في الوقت ذاته التكيف مع الظروف المتغيرة وتحقيق درجة عالية من التوازن والتكامل، وبالتالي الحفاظ على بقائه واستمرار مكوناته في أداء وظائفها وأدوارها، ومن ثم يعتبر تحليل النظام السياسي وتحديد خصائصه ومقوماته وقدراته ووظائفه في إطار البنائية الوظيفية هو المحور الرئيسي للبحث في التنمية السياسية لدى أنصار هذا المدخل، أمثال بارسونز T.Parsons ودافيد إيستون D.Easton، وغابريال ألموند G.A.Almond، وغيرهم الذين أضافوا كثيرا من الأبعاد والمفاهيم من خلال تركيزهم على الأبنية والوظائف وتجنبهم التركيز على الدساتير والمؤسسات الحكومية، وقد استخدموا في ذلك مفهوم النظام بدل الدولة، والوظيفة بدل السلطة والقوة، والأدوار بدلا من المناصب، والأبنية بدلا من المؤسسات.[1]

وتعتمد تحليلات البنائية الوظيفية لقضية التنمية السياسية من افتراض مؤداه أن النظام السياسي النامي هو ذلك النظام الذي يتمتع بكافة الخصائص السياسية المميزة للمجتمع الصناعي الحديث، وتتمثل هذه الخصائص في توفير المقومات البنائية والمتطلبات الوظيفية التي تمكن النظام من التفاعل والتكيف مع معطيات وتحديات البيئة المحلية والخارجية من جهة، والتي تضمن بقاءه واستمرار أدائه لوظائفه من جهة أخرى. ويتطلب هذا بالضرورة وجود أنماط معينة من العمليات والمؤسسات والقيم السياسية المتطورة، فضلا عن تنامي قدرة وكفاءة وفعالية الأداء الوظيفي للنظام السياسي ذاته .

ويبقى المدخل البنائي – الوظيفي محل اعتبار وتقدير بين مختلف الدارسين، ولا يمكن انكار ما ينطوي عليه من قدرات وامكانات تحليلية فائقة.

[1] عبد الحليم الزيات ،المرجع السابق ، ص 189 – 193 .

4- مدخل العملية الاجتماعية (Social Process)

لا ينطلق هذا المدخل في دراسته للتنمية السياسية من مفاهيم النظام الاجتماعي أو النظام السياسي، ولكنه يركز على بعض العمليات الاجتماعية، مثل : التصنيع والحضرية والتجارة والتعليم والحركية المهنية التي يفترض أنها جزء من عملية التحديث وأن لها مضامين وتأثيرات على التغير السياسي

ويركز هذا المدخل على العملية وليس على النظام، وتوجهاته سلوكية – إمبريقية بصورة اكبر من المدخل البنائي– الوظيفي السابق الذكر، وعادة ما يؤدي إلى تراكم عدد كبير من البيانات الكمية، وتتم بعد ذلك محاولة ربطها بالتغير السياسي من خلال استعمال ادوات التحليل الاحصائي في هذا المجال.[1]

وينطلق باحثوا مدخل العملية الاجتماعية من محاولة ربط نمط وفعل عملية معينة بنمط وفعل عملية أخرى، لكنهم يواجهون بعض الصعوبات عند استعمال هذا المدخل كعدم توفر البيانات وصعوبة الربط بين المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والديمغرافية المستقلة وبين المتغيرات السياسية التابعة والتي هي عادة نتاج لفعل وإرادة الانسان، وكذلك استعمال هذا المدخل للمتغيرات السياسية كمتغيرات تابعة للقوى الاجتماعية والاقتصادية المستقلة إلى حد كبير[2] .

5- مدخل التاريخ المقارن Comparative History

ينطلق هذا النموذج من مقارنة تطور مجتمعين أو أكثر وهو يركز على مفهوم المجتمع، ومن أهم العلماء الاجتماعيين المهتمين بالتنمية السياسية والذين يستخدمون هذا المدخل نجد: بلاك (Black وإيزنستاث (Eisenstadt) وروستو(Rostow)، وليبست

[1] بومدين طاشمة ، المرجع السابق ، ص 25 .

[2] هشام عبد الكريم، مرجع سابق، ص 66.

(Lipset)، ومور (Moore) وإلى حد ما باي Pye) ومعظم دراساته هي دراسات امبريقية ولكنها ليست كمية بالضرورة ، ويصنف هذا المدخل أنماط التنمية السياسية عن طريق إفتراض وجود مراحل معينة يجب أن تمر بها كل المجتمعات، أو عن طريق افتراض وجود قنوات متمايزة قد تمر من خلالها المجتمعات، أو عن طريق الجمع بين هذين النوعين.[1]

إن هذه المداخل الرئيسية التي تم التطرق إليها تعد من أبرز المداخل الملائمة لدراسة التنمية السياسية، وعلى الرغم من أن كل مدخل يتناول قضية التنمية السياسية من زاوية تحليلية معينة إلا أن هذا لا يمنع كل مدخل من استكمال الجوانب التي أهملها المدخل الآخر.

4-أزمات التنمية السياسية:

- **أزمة الهوية:** تحدث عندما يصعب انصهار كافة أفراد المجتمع في بوتقة واحدة، تتجاوز انتماءاتهم التقليدية أو الضيقة، وتتغلب على آثار الانتقال إلى المجتمع العصري بتعقيداته المختلفة، بحيث يشعرون بالانتماء إلى ذلك المجتمع والتوحد معه، وعليه فإن وجود مجتمع سياسي متماسك يشعر بالهوية المشتركة والإحساس بالانتماء إلى نظام سياسي وثقافة سياسية متبلورة ومقنعة، هو دليل على نجاح التنمية السياسية في ذلك المجتمع، لأن هذا يعني أن المجتمع استوعب نظاما ثقافيا ومعنويا تحددت به عناصر الولاء والتضحية والانتماء بصورة موحدة، وتشكلت قيم راسخة في قناعات المواطنين كمواطنين متجاوزين هوياتهم الثقافية الفرعية وما يرتبط بها من ولاءات جزئية .[2]

---

[1] بومدين طاشمة ، المرجع السابق ، ص 26 .

[2] هيثم سطايحي ، " التنمية السياسية في المجتمعات النامية –مشكلاتها و آفاقها –" ، مجلة جامعة دمشق ، المجلد الثالث عشر ، العدد الثاني (1997) ، ص 10.

- **أزمة الشرعية:** تتعلق بعدم تقبل المواطنين المحكومين بنظام سياسي، أو نخبة حاكمة باعتباره غير شرعي أو لا يتمتع بالشرعية، أي لا يتمتع بسند أو أساس يخوله الحكم واتخاذ القرارات. وقد يستند هذا السند إلى الطابع "الكاريزمي" أو التاريخي للزعيم أو إلى الدين أو الأعراف أو التقاليد أو القانون، فوجود رضا المجتمع عن النظام السياسي الذي يدير شؤونه واعتقاد المواطنين بأن النمط القائم في توزيع الأدوار والمكاسب هو النمط الذي يستحق الولاء.

- **أزمة التغلغل:** أي عدم قدرة الحكومة على التغلغل إلى كافة أنحاء أقاليم الدولة وفرض سيطرتها عليها، وكذلك التغلغل إلى كافة الأبنية الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع، أي امتداد سيطرة الحكومة المركزية إلى جميع المناطق الجغرافية للدولة، وشمول أداء النظام السياسي لوظيفته المجالات كافة، وبكيفية مناسبة، وهذا يقضي إدخال المجتمعات في إطار شبكة من العلاقات الرسمية والتفاعلات والخدمات التي تشرف عليها الحكومة المركزية، الأمر الذي يعتمد على درجة التناسق بين الأجهزة الحكومية المختلفة، ويعكس مستوى الفاعلية في الأداء والانجاز.

- **أزمة الاندماج:** ويقصد به تحقيق عملية تفاعل سياسي متماسكة ومنتظمة، وإدخال كل الوحدات والوظائف السياسية في إطار عملية سياسية واحدة فعالة ومنسجمة، أي العمل على توزيع الأدوار، ووضع الضوابط القانونية التي ترسخ ذلك، مع إمكانية التقاضي حول الاختلافات التي يمكن أن تنشأ بينها، ثم إيجاد القنوات اللازمة للاتصال بين الأجهزة التي أو كلت إليها مهمة القيام بهذه الوظائف مع ضرورة التوفيق بين أجهزة الدولة والتأكد من تكيفها مع الإطار السياسي السائد في المجتمع.[1]

[1] إدريس لكريني ، " إدارة الأزمات الدولية في عالم متحول : مقاربة للنموذج الأمريكي في المنطقة العربية "، المستقبل العربي ، عدد 247 (جانفي 2003) ، ص 29.

- **أزمة المشاركة السياسية:** وتشير إلى مدى تلبية المطالب المتزايدة بالمشاركة السياسية في النظام السياسي من قبل شرائح عدة من المواطنين، أي وضع الأطر المناسبة لتأهيل النظام السياسي للاستجابة لتطلعات مواطنيه، وهو ما يتم عن طريق إيجاد القنوات المناسبة لمشاركة المواطنين والتعبير عن مطالبهم، واحد أهم هذه القنوات هي الأحزاب السياسية .

- **أزمة التوزيع:** وتتعلق بمهمة النظام السياسي في توزيع الموارد والمنافع المادية وغير المادية في المجتمع، وقد تعني مشكلة التوزيع ليس فقط توزيع عوائد التنمية وإنما أيضا توزيع أعباء التنمية. وفي تلك الأزمة يلتقي علم السياسة مع علم الاقتصاد وتثور مشكلة المعايير التي ينبغي الاعتماد عليها في تحقيق هذا التوزيع.[1]

وعموما يمكن تلخيص أزمات التنمية السياسية وعلاقاتها ببعضها البعض من خلال هذا المخطط

[1] نور الدين زمام ، المرجع السابق ، ص 234

أزمات التنمية السياسية وعلاقاتها ببعضها

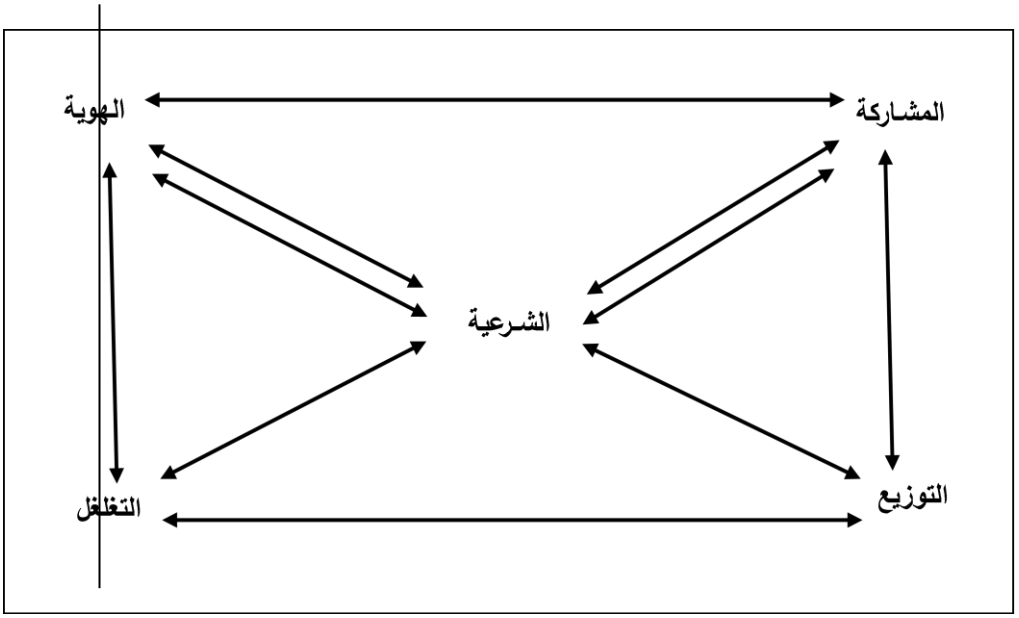

المرجع : نداء مطشر صادق، **التخلف والتحديث والتنمية السياسية – دراسة نظرية** –، بنغازي : منشورات قاريونس، ص 142 .

إن هذه الأزمات تعبر عن حالة طارئة يتعرض لها المجتمع الانتقالي ويجب أن يتجاوزها لكي يحقق التنمية والحداثة والوصول إلى مجتمع يقوم على الشرعية العقلانية، يكون واضح الهوية، متكاملا داخليا . يستطيع جهازه الحكومي أن يتغلغل في جميع أبعاد المجتمع، ويحقق التوزيع العادل، وتتم الممارسة السياسية فيه على أساس المشاركة الجماهيرية السليمة . وحيث أن تجاوز هذه الأزمات يعد مؤشرا على تحقق التنمية السياسية، فإن عدم وجودها لا يعني الوصول إلى حالة التقدم والحداثة . فكثير من الدول المتقدمة –بمفهوم نظريات التنمية –تعاني من بعض الأزمات.

كخلاصة، يمكن القول أن التنمية السياسية عملية وليست حالة، وهي – كعملية – تنطوي بوجه عام على سلسلة من محاولات التطوير أو التغيير التي تتناول الجوانب البنائية والوظيفية والثقافية المرتبطة بالظاهرة السياسية، فهي عملية غرضية هادفة تتطلع إلى تحقيق بعض التحولات أو التغييرات التقدمية في كافة جوانب الحياة السياسية

وديناميـاتهـا، فالتنميـة السياسـية – كـأي عمـل تنمـوي آخـر – تنطـوي علـى منظومـة مـن العمليـات الديناميـة الهامـة والأساسـية، التـي يمكـن قيـاس تقدم أو تخلـف النظـام السياسـي على أساسها، ويرتبط ذلك بضرورة تطوير التكوين المؤسساتي للبناء السياسي، وإيجاد نوع من البنى والعمليات السياسية المتخصصة والمتمايزة.

المبحث الثاني: التنشئة السياسية

تمهيد:

تعتبر التنشئة السياسية جزء من عملية كبرى هي التنشئة الاجتماعية، وهي تشير إلى الطريقة التي ينقل بها المجتمع التوجهات والمعرفة والاتجاهات والمعايير والقيم السياسية من جيل إلى جيل. وترتبط كمفهوم بمفاهيم أخرى مثل الشرعية والهوية والولاء والمواطنة، وتهدف لتحقيق أمن واستقرار وديمومة المجتمع سعيا للوصول إلى حالة من التفاهم ترسخ دعائم الكيان الاجتماعي وتوطد العلاقة بين الشعب والدولة.

وهي وظيفة يتم من خلالها غرس مجموعة من القيم والمبادئ في نفوس الأفراد، وعلى رأسها قيم الولاء والانتماء والتعاون والتضامن والاستعداد لتحمل المسؤولية، والمبادرة بالعمل الإيجابي والاهتمام والتحمس للشؤون العامة، بما يتجاوز الاهتمامات الخاصة والمصالح الشخصية الضيقة. وتنمي في الفرد الشعور الجماعي الذي يستمد منه هوية مستقلة محددة، وميلا نحو المشاركة العامة، واستعدادا للتضحية وإنكارا للذات في سبيل الجماعة . وهي شروط نفسية ضرورية لاستقرار وتطور المجتمع ككل .

وفي عصر العولمة وما شهده العالم من تطورات هائلة في مجال تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات جعلت العالم أشبه بقرية صغيرة، أصبحت الدول النامية– ومنها دولنا العربية– تواجه إشكالية التعايش والتفاعل مع هذا العالم المتغير، من خلال تعليم وتأهيل الإنسان القادر على التفاعل الايجابي والتعامل الواعي مع هذه التطورات، ومحاولة تحقيق المعادلة الصعبة التي تقتضي التعامل مع تحديات العولمة، وفي الوقت

ذاته الحفاظ على الهوية الثقافية لهذه المجتمعات. ولن يتحقق ذلك إلا من خلال تنشئة سياسية تقوم على أسس جديدة تعصم الأجيال الجديدة من مزيد من الانفصام بين واقعها الوطني أو المحلي والواقع العالمي شديد التغير.

1-تعريف التنشئة السياسية

يعد مفهوم التنشئة السياسية من أكثر المفاهيم التي تحتاج إلى مزيد من البحث والتدقيق نظرا لأهميتها في معرفة جوانب السلوك والقيم السياسية السائدة لدى أفراد المجتمع، ولأنها تمثل واقع التنشئة الاجتماعية والسياسية والتي تبرز نتائج متعددة الجوانب والأغراض. وقد تطور مفهوم التنشئة السياسية في بداية الستينيات ليصبح حقل دراسة يستقطب عددا كبيرا من الباحثين في العلوم السياسية خصوصا وفي العلوم الاجتماعية والإنسانية عموما.

وتعرف التنشئة السياسية على أنها: " تلك العملية التي يكتسب الفرد من خلالها معلوماته وحقائقه وقيمه ومثله السياسية ويكون بواسطتها مواقفه واتجاهاته الفكرية والإيديولوجية التي تؤثر في سلوكه وممارساته اليومية وتحدد درجة نضجه وفاعليته السياسية في المجتمع".[1]

وتعرف كذلك التنشئة السياسية بأنها : " العمليات التي من خلالها يتعلم الفرد قيمه السياسية ومواقفه ومعتقداته وسلوكاته." [2]

[1] Dawsan ,r, and prewist, k, political socializatio, boston, 1969,pp 14-18

[2] أحمد ظاهر، اتجاهات التنشئة الاجتماعية والسياسية في المجتمع الأردني: دراسة ميدانية لمنطقة شمال الأردن، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد الرابع عشر، العدد الثالث، خريف 1986، ص 43.

وعموما فإن التنشئة السياسية في جوهرها تكمن في تعليم القيم والتوجهات السياسية بواسطة أدوات التنشئة كالأسرة والمدرسة وجماعات الأصدقاء ووسائل الإعلام، وهي العملية التي يتم من خلالها نقل الثقافة السياسية للمجتمع من جيل على جيل. وتتحقق أهداف التنشئة السياسية باستبطان الفرد للقيم السياسية السائدة في المجتمع والعالم .

–وضع هربت هاسمان كتابا سنة 1959ضمن عنوانه مصطلح التنشئة السياسية والدي كان يعني بها "عملية تعليم الفرد لأنماط اجتماعية عن طريق مختلف مؤسسات المجتمع التي تساعده على أن يتعايش مع هدا المجتمع سلوكيا ونفسيا ".

من الباحثين من يرى أن التنشئة السياسية هي التلقين الرسمي وغير الرسمي، المخطط للمعارف والقيم والسلوكيات السياسية، وخصائص الشخصية ذات الدلالة السياسية وذلك في كل مرحلة من مراحل الحياة، عن طريق المؤسسات السياسية والاجتماعية الموجودة داخل المجتمع.

ويعرف محمد علي العويني: "التنشئة السياسية بأنها العملية التي بمقتضاها يكتسب الطفل ثم البالغ المعتقدات السياسية وهي عملية معقدة، وقد تحدث بشكل مباشر من خلال التعليم والتلقين أو بشكل غير مباشر من خلال اكتساب القيم الاجتماعية وهنا يأتي دور الجماعات المنظمة أو غير المنظمة[1]".

2–منظورات التنشئة السياسية

تعددت المنظورات بشأن التنشئة السياسية:

أ) **المنظور الوظيفي:** التنشئة السياسية تستجيب لحاجة النظام.

[1] رعد حافظ سالم، التنشئة الاجتماعية السياسية العربية، عمان، دار زمزم، 2011، ص 68

لتأكيد ثقافته وقيمه، وتلقين مبادئ تساهم في النهاية في إيجاد مواطن يؤمن بالقيم الوطنية السائدة، ويتفاعل إيجابا مع الخطاب السياسي الذي يطرحه النظام.

ب) التحليل النسقي: تشكل الثقافة السياسية كعامل إسناد للنظام "soutien"ودعمه، والحفاظ على توازنه واستمراره، كما أن الثقافة والتنشئة تعمل على زرع قيم مند الطفولة (المنظومة التربوية والأسرة) تؤدي إلى فعل إدماجي للمواطن داخل بيئته العقدية والقيمية .

إن الاتجاه البنيوي الوظيفي لا يخرج عن إطار الإيديولوجيا المحافظة (conservatrice)، التي تريد سيادة ودوام ثقافة معينة، عموما هي الثقافة الفردية الليبرالية.

ج) التحليل الماركسي: ينظرا إليها على أنها غير مفصولة عن الصراع الطبقي، فثقافة الطبقة المهيمنة(البرجوازية) هي التي تلقن للأفراد، تنقل هده الثقافة عبر الجهاز الأيديولوجي للدولة، والتي ترمي في النهاية إلى إعادة إنتاج نفس طبيعة العلاقة بين مختلف الطبقات الاجتماعية .

يعتقد (Pierre Bourdieu) بأن الثقافة السياسية أخدت مكان العوائق الوظيفية، والمعوقات المادية بتكريس مفهوم جديد هو العنف الرمزي، بمعنى أن كل طبقة تحافظ على حدودها المعنوية بمعنى لا تسمح بأن يصعد فرد من طبقة إلى طبقة أرقى[1] .

[1] كمال المنوفي، أصول النظم السياسية، الكويت، دار الربيعان للنشر والتوزيع، 1987 ص336

3- وظائف التنشئة السياسية

- التنشئة تهدف إلى تحقيق الاستقرار السياسي، حسب المبدأ الأفلاطوني "التربية جزء من استقرار الدولة" لهدا يعمل النظام السياسي على غرس قيم معينة بين الأفراد ليحدث التوافق بسن ثقافة الأفراد ومراكز اهتمامه في النهاية.

- اعتبرها **بورديو** بأنها القناة الحقيقية الموصلة إلى مفهوم الرأسمالي الثقافي، فهي تقوم بتلقين سياسي يساهم في إعداد المواطن المستقبلي.

- التنشئة السياسية تساهم في تدعيم شرعية النظام السياسي بحيث أن التأكيد على قيم معينة عن طريق المناهج التعليمة أو تسويقها عن طريق وسائل الإعلام ستدعم مركز النظام في النهاية وتكسبه شرعية في محيطه.

مثال: الدول الليبرالية تتبنى مناهج تشيد بهذه الايديولوجيا وتعمل على غرسها في الإفراد منذ حداثة سنهم، وبالتالي المحافظة على الثقافة السائدة.

- التنشئة السياسية هي إحدى وسائل التغيير السلمية تحافظ على السلم الاجتماعي، فمثلا تعمل بعض الأحزاب على غرس قيم جديدة واتجاهات رأي في الأوساط الشعبية، تقدم نفسها كبديل للنظام القيمي السائد، خاصة في أو قات الأزمات، مثال: الأزمات المالية التي مر بها النظام الرأسمالي أدت إلى تحفيز نشر الاشتراكية كبديل عبر العالم.

- هناك من المفكرين من تحدث عن حتمية لصيقة بمفهوم الثقافة السياسية بمعنى تفعيل هذا المفهوم سيعيد لنا إنتاج النماذج الفكرية والعلمية السائدة ويحافظ على استمرار النظام المعياري ككل والعقدي للنظام السياسي، وتعمل هنا المدرسة دورا بارزا .مثال: المناهج التعليمية في إسرائيل تكرس في الأجيال صور نمطية سيئة عن العرب في مخيلة وتصور

الطالب، انطلاقا من ثقافة النظام السياسي العدائية تجاه العرب، هذه الثقافة يتم توارثها جيلا عن جيل.

– حسب j.Coleman فانه هناك تزايد الاهتمام بإشكالية : التعليم / السياسة / التنمية، لتشكيل المواقف، والقيم، والشخصية التي تستجيب للتغيير الاجتماعي والسياسي[1].

– التنشئة السياسية تعد وسيلة دفاعية ضد غزو أفكار وقيم غريبة عن المجتمع فحسب B.Creck (1967)، فان اهتمام النظام السياسي الأمريكي بالتنشئة السياسية يرجع إلى أعقاب الحرب الأهلية 1861، فالطبقة البرجوازية الصناعية المنتصرة سارعت إلى إدماج مواضيع قيم الوحدة الوطنية، والسلم لتجنب ظهور صراعات قد تؤدي إلى تقسيم البلاد .

4– وسائل/ قنوات التنشئة السياسية

تتم عملية التنشئة السياسية من خلال الحصول على الاتجاهات والقيم السياسية كجرعات صغيرة متعاقبة على مر الزمن، من خلال اكتساب المعلومات السياسية عن طريق العائلة والمقررات الدراسية المتعلقة بالتربية الوطنية والتاريخ وغيرها، كما يتم انتقال المعرفة السياسية عبر النموذج الشخصي أي أن يرى الطفل الظاهرة السياسية من خلال الآخرين، والسير في طريق من سبقوه في السلوك والتقليد والانتماء، كونهم يعملون في وسط سياسي واجتماعي وثقافي.

ولعله من المفيد أن نميز بين هذه القنوات على أساس أن بعضها منظمات سياسية وبعضها الآخر منظمات غير سياسية، فالتنشئة السياسية التي تقوم بها المنظمات غير السياسية كالأسرة والمدرسة أو النادي الرياضي هي تنشئة كامنة Latent Socialization) (أي تنشئة لا تتعلق بالمسائل السياسية بصورة مباشرة. بينما التنشئة السياسية التي تتعهد بها المنظمات السياسية كالدولة وسلطاتها السياسية هي تنشئة قصدية Purposie)

[1] رعد حافظ سالم، مرجع سابق ، ص 68

(Socializationأي تنشئة تتعلق بتكوين المواقف والاتجاهات السياسية عند الأفراد والجماعات.

وهذه القنوات أو الممرات المسؤولة عن إيصال المعلومات والحقائق والأفكار السياسية إلى المواطنين وترسيخها في نفوسهم، بحيث تصبح جزءا من شخصياتهم ونظامهم الفكري والمبدئي هي بالحقيقة منظمات أو أجهزة ثقافية وتربوية في أساليبها ولو أنها تختلف الواحدة عن الأخرى في أغراضها وقوانينها ووظائفها وأبرز هذه القنوات:

1- الأسرة :

تعتبر الأسرة أداة مهمة في عملية التنشئة الاجتماعية وتمثل إحدى القنوات الرئيسة في عملية التنشئة في مختلف المجتمعات، وقيام الأسرة بهذا الدور يستند إلى عاملين أساسيين هما:

أو لا: سهولة وصول الأسرة إلى الأشخاص المراد تنشئتهم، ففي السنوات الأولى من عمر الفرد يكتسب المعتقدات الأساسية حول الحياة بشكل عام، وتتبع أهمية السنوات الأولى من كونها تعمل على تكوين الخصائص الأساسية للشخصية.

ثانيا: قوة ترابط الأفراد في الأسرة الواحدة تساعد على زيادة الأهمية النسبية لتأثير الأسرة في عملية التنشئة السياسية.[1]

إن دور الأسرة في تشكيل الذات السياسية يسير في خط متواز مع دورها في التنشئة العامة، بالرغم من أن التعلم السياسي هو شكل خاص من أشكال التعلم الاجتماعي، وتساهم الأسرة بدور بارز في التنشئة الاجتماعية مقارنة مع التنشئة السياسية، التي يكون دور الأسرة فيها أقل لعدة أسباب أهمها:

[1] محمد نصر مهنا، مرجع سابق، ص211.

– أن معظم حالات المشاركة السياسية ترتبط لقضايا سياسية راهنة أو حديثة.

–أن الفترة التي يكون فيها الفرد في مرحلة الوعي التام لفهم القضايا السياسية هي مرحلة النضوج وليست فترة الطفولة التي تمتاز بالسيطرة والتأثير القوي للأسرة، فالأسرة لا تعطي أهمية لإعداد أبنائها سياسيا، كإعدادهم لأدوار اجتماعية مختلفة، ولكن هذا لا ينفي دور الأسرة في نقل التوجهات السياسية لأبنائها وبنسب مختلفة تقل في مجتمعات وتزيد في أخرى.

2- المدرسة:

يتشابه دور المدرسة إلى حد كبير من ناحية العمل بدور العائلة، حيث تبدأ مرحلة الدراسة في معظم دول العالم ما بين الخامسة والسادسة وتنتهي في سن السابعة عشرة أو الثامنة عشرة، وتعتبر هذه السنوات مهمة جدا في تنمية الذات السياسية لدى الأفراد، حيث تعمل المدرسة على تعميق شعور الانتماء إلى المجتمع، وتساهم في بناء شخصية الفرد وتنمية قدراته لفهم العادات والتقاليد التي تجعله عضوا فاعلا في المجتمع، ويؤدي النظام التربوي دورا أساسيا في تدعيم القيم السياسية والاجتماعية في المجتمع ويحافظ على تراثه الوطني والشعبي.

كما أن هناك دورا مميزا يمارسه المدرس في عملية التنشئة من خلال التعبير عن أرائه حول مفهومين مختلفين من القيم السياسية:

أو لا: القيم التوافقية وهي القيم التي يفترض أن تكون سائدة في المجتمع ككل مثل: الثقة في نظام الحكم والثقة في مؤسسات الدولة وغيرها.

ثانيا: القيم غير التوافقية وهي المواقف تجاه السياسة العامة للدولة، ويفترض بصفة عامة أن المدرس يعبر عن تأييده للقيم التوافقية ولا يستعمل الفصل الدراسي كمنبر

لمناقشة القضايا المثيرة للجدل، ولكن هناك قضايا رئيسة على المعلم حث تلاميذه على الإيمان بها مثل : الديمقراطية، العمل الحر، حقوق الإنسان والحريات العامة[1].

3-هيئة النظراء Peer Group :

تعرف هيئة النظراء على أنها تلك الجماعة التي تتكون من أعضاء يمكن أن يتعامل كل منهم مع الآخر على أساس من المساواة، وتقوم هذه الجماعة على أساس التجانس في السن أو الجنس.

ومن أمثلة جماعة النظراء يمكن أن نذكر جماعة اللعب وزملاء الدراسة وزملاء الفصل أو الجامعة أو العمل أو أصدقاء الملعب الرياضي أو المقهى أو النادي الاجتماعي.

وهناك عوامل تزيد من تأثير دور هيئة النظراء في التنشئة الاجتماعية السياسية، لعل من بينها: اختلاف هيئة النظراء تماما عن الفرد، عدم التأثير المطلق للوالدين، اهتمام هيئة النظراء بالشؤون السياسية، ازدياد تماسك هذه الجماعة والتفافها حول أهدافها.

ولهيئة النظراء أدورا مهمة في عملية التنشئة الاجتماعية السياسية كاكتساب النمو النفسي والجسمي والشخصية الاجتماعية، واكتساب شخصية الجماعة والتنشئة على المساواة وإكساب المهارات والخبرات والأدوار الاجتماعية، وتوفير حرية اختيار الأصدقاء، والتنشئة على الاستقلالية وإكساب الفرد قيما اجتماعية سياسية، كالاعتراف بحقوق

[1] كمال المنوفي، أصول النظم السياسية، الكويت، دار الربيعان للنشر والتوزيع، 1987 ص336.

الآخرين ومراعاتها وتنمية مفهوم الذات وعدها مصدرا للمعلومات السياسية والتفضيل السياسي، وإكساب مهارات المشاركة السياسية.[1]

ويكون لهيئة النظراء وظيفتان أساسيتان هما:

– دعم وغرس التنشئة السياسية في توجهات وقيم الفرد من خلال نقل وتعزيز الثقافة السياسية.

–غرس قيم ومفاهيم جديدة لدى الهيئة في حد ذاتها، لان دورها يختلف عن دور كل من الأسرة والمدرسة في آلية تهيئتها لأعضائها، والتي تكون عن طريق التكيف مع البيئة الاجتماعية والثقافية حيث يتعلم الفرد من خلالها أساليب التكيف والتجاوب مع الظروف المتغيرة.

4–وسائل الإعلام:

نظرا للتطور الكبير الذي تعرفه وسائل الإعلام حاليا فإنها تؤدي دورا مهما ومتزايدا في حياة الأفراد اليومية، وهي لا تقل أهمية عن دور الأسرة والمدرسة في عملية التنشئة السياسية، وأصبحت هذه الوسائل مهمة بصورة متزايدة في تشكيل الاتجاهات السياسية، وتنقل عدة أنواع من الرسائل التي تؤثر على توجهات الأفراد السياسية، حيث تقوم بدور الناقل لمؤثرات سياسية نشأت وانطلقت من أدوات التنشئة الأخرى، ولكن يعتمد هذا على درجة انغماس الفرد بالوعي في عملية التعلم السياسي ودرجة الحرية الإعلامية التي تعطيها الدولة لوسائل الإعلام المختلفة، كما تساهم وسائل الإعلام بدور مهم في إشاعة التوافق السياسي عندما لا يكون موجودا، حيث أن التغطية الواسعة لقضية ما قد يساعد على تشكيل الاتجاهات السياسية. وتقوم وسائل الإعلام بتعزيز وبلورة توجهات قائمة عوضا من تعديل توجهات قديمة، أو خلق توجهات جديدة حيث تقوم بدور الناقل

[1] أحمد ظاهر، مرجع سابق، ص 45.

لمؤشرات سياسية نشأت وانطلقت من وسائل التنشئة الأخرى، وتنقل هذه المعلومات على خطوتين:

-إيصال الرسالة بواسطة الأشخاص المتابعين.

- تفسيرها من قبل قادة الرأي.[1]

5-متطلبات التنشئة السياسية السليمة

ينبغي التأكيد على أن أول خطوط المواجهة الجديدة في ظل العولمة يكمن في إصلاح الداخل وتمتين حدودنا من الداخل ابتداء من الإنسان فالوطن فالأمة ككل، ومنه يمكن أن نأمن على أجيالنا الجديدة مواجهة في آثار العولمة، لذا فإن توفير بعض مستلزمات التنشئة السياسية في ظل التغيرات المذكورة يتطلب إقامة التنمية السياسية الوطنية، ابتداء من مدخلها الرئيسي وهو مدخل التنشئة السياسية للأجيال الجديدة. على أن تضطلع كل خلية اجتماعية بمهمتها في التنشئة ابتداء من الأسرة إلى الروضة إلى المدرسة إلى الجامعة إلى المسجد إلى مؤسسات الإعلام إلى النقابات إلى الجمعيات وغيرها. ومن تلك المستلزمات نذكر ما يلي:

-تجسيد القائمين على شؤون الحكم للقدوة السياسية والأخلاقية العملية لا الخطابية في التصدي للشؤون العامة باعتبار هذا أو ل شروط التعليم السياسي للأجيال الجديدة، وهذا شرط أساسي لتجسيد فكرة الحكم الصالح.

-فهم ديناميكية العولمة بمفارقاتها وفرصها ومخاطرها وتطوير سياسات لإصلاح منظوماتنا الوطنية والمحلية والأسرية.

[1] رعد حافظ سالم، مرجع سابق، ص 90

-ضبط القيم الأساسية المرجعية التي يقيم عليها النظام السياسي- الاجتماعي تنميته المستقبلية بحيث تقام التنشئة السياسية على قيم الإسلام وقيم الوطنية المعترفة بالخصوصيات والناشدة للعالمية والقيم الإنسانية السامية التي تكرم الإنسان بلا تمييز مطلق وتروم إسعاده عبر الحوار السلمي والديمقراطية الشاملة الحقة ونشد أن الوحدة والائتلاف في ظل التسامح والتعدد.

-الفصل النهائي في مسألة الجدل حول الهوية الوطنية بتنشئة الأجيال الجديدة على اكتشاف الآخر والتعارف والاعتراف والمعرفة .

-تصحيح أخطاء التفكير الشائعة والقاتلة في تربيتنا الأسرية والاجتماعية والسياسية عموما والتي تنعكس على مستوى تنميتنا ومشاركتنا السياسية التي لم ولن تتماشى مع مستلزمات ومقتضيات بناء مجتمعات المستقبل أي مجتمع المعلومات، منها: ضعف التفكير العلمي والمنهجي، التعميم الخاطئ، الربط الخاطئ الميل إلى الراديكالية والغلو والتطرف، القطع في الظنيات أو الأمور الاحتمالية، المبالغة في التبسيط النظرة الأحادية، افتراض خيارين لا ثالث لهما، الخلط بين الآراء والحقائق، التعامل الخاطئ مع الأخبار من خلال الخلط بين الرواية والتقويم ومن خلال تأثير العاطفة على قبول الخبر ورفضه، الغلو في اعتقاد المؤامرة، الجهل بأساليب التخطيط والبرمجة والاستشراف والتطلع إلى مستقبلات بديلة للخروج من مآزق الحاضر وتجاوز مستقبلات متشائمة، افتقاد العلاقة الصحيحة بين الأسباب والنتائج، تأثير الخبرة الشخصية المحدودة، الدفاع عن واقع المجتمع، تضخيم الانحراف والفساد، الانشغال بالمصالح الخاصة الانشغال بالنقد على العمل، انتظار البطل والمخلص القادم...الخ ومما ينبغي أن تتخلص منه منظومة التنشئة عامة تلك الخصائص النمطية للفكر السائد في الوطن العربي بالعمل على:

- غرس الخصائص النمطية التي يتطلبها عصر المعلومات والعولمة.

- التنشئة على مبدأ تحمل المسؤولية وعدم التهرب من تحمل تبعاتها، بدل تحميل المسؤولية وتلفيقها للآخرين وذلك بتنمية ثقافة الاعتذار والاستقالة والتنازل والاعتراف بالخطأ والتقصير عند تأكد حدوثه حتى لا تتكرر الأخطاء .
- الاهتمام المبكر بالإدراكات السياسية للناشئة من خلال المناهج المدرسية التي ينبغي أن تتضمن قيم الشورى والديمقراطية وقيم التسامح والأخوة والصدق والوفاء والوطنية الصادقة وغيرها من القيم الاجتماعية والسياسية العالية.
- ضرورة التحديد والفهم الصحيح لجملة من المفاهيم الإسلامية الأسرية والاجتماعية الدالة على العلاقة السلطوية مثل مفاهيم: القوامة والشورى والديمقراطية والوطن والشهادة والمواطنة والالتزام والمسؤولية والحرية والقانون والشريعة والأمانة والأخوة العالمية. ونصرة المظلوم والتكامل والتدرج في التغيير والعفو والاعتذار والقيام بالواجبات مع المطالبة بالحقوق والتعاون...وغيرها من المفاهيم والقيم.
- ضرورة تكامل أدوار الأسرة ومؤسسات التنشئة السياسية الأخرى في ترقية الوعي لا تزييفه وربط الفرد بحال وطنه وأمته وهموم الإنسانية جمعاء.
- بناء إنسان مشارك مبادر يقدم المصلحة العامة على الخاصة إذا تعارضتا ويفرق بين المجال العام والخاص لممارسة الحقوق والمسؤوليات دون خلط، مع الاستعداد للدفاع عن الوطن وحمايته من أنواع الفساد والظلم الاجتماعي عبر تقديم ثقافة أداء الواجب – على حد تعبير المفكر الجزائري مالك بن نبي– لأنه بأدائها تتحقق الحقوق تلقائيا.
- نشر الثقافة السياسية الدينية الإسلامية الصحيحة في أو ساط الشباب من غير غلو ولا تعصب وبعقلانية وانفتاح على الثقافات والأديان من غير كراهية للآخر لأنه آخر، وهنا يؤكد واقع التنشئة السياسية في مستوياتها المختلفة عندنا– كعرب– على غياب البعد الحضاري الذي يستهدف إعداد إنسان تتشكل علاقته بالخالق والكون والحياة الدنيا والحياة الآخرة والبشر طبقا للرؤية الإسلامية الصحيحة

المتزنة. وهذا يتوقف بدوره على حل المشكلات الحيوية الأساسية للأجيال الجديدة المتعلقة بالتعليم والشغل والسكن والزواج وإلا كانت الشروط الموضوعية متوفرة لتفريخ السلوك السياسي المتطرف.

- تطوير الإعلام الشباني نحو المزيد من التفاعلية والمباشرة بما يثقف فكره ويحرر عقله ويهذب ذوقه بدل ما نشهده من غزو لصحافة الإثارة والميوعة.
- استعادة مكانة الطبقة المتوسطة في المجتمع لدورها الأساسي في رفع سقف الثقافة السياسية للطبقات الدنيا ولدورها في التقريب بين الطبقات وزيادة التماسك الاجتماعي ورفع نسبة المشاركة السياسية وتفعيل منظمات المجتمع المدني لتجسير الفجوة بين النخب السياسية المعزولة عن المجتمع العام.
- تنمية أهمية بناء مجتمع وثقافة الوحدة في ظل التنوع السياسي، الثقافي، الحزبي، الفكري، اللغوي، الحضاري...
- ترقية ثقافة التداول على السلطة والعمل الجماعي ضمن فريق بعيدا عن الأنانية أي بعيدا عن تضخم الذوات واستفحال الأنوية أي التمركز حول الذات.
- حماية الأجيال الجديدة – عبر القدوة على كل المستويات– من آفات: الكذب السياسي وأشكال من الرشوة والزبونية والنفعية والمحاباة والمحسوبية والعنصرية والتعصب والخيانة والغدر والأنانية السلبية والوصولية والانتهازية ...الخ
- إقامة المنظومة التعليمية على أسس تنمي الإبداع والابتكار والعصامية في التكوين وتحويل العلاقة أستاذ–تلميذ أو طالب إلى علاقة شراكة لا علاقة تبعية وأبوة ووصاية. وأيضا التوقف عن طرق التلقين والحفظ عن ظهر قلب وترديد المعلومات وإملاء المعارف في ظل اكتساح الذاكرة الصناعية والعقول الصناعية لعالم المعرفة، مع إهمال العناية بقدرات الطالب على التحكم في زمام المعرفة. فبدل تعلم تكديس المعلومات وأكوام متفرقة من الحقائق لا رابط بينها، كلما في الأمر أنه يراد استعادتها عند الطلب، فإن هذه الطريقة لا تتماشى مع عصر

المعلومات والتفاعلية بين الآلة والإنسان، لأنها طريقة تكرس الاعتماد على الآخرين، بينما التفكير فعل مستقل، وأما التعليم القائم على الحفظ تعليم يدرب على الاعتماد على السلطة وغياب الفكر النقدي ويضخم الفكر النقلي وهي طريقة صالحة فقط لصناعة الأتباع والمتكفل بهم وغير المستقلين في شخصيتهم. إنه تعليم لا يراعي الاختلافات والفروق بين الناشئة والمناطق ويشجع على الامتثالية والتجانسية والجماعية ويؤكد على المركزية بدل اللامركزية وعلى القيم الأحادية بدل قيم التنوع وعلى الجماعية بدل التوازن بين الجماعية والفردية وعلى الطاعة والإتباع بدل الاختيار الحر.

قائمة المراجع:

1. احمد منيسي، **التحول الديمقراطي في المغرب العربي**، القاهرة: مركز الدراسات السياسية الإستراتيجية، 2004
2. أحمد وهبان، **التخلف السياسي و غايات التنمية السياسية**، مصر: دار الجامعة الجديدة للنشر، 2000
3. أحمد شكر الصبيحي، **مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي**، الطبعة الأولى، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، أكتوبر 2000
4. أحمد زكي بدوي، **معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية**، بيروت: مكتبة لبنان، 1978
5. أحمد ظاهر، **اتجاهات التنشئة الاجتماعية والسياسية في المجتمع الأردني: دراسة ميدانية لمنطقة شمال الأردن**، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد الرابع عشر، العدد الثالث، خريف 1986
6. إدريس لكريني، "**إدارة الأزمات الدولية في عالم متحول: مقاربة للنموذج الأمريكي في المنطقة العربية** "، **المستقبل العربي**، عدد 247 (جانفي 2003)
7. الحبيب الجنحاني، **المجتمع المدني وأبعاده الفكرية**، الطبعة الأولى، دمشق: دارالفكر بدمشق، 2003
8. السيد صدر الدين القبانجي، **علم السياسة**، لبنان: الشركة العالمية للكتاب، د ت ن

9. أماني قنديل، "**تطور المجتمع المدني في مصر**"، **مجلة عالم الفكر**، العدد الثالث (يناير/ مارس 1999

10. برو، ف، **علم الاجتماع السياسي**. تر: محمد، ع ، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1998

11. بوحنية، قوي وآخرون، **مفهوم الديمقراطية وواقع الأحزاب في البلدان العربية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011

12. بومدين طاشمة، " **مسألة لتنمية السياسية والتجربة الديمقراطية في الجزائر 1988-1992**"، جامعة الجزائر: رسالة ماجستير (غير منشورة)، 2001-2000

13. حرب، أ، **الأحزاب السياسية في العالم الثالث**، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب،1987

14. حسنين توفيق ابراهيم، **النظم السياسية العربية – الاتجاهات الحديثة في دراستها –**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2005

15. جورج طرابيشي، «الايديولوجيا الثورية واستحالة الديمقراطية،» في: برهان غليون [وآخرون]، **الديمقراطية والأحزاب في البلدان العربية: المواقف والمخأو ف المتبادلة**، ط2 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001)، الفصل الثاني

16. حوراني، هـ وآخرون، **المرشد إلى الحزب السياسي**، عمان: مركز الأردن الجديد للدراسات، 1995

17. رعد حافظ سالم، **التنشئة الاجتماعية السياسية العربية**، عمان، دار زمزم، 2011

18. سليم الزغبي، **الأحزاب السياسية والبرلمان في التجربة الأردنية**، الأردن: مركز الأردن الجديد للدراسات، 1995

19. ستيفن ديلو، **التفكير السياسي و النظرية السياسية و المجتمع المدني**، الطبعة الأولى، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2003

20. سعد الدين إبراهيم، **المجتمع المدني والتحول الديمقراطي**، القاهرة: دار قباء للطباعة، 2000

21. سيف الدين عبد الفتاح اسماعيل، "المجتمع المدني والدولة في الفكر والممارسة الإجتماعية المعاصرة"، بحث مقدم إلى: **المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1992

22. شراب ناجي، **السياسة–دراسة سيكولوجية**، سوريا: مكتبة الامارات،1984

23. صادق الأسود، **الرأي العام: ظاهرة اجتماعية وقوة سياسية**، بغداد: دار الحرية للطباعة والنشر، 1993

24. صدفة يحي فاضل، **مبادئ علم السياسة**، السعودية، 2006

25. عامر رمضان أبو ضاوية، **التنمية السياسية في البلاد العربية و الخيار الجماهيري**، الطبعة الأولى، ليبيا: دار الرواد، 2002

26. عبد المنعم المشاط، " **العسكريون والتنمية السياسية في العالم الثالث**"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 92 (أفريل 1988)

27. عبد الله هوادف، "**مفهوم المجتمع المني بين العالمية والخصوصية** "، ورقة مقدمة إلى الملتقى الدولي الثامن حول: **دور المجتمع المدني في تنمية الدولة** ، الجزائر: جامعة أدرار، أيام 20-22 نوفمبر 2005

28. عبد النور ناجي، **المدخل لعلم السياسة**، الجزائر: دار العلوم للنشر، 2007

29. عزمي بشارة، **المجتمع المدني دراسة نقدية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1998

30. عصام سليمان، **مدخل الى علم السياسة**، لبنان: 1976

31. علي الدين هلال دسوقي، **اتجاهات حديثة في علم السياسة**، القاهرة: المجلس الأعلى للجامعات 1999

32. علي هادي حميدي الشكرأو ي، **تعريف الحزب السياسي وعناصره ونشاته**، محاضرة في القانون الدستوري، القيت في 2012/04/19 بجامعة بابل.

33. كريم كشاكش، **جماعات الضغط وأثرها على الأنظمة السياسية المعاصرة**، مجلة مؤتة للبحوث والدراسات، المجلد السابع، العدد الخامس، 1992

34. كمال عبد اللطيف، تعقيب على بحث: سعيد بن سعيد العلوي " **نشأة وتطور مفهوم المجتمع المدني في الفكر العربي الحديث** " بحث مقدم إلى:

المجتمع المدني في الوطن العربي و دوره في تحقيق الديمقراطية، الطبعة الأولى، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، سبتمبر 1992

35. محمد نصر مهنا، **علم السياسة**، مصر: دار غريب للنشر، 1997

36. محمد نصر مهنا، **علوم سياسية: دراسة في الأصول والنظريات**، القاهرة: دار المعارف، د س ن

37. ناهد عز الدين، **المجتمع المدني**، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2000

38. نور الدين زمام، **القوى السياسية والتنمية – دراسة في سوسيولوجيا العالم الثالث** –، الطبعة الأولى، الجزائر: دار الكتاب العربي، 2003

39. هاني حوراني وآخرون، **المرشد إلى الحزب السياسي**، عمان: مركز الأردن الجديد للدراسات، 1995

40. هشام عبد الكريم، **المجتمع المدني والتنمية السياسية في الجزائر**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2014

41. هيثم سطايحي، "**التنمية السياسية في المجتمعات النامية –مشكلاتها وآفاقها –**"، **مجلة جامعة دمشق**، المجلد الثالث عشر، العدد الثاني، 1997

42. الموسوعة العربية، على الرابط: https://political-encyclopedia.org/dictionary

43. Antonio GRAMSCI, **Gramsci dans le texte** , Paris: Editions Sociales , 1977

44. Burdau G.Traite De Science Politique.Cite Par.Menouni(A).Droit Constitutionnel

45. Dawsan ,r, and prewist, k, political socializatio, boston, 1969

46. Joseph La Palomabara, Political Parties and Political Development, princeton universitypress, 1966 cité par Jean Louis quermonnt

47. Luciano GRUPPI , " Le Concept D'hégémonie chez A.Gramsci " , **R . Dialectique** , no 4-5 (1976)

48. Ramadane Redjala **, l'opposition en Algérie depuis 1962**, Alger: le press -CNDR le FFS, 1991

فهرس المحتويات

العنوان	رقم الصفحة
توطئة	**2**
الفصل الأول: القوى السياسية	**4**
المبحث الأول: الأحزاب السياسية	**5**
1-مفهوم الحزب السياسي: تعريفه، نشأته، وعناصره	**6**
2-تصنيف الأحزاب السياسية	**12**
3-وظائف الأحزاب السياسية	**15**
4-تعريف النظام الحزبي وأشكاله	**17**
5-الأحزاب السياسية في العالم العربي	**19**
6-التحديات التي تواجه الأحزاب السياسية	**25**
7-تعريف الحزب الديمقراطي وخصائصه	**27**
المبحث الثاني: المجتمع المدني	**31**
1-تعريف المجتمع المدني	**31**
2-نشأة المجتمع المدني	**33**
3-أركان المجتمع المدني	**43**
4-خصائص المجتمع المدني	**44**
5-وظائف المجتمع المدني	**45**
المبحث الثالث: جماعات الضغط وجماعات المصالح	**48**
1-مفهوم جماعات الضغط: تعريفها، نشأتها	**49**
2-السمات العامة لجماعة الضغط	**54**
3-أهم الفروقات بين جماعات الضغط والاحزاب السياسية، جماعات الضغط وجماعات المصالح	**55**
4-وظائف جماعات الضغط	**56**
5-تصنيف جماعات الضغط	**57**
6-وسائل تأثير جماعات الضغط	**59**
المبحث الرابع: الرأي العام ووسائل الاعلام	**63**
أولا: الرأي العام	**63**
1-تعريف الرأي العام	**64**
2-خصائص الرأي العام	**64**
3-نشأة الرأي العام وتطوره	**65**

ثانيا: وسائل الاعلام 67
1-تعريف وسائل الاعلام 67
2-وظائف الاعلام 67
الفصل الثاني: العمليات السياسية 69
المبحث الأول: التنمية السياسية 70
1-تمهيد 71
2-مسلمات المفهوم 74
3-مداخل التنمية السياسية 80
4-أزمات التنمية السياسية 87
المبحث الثاني: التنشئة السياسية 92
1-تعريف التنشئة السياسية 93
2-منظورات التنشئة السياسية 94
3-وظائف التنشئة السياسية 96
4-وسائل/قنوات التنشئة السياسية 97
5-متطلبات التنشئة السياسية السليمة 102
قائمة المراجع 107